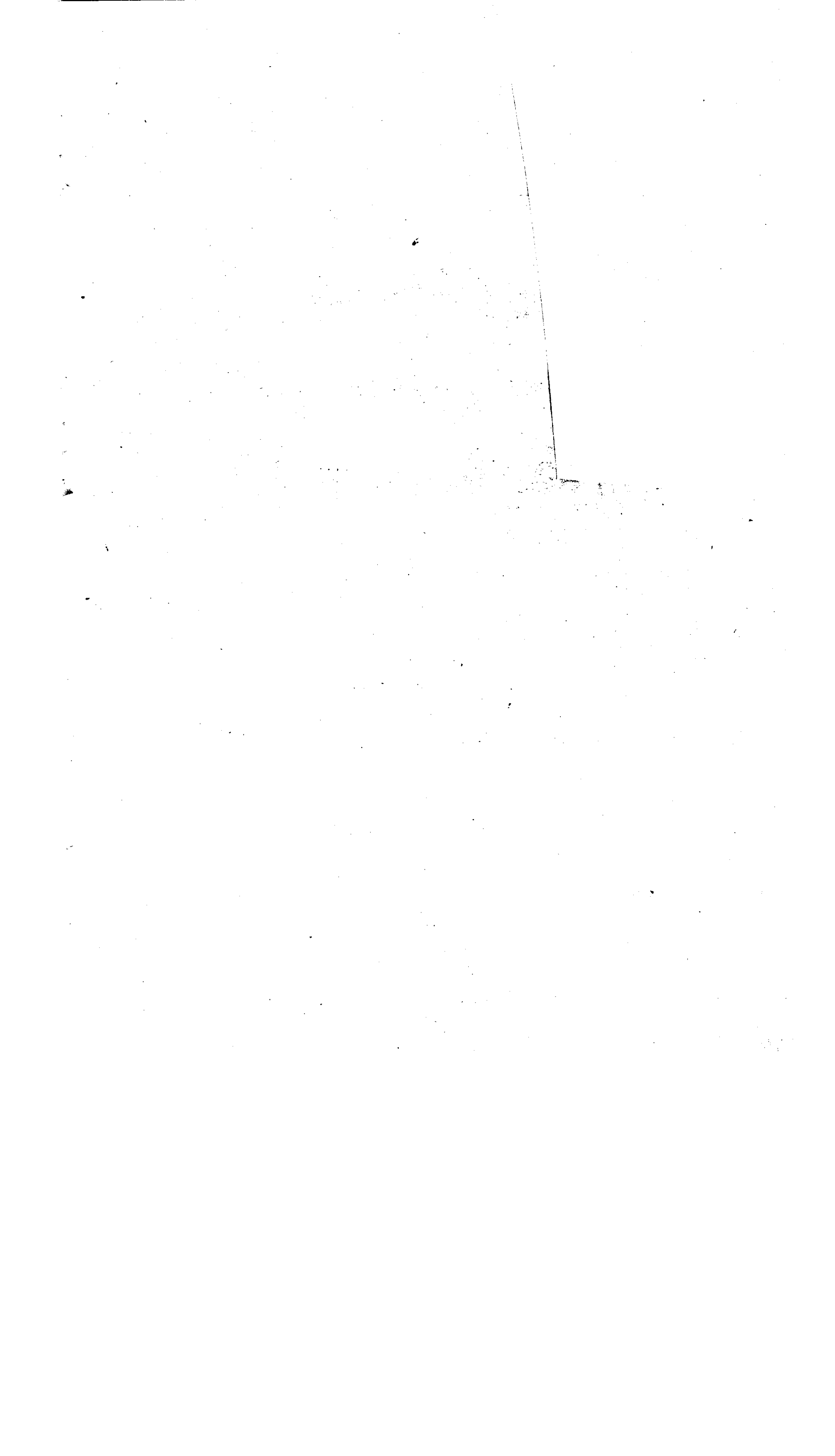
جامعة المنوفية
كلية التربية
قسم أصول التربية

محاضرات فى
البحث العلمى التربوى
والبحث التاريخى

دكتور
جمال على الدهشان
أستاذ أصول التربية المساعد



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة الآية ١٠٥)

الفصل الأول

البحث العلمى ومناهجه

- **مقدمة:-**
  - معنى البحث العلمى
- **أنواع البحوث العلمية:** - البحث الأساسى أو النظرى.
  - البحث التطبيقى أو الميدانى.
  - البحث الموقفى.
- **الأهداف العامة للبحث العلمى:** الوصف
  - التفسير
  - التنبؤ
- الخصائص العامة للبحث العلمى
- مناهج البحث العلمى
- مناهج البحث العلمى التربوى
- خطوات البحث العلمى التربوى
- شخصية الباحث العلمى واخلاقياته.
- مؤسسات البحث التربوى ومراكزه
- مراجع الفصل الثانى

مقدمة :-

لقد بات من المتفق عليه أن البحث العلمى الجاد أصبح من الضرورات التى تحتمها ظروف الحياة فى العصر الحديث، فقد هيمنت نتائج البحوث العلمية والتقنية على مختلف أوجه الحياة فى المجتمعات المعاصر ة، فالعلم فى العصر الحديث أصبح العنصر الفاصل بين تقدم الأمم وتخلفها وبقدر ما تبذل الامم فى سبيل هذا العلم من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها، وبقدر ما تتمكن من معطياته وتطبيقاته بما يعود عليها وعلى أفرادها بالرقى والتقدم، فالعامل الحاسم فى تصنيف حياة أى أمة ومستقبلها بين التقدم والتخلف هو مدى تقدمها العلمى والتقنى المبنى على البحث العلمى، خاصة واننا نقف على مشارف عصر يشهد تقدم مذهل فى كافة العلوم وفي مجالات جديدة تتعلق بالطاقة والذكاء الصناعى والاتصالات وأشعة الليزر وعلوم الحياة والعلوم الاجتماعية والنفسية، بل أن هناك امكانات لصنع أنواع جديدة من الحياة عن طريق أدوات كثيرة كالهندسة الوراثية أو هندسة الجنيات ، وتكوين مجتمعات جديدة فى القضاء..... وغيرها، فالبحث العلمى لم يعد نوعا من اللهو والعبث أو ترفا يمارس لقضاء الوقت وشغل الفراغ وإنما هو العملية الجادة الهادفة الشاملة المتعمقة التى تتصدى للمشكلات التى يواجهها المجتمع .

لقد أصبحت حياة المجتمعات الحديثة فى سياستها وحربها وسلمها وجدها ولهوها ، تعتمد علي العلم اعتماداً أساسياً، ولم يعد فى وسع مجتمع لديه أدنى قدر من الطموح أن يسير أموره بالطريقة العفوية التى كانت سائدة فى عصور ما قبل العلم، فالنظرة العلمية إلى شئون الحياة فى ميادينها كافة هى وحدها التى تضمن للمجتمع أن يسير فى طريق التقدم خلال القرن العشرين، وهى الحد الأدنى الذى لا مفر من توافره فى أى مجتمع يود أن يكون له مكان فى عالم القرن الحادى والعشرين، فاليوم لا يملك أى شعب يريد أن يجد له

مكانا على خريطة العالم المعاصر إلا أن يحترم البحث العلمى وأسلوب التفكير العلمى ويأخذ به.

وانطلاقا من ذلك أعطت الدول فى عصرنا الحاضر اهتماما متزايداً للبحث العلمى ، ويبدو هذا الإهتمام واضحا على الوجه الاخص فى الدول المتقدمة، وإن كانت الدولة النامية قد بدات تسير فى الاتجاه ، وتمثل ذلك فى الزيادة المضطردة فيما يخصص للبحث العلمى من أموال فى الميزانيات القومية، والتوسع الكبير فى انشاء وزارات وأجهزة قادرة على القيام بالبحث العلمى كالتوسع فى مراكز البحوث القومية وكليات الجامعات المختلفة ومراكز تطور تدريس اللغة ومعاهد لإجراء البحوت المتعلقة بالطفولة... وغيرذلك ، اضافة إلى تشجيع العلماء والباحثين من خلال الجوائز التقديرية والتشجيعية، وتوفير أدوات وأجهزة البحث الحديثة وما يلزمها من خامات، والعمل علي تكوين رأى عام يؤمن بالعلم ويشجع على القيام به.

والواقع أن البحث العلمى يحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك، فهو يحتاج إلى الكوادر العلمية والفنية المؤهلة والتى تمتلك مهارات اجراء البحث وتكنيكاته، فإنتاج المعرفة والبحوث العلمية وتطبيقها يقع أساساً على عاتق الباحثين المدربين على طرق تكنيكات البحث العلمى، وتقع على الجامعات ومراكز البحوث فى فروع وأقسام الدراسات العليا مسئولية تربية واعداد هؤلاء الباحثين، بل امتد الأمر إلى السعى نحو تزويد الطلاب فى المرحلة الجامعية بتلك المعرفة العلمية وأساليب التوصل إليها بما يمكنهم من حسن قراءة البحوث العلمية، وتوفير المناخ العلمى لدى أفراد المجتمع. ومن هنا أصبحت طرق وأساليب البحث العلمى تشكل جزءاً لا يتجزا من برنامج اعدادهم وتربيتهم، وهنا تأتى أهمية تدريس الطرق العلمية الخاصة بدراسة الطفل ومشكلاته بالنسبة لمن يؤهلون للعمل أو البحث فى مجال الطفولة ورياض الأطفال .

معنى البحث العلمى:

يتكون مصطلح البحث العلمى من البحث Research والعلم Science. والبحث لغويا يحمل معنى الفحص أو الطلب والتفتيش ، كما يحمل معني السؤال والاستقصاء والتحرى للوصول إلى معرفة أو حقائق أو مبادىء جديدة، كما يحمل البحث لغويا - نتيجة لذلك - معانى الصبر والجد والمثابرة والوعى والحرص ومحاولة معرفة الحقائق والأسس، أو اكتشاف حقائق جديدة. وعليه يعرف بأنه التفتيش والتنقيب والتفكير والتأمل وصولا إلى شىء يريد الباحث الوصول إليه، أو أنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول تؤرق البشرية وتحيرها، كما يعرف البحث بأنه استخدام مجموعة من الإجراءات أو الطرائق المنظمة بهدف الحصول على المعرفة ، فهو - إذن - تقص أو فحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، ونمو المعرفة الحالية أو التحقق منها.

فالبحث إذن ليس مجرد جمع وقائع ورصد ملاحظات بشكل عشوائى أو كيفما اتفق، إنما هو عملية منظمة ودقيقة تسعى إلى كشف حقائق جديدة.

أما العلم فهو - لغويا - يحمل معنى المعرفة والدراية ، وادراك الشىء على حقيقته، ومعرفة الحقائق المتصلة به، فالعلم يعنى - باختصار - الالمام بالحقيقة ومعرفة كل ما يتصل بها، ان كان مفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم، إذا المعرفة أوسع حدوداً ومدلولا، وأكثر شمولا وامتداداً من العلم، فكل علم معرفة وليست كل معرفة علماً، وتقوم التفرقة بين المعرفة العلمية وغير العلمية على أساس الطرق أو الأساليب التى تتبع فى تحصيلها، فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمى وأساليبه للتعرف على الأشياء والظواهر فإن

المعرفة حينئـذ تصبح علمية، ولذلك فإذا نسب العلم إلى البـحث فقيل العلمى Scientific فـإن هذا النسب يعنى السيـر وفق أسلوب العلم فى البـحث عن المعارف أو بناء القواعد والنظريات المتعلقة بمجال معين .

وعليه يمكن تعريف البحث العلمى بأنه الدراسة العميقة والدقيقة لمشكلة من المشكلات التى تواجه المجتمع فى أى ميـادن من ميادين الحياة، وفى أى فرع من فروع المعرفة الانسانية ، بإتباع أساليب علمية مقننة ، أو هو عبارة عن تقصى أو فحص دقيق لاكتـشاف معلومات أو علاقات جـديدة، أو لزيادة ونمو المعرفة الحالية والتـحقق منها. وهناك من يرى أن البحث العلمى مـفهوم دينامى ينهض على منهج أو عـدة مناهج علميـة تتيح للبـاحثين قدرة أكـثر سـواء عند دراسة واكتـشاف الحقـائق المتصلة بالمشكلـة المطروحة أو عند استنبـاط حقـائق جديدة حول الظاهرة المبحوثة، أو عند إعادة التأكد من صحـة التفسيرات حول ما سبق بحثـه من ظواهـر أو وقـائع . فـالبـحث العلمى - إذن - هو الجـهـد العلمى والمحاولة الجادة الدقيقـة التى يقوم بها الباحثين لاكتشاف الحـقائق العلمية التى تتصل بمشكلات علمية أو اجتماعية وإنسانية بإسـتخدام الأساليب والخطوات المنهجيـة ، وصولا إلى أفضل النتائج لمعالجة هـذه المشكلات والتنبؤ بما ستكون عليه فى المستقبل.

والواقع أن نشاط البـحث العلمى واسع ومتنوع ويأخـذ أشكال مخـتلفة وأساليب مـتنوعة، وقـد يقوم بالبحث فـرد واحد أو مـجموعـة من الأفراد، أو يكون مسـئوليـة هيئة من الهـيئات أو مـنظمة من المنظمات، وقـد تكون نتيـجة البحث أشياء غامضة أو إكتشافات رائعة وفي كل الأحوال يكون هدف البحث دائما توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميتها.

وإنطلاقا مما سبق يمكن تعريف البحث التربوي بأنه عمليـة فكرية منظمة

من أجل تقصى الحقائق في ميدان التربية والتعليم ، وتناول قضاياه ومشكلاته بمنهجية وعلمية، تهدف إلى إضافة معلومات جديدة، وإثراء المعرفة والوصول إلى حلول للمشكلات التعليمية، فهو يشير إلى عملية الفحص المنظم للفكر التربوى - ومن جهة - المتمثل فى صورته المبسطة في المفاهيم والأراء والمواقف حول بعض العناصر التى تعالجها التربية كتعليم البنات، ومجانية التعليم، وفي صورته الأكثر شمولا يتمثل فى الفرضيات والنظريات حول عناصر العمل التربوى، وللمؤسسات التربوية والعمليات التربوية التى تستند إلي هذا الفكر من جهة أخرى. هذه المؤسسات التربوية يقصد بها جميع المؤسسات المدرسية النظامية والمؤسسات غير النظامية بدءا بدور الحضانة ورياض الأطفال وإنتهاء بالجامعات ، وكذلك الأسرة ودور العبادة ووسائل الاعلام وغيرها، أما عمليات التربية فتتضمن عناصر عديدة ، ترتكز على الأهداف والمناهج وطرائق التعليم والتعلم والوسائل والأساليب والأنشطة والتقويم ، وكل ما يتعلق بممارسات التعليم والتعلم.

أنواع البحوث العلمية:

توجد تقسيمات عديدة لأنواع البحوث استناداً إلى معايير عديدة من بينها طبيعة البحث والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها ، والمنهج المستخدم فى اجراءها، وأخيرا القائمين بها. فهناك البحوث التطبيقية فى مقابل البحوث الأساسية، والبحوث النظرية فى مقابل البحوث العملية، والبحوث الوسيلية في مقابل الغائية، وهناك أيضا البحوث المقارنة والبحوث التاريخية والبحوث التجريبية.

والواقع أن التقسيم بين هذه البحوث هو تقسيم مصطنع، فالبحوث العلمية لها أهميتها وقيمتها بصرف النظر عن نوعها. فالبحوث النظرية أو

الاكاديمية أساس البحوث التطبيقية ، والبحث التطبيقى لا بد له من أساس نظرى يسنده فإى مجال تطبيقى يبدأ فى صورة فكرية. وكذلك الحال بالنسبة للبحوث المقسمة على أساس الأسلوب المستخدم فى البحث ، فالبحث يسمى وصفيا إذا كان الأسلوب المستخدم وصفيا ، وتجريبيا إذا كان الأسلوب المستخدم تجريبيا ، وإذا كان الأسلوب هو أسلوب المقارنة سمى بحثا مقارنا .. وهكذا. هذه التقسيمات لا توجد خطوط فاصلة تميز كل هذه الأنواع من البحوث وإنما هى تصنيفات عريضة من أجل التناول العلمى، صحيح أن بعض هذه الأساليب من البحث يغلب استخدامها فى أنواع معينة من البحوث، ولكن هذه الأساليب جميعا يمكن استخدامها مع كل أنواع البحوث.

والواقع أن أكثر التصنيفات شيوعا تصنيف البحوث إلى ثلاثة أنواع من البحوث، البحث الأساسى أو النظرى Basic, Pure Research والبحث التطبيقى Applied Research والبحث الموقفى Action Research

١- البحث الأساسى أو النظرى:-

وهو ذلك البحث الذى يقوم به الباحث ليشبع فهمه العلمى وفضوله المعرفى ويرضى حب استطلاعه، ورغبته فى السعى لمعرفة الحقيقة ، دون النظر إلى تطبيقاته العملية ، بل أن الباحث وهو يقوم بهذا النوع من البحوث ربما لا يكون مهتما بتطبيقاته العملية، ويهدف البحث الأساسى إلى التوصل إلى الحقائق أو المبادىء الرئيسيةعن النظريات والأصول التى تتعلق بمجال معرفى معين، فهو يهدف إلى تنمية الأفكار والمفاهيم والأسس النظرية وليس بالأمور التطبيقية . ورغم أن البحث الأساسى لا يهتم بايجاد حلول لمشكلات قائمة أو التوصل إلى نتائج يمكن تطبيقها، إلا أنه يمكن أن يلقى ضوءاً أعلى الأوضاع القائمة ويعتبر أساسا نظريا تقوم عليه البحوث التطبيقية ، كما أنه يفتح آفاقا

جديدة للبحث العلمى فى المستقبل مما يؤدى إلى تحقيق فوائد جمة للمجتمع ، اضافة إلى ما تقوم به الخلفية النظرية من دور فى توجيه الخطى نحو إيجاد حلول للمشاكل العملية، مثل هذه البحوث توجد فى التربية فى مجال التنظير الفلسفى لها، بهدف مناقشة وتنمية الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالعملية التربوية، أو للتوصل إلى النظريات والأصول التى تحكم العملية التربوية.

٢-البحث التطبيقى أو الميدانى:-

هو ذلك البحث الذى يقوم به الباحث لخدمة غرض معين من أغراض المجتمع بصفة عامة ، سواء فى مراكز الإنتاج أو مراكز البحوث المتخصصة لإبتكار الحلول الفنية لمشاكل الانتاج والخدمات واكتشاف المخترعات والمبتكرات المستحدثة التى تؤدى إلى تحسين الانتاج . ومن هذا البحث التطبيقى نشأ لفظ التكنولوجيا Technology الذى يعنى التطبيق العملى لنتائج التقدم العلمى فى إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة والنفع للانسان.

والبحث التطبيقى فى مجال التربية يهدف إلى تطبيق وإستخدام النتائج التى تم التوصل إليها على الميدان التربوى وتحسين استخدام الممارسات والوسائل والطرق المتبعة وتطوير العملية التعليمية بصفة عامة، كما يهدف - أيضا - إلى التوصل إلى نوع من التعميم، بمعنى تعميم النتائج التى استخلصت من عينة على مجموعة أخرى أكبر واشمل ، ولذلك تحظي طريقة اختيار العينة فى البحوث الميدانية التطبيقية بإهتمام كبير.

٣- البحث الموقفى:-

هو ذلك البحث الذى يتعلق بموقف أو مشكلة تتطلب إتخاذ قرار سريع ولعل من أبرز الأسباب التى أدت إلى ظهور حركة البحث الموقفى - ظهرت

فى أواخر الأربعينات هذا القرن فى الولايات المتحدة الأمريكية ووصلت إلى قمتها فى بداية الستينات - هو عدم تطبيق نتائج البحوث التقليدية وعدم وجود أجهزة مسئولة عن هذا التطبيق.

وعلي الرغم من أن البحث الموقفى يتضمن تطبيق الطريقة العلمية لحل بعض المشكلات التى تتطلب اتخاذ قرار سريع ، إلا أنه يستخدم عادة أعلى درجة من الواقعية وأبسط درجة من الضبط والدقة العلمية، وذلك أن البحث الموقفي ذو طابع عملى تطبيقى يقوم على المعرفة الوظيفية التى تتطلبها طبيعة الموقف أو المشكلة ، ولا يتطلب الدقة العلمية فى البحوث الأخرى من حيث المنهج أو أسلوب التحليل أو اختيار العينة أو المعالجة الاحصائية المعقدة، فالبحث الموقفى كما أشرنا يعالج موقفا أو مشكلة معينة ونتائجه متعلقة بهذا الموقف أو تلك المشكلة، وهو ما يعتبره البعض أحد عيوب أو نقائض البحث الموقفي من حيث محدودية تطبيق نتائجه أو ما يضيفه من رصيد علمى إلى البناء المعرفى. إلا أن هذا النقد لا يقلل من أهميته كأسلوب عملى مفيد لحل المشكلات يفوق كثيرا أسلوب الانطباعات الذاتية والآراء الشخصية والاجتهادات الفردية، ويكسر الحواجز بين البحث الاكاديمى وبين واقع الموقف المعاش كما أن البحث الموقفى يكون فى أحيانا كثيرة جماعيا يقو م على اشتراك الجماعة فيه وتبادل الحوار والرأى بشكل ديموقراطى بغرض الوصول إلى قرار سريع، فتطبيقات نتائجه يؤدى فى الغالب إلى أحداث تغيير أسرع من غيرها من نتائج البحوث الأخرى.

ومما تجدر الاشارة إليه أن البحث الموقفى يتشابه مع البحث التطبيقى فى كثير من الجوانب إلا أنه يختلف عنه أساساً فيما يتعلق بتعميم النتائج الذى يسمح به فى حالة البحث التطبيقى ، فالبحث التطبيقى يتضمن - فى العادة -

عدداً كبيراً من أفراد العينة للتغلب على بعض الأخطاء العشوائية التى تحدث فى حالة العينات الصغيرة ، وكلما اتسع نطاق البحوث الموقفية فإنها تقترب فى الشبه مع البحوث التطبيقية ، فإهتمام البحوث الموقفية يتركز على الحصر على معلومات معينة بشأن موضوع معين وليس على تعميم النتائج العامة كما فى البحث التطبيقى .

ويستخدم البحث الموقفى فى ميدان التربية فى مواقف عديدة ولتحقيق أهداف واضحة ومحددة، فقد يريد المعلم معرفة مدى مناسبة طريقة تدريسه أو مادة تعليمية لتلاميذه، وهو فى نفس الوقت لا يريد الدخول فى العمليات التفصيلية والدقة العلمية الكبيرة التى تتميز بها البحوث التطبيقية ، ولذلك فإنه يلجأ إلى البحث الموقفي ليختبر طريقته أو مادته دون أن يضيع وقتا أو جهداً كبيراً ، فهو يجرى فى حجرة دراسية واحدة، ويقوم به مدرس واحد، وإن كان من الممكن أن يقوم به أكثر من مدرس وفى أكثر من فصل، والمعلم الذى يقوم بهذا البحث الموقفى لاختبار صلاحية أو مناسبة مادة تعليمية لتلاميذه يحصل على نتائج ذات أهمية تطبيقية خاصة وإن كان من الصعب تعميمها على الفصول الأخرى أو على المغلمين الاخرين.

والواقع أن البحوث الموقفية فى التربية تتميز بأنها يمكن أن تزود المعلمين والمربين بالأساليب الموضوعية العملية لحل المشكلات، والتى تفوق كثيراً الإعتماد على الخبرة الشخصية أو التعويل على الهيئات الأخرى أو غيرها من الممارسات التى توجه القرارات التربوية.

كما أنها تؤكد على اشتراك المعلمين فى دراسة المشكلات التى تمثل أهمية خاصة بفصولهم فهى تركز على مشكلات الفصول الدراسية أكثر من تركيزها على الحصول على معلومات علمية تعنى علم التربية، فالبحث الموقفى يجرى

عادة بمعرفة شخص بشعر بالحاجة إلى نتائج البحث ليطبقها عمليا فى الفصل المدرسى، وهو بهذا يهدف أساساً إلى تنمية المعلمين وتدريبهم ورفع مستوى أدائهم فى أثناء عملهم، فهو يقدم للمعلّم فرصة النمو المهنى وسط الأجهزة البيروقراطية والروتينية ، بما يساعد المدرسة على زيادة نشاطها ونموها وتوفير الجو المهنى الافضل وبذلك يعد البحث الموقفى وسيلة للتجديد التربوى فى المدرسة وأسلوب من أساليب التدريب أثناء الخدمة للمعلمين لرفع مستوى كفاءتهم وزيادة مهاراتهم التدريسية والمهنية.

وإذا كان البحث الأساسى يهدف إلى تطوير النظريات والأسس العلمية فإن البحث التطبيقى يهتم بالواقع التربوى ويعمل على إيجاد حلول لمشاكله القائمة لتطوير الواقع نحو الأفضل وهو ما يشير إلى أهمية هذين النوعين بالنسبة للعاملين فى مجال التربية والمهتمين ببحوثها، فإن بعض المهتمين بالبحوث التربوية يؤكدون أحيانا أهمية أحد النوعين على النوع الآخر فإولئك الذين يفضلون البحث التطبيقى يتجهون هذا الاتجاه لأنهم ضجروا بالبحوث التربوية الأساسيةالتى لا تجدى نفعا فى حل المشاكل التعليمية الميدانية، ويعوزها الجانب التطبيقى فى هذا المجال، أما الذين يناصرون فكرة البحث الأساسى التربوى، فيعتقدون أن هدف مثل هذه البحوث هو تكوين النظريات والأسس العلمية ، وهم يرون أن الكثير من البحوث التطبيقية قليلة الفائدة لتطوير العلم وأن كانت فى نفس الوقت ضرورية لتوجيه العمل التربوى، وأن الاعتقاد بأن هذه البحوث غير تطبيقية وغير مجدية بالنسبة للمشكلات العملية ، يمكن الرد عليه بأن البحث الأساسى له قيمة عملية فى حد ذاته وهو ضرورى لتطوير العلم، فمظاهر السلوك الإنسانى تتطلب أنواعا متفاوته من المفاهيم لوصفها وتشخيصها وتفسيرها ، كما أن البحث الأساسى ضرورى لتنمية المعرفة وهى ضرورية لتوجيه العمل التربوى ، كما أن البحث الأساسى قد يترتب عليه

تطبيقات تربوية هامة فبحوث الجشتالت فى الا راك وبحوث ثورندايك وبياجيه ترتب عليها فوائد كثيرة فى تعليم القراءة - مثلا - وكان لها تأثيرها المباشر على التطبيقات والممارسات التربوية.

ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك تصنيفات أخرى للبحوث خاصة البحوث التربوية حيث يذكر لبرت ساكس فى كتابة أصول البحث التربوى Faunda-tions of Educational Research ثلاثة أنواع من البحوث هى البحث التحليلى والوصفى والتجريبى.

أما البحث التحليلى فهدفه الوصول إلى تحديد العلاقات التى تحكم ظاهرة ما على أساس إستقرائى وهو يستخدم فى ذلك الطريسة الاستقرائية والرياضية والتاريخية والفلسفية لتوضيح الافتراضات والنتائج المتوقعة للتغييرات أو التجديدات المقترحة ، ووضع بعض معايير تقويم هذه التغييرات أو التجديدات.

والبحث الوصفى هدفه وصف الظاهرة أو الأوضاع القائمة بالفعل وهو يستخدم طرق متعددة منها طريقة المسح ودراسة الحالة والملاحظة المباشرة، وعلاقة هذا النوع من البحوث بالممارسة العملية تتمثل فى أن رصده للواقع يساعد مستقبلاً على تغيير الظروف التى تحكم هذا الواقع ، فهو مفيد فى المراحل الأولى للدراسة ، كما أنه يفيد فى معرفة حجم الظاهرة أو المشكلة وخطورتها ، الأمر الذى يساعد فى حل المشكلة فيما بعد.

ويهدف البحث التجريبى إلى البحث فى العلاقات السببية التى تحكم الظاهرة، وهو يستخدم طريقة الضبط التجريبى من خلال وجود مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة ، بما يسهم فى توضيح أثر العوامل المتغيرة

فى المجموعتين ، فدراسة فعالية طريقة جديدة فى التدريس أو فعالية برنامج تعليمى جديد يمكن أن تتم بهذه الطريقة.

الأهداف العامة للبحث العلمى:

يمكن تحديد الأهداف العامة للبحث فيما يلى:

أ- الوصف:

فالخطوة الأولى فى السعى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع المعاش هى عملية الوصف، أذ من خلاله وعن طريقه نتمكن من الاحاطة بكل إبعاد هذا الواقع ، فالوصف هو استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كماهى قائمة فى الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها و بين ظواهر أخرى ، وهذا الوصف يكون غالبا دقيقا ويعبر عنه تعبيراً كميا أو كيفياً ، فالتعبير الكيفى يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمى فيعطينا وصفا دقيقا رقميا يوضح لنا مقدار أو حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى.

والواقع أن الوصف لا يقتصر على تقديم مجموعة من المعلومات والبيانات فقط ، بل يتجاوز ذلك إلى تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا بحيث يؤدى ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات اجزاء هذه الظاهرة ببعضها، ولعلاقتها بغيرها من الظواهر الأخرى. الأمر الذى يسهم فى الوصول إلي استنتاجات أوتعميمات تساعد على تطوير الواقع الذى ندرسه. فوصف أحوال الأسرة فى قرية مصرية ودراسة اتجاهات هذه الأسرة نحو انجاب الأطفال ، ومتوسط حجم الأسرة، يمكن أن تعين فى التخطيط لبناء المدارس اللازمة لهم، وتزويدها بالتجهيزات الامكانات المادية والبشرية المناسبة فالوصف يسهم فى الوصول إلى استنتاجات تعين على التطوير والتغيير.

ب- التفسير:

أن الهدف الثانى من أهداف البحث العلمى هو محاولة تقديم تفسير علمى ومنطقى لكافة الجوانب والمتغيرات المتعلقة بالظاهرة موضع الدراسة، فالتفسير يسعى إلى تقديم مبرر علمى ومنطقى لوجود الظواهر بالكيفية التى عليها، فالعلم يسعى إلى فهم الظواهر وتعليلها ، فالظواهر لاتكون مفهومة إلا إذا تم التعرف على أسبابها، ذلك أن معرفة أسباب الظواهر هى التى تمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل ونصل إلى نتائج عملية أنجح بكثير من تلك التى نصل إليها بالخبرة والممارسة، بل أن البحث عن الأسباب يعد أول مراحل المعرفة فى حياة الفرد نفسه، ففى السنوات الأولى من عمر الطفل تحكم تصرفاته الدوافع والاستجابات المباشرة ويسودها مبدأ الفعل ورد الفعل، ولكن فى مرحلة معينة تتحدد بخبراته السابقة وربما قبل ذلك، يبدأ الطفل فى السؤال عن أسباب كل ما يراه حوله، ويصبح كلمة "لماذا" من أكثر الكلمات ترددا على لسانه وربما أضجر المحيطين به بتكرارها ، ويكون ترديد هذا السؤال أيذانا بدخوله مرحلة استخدام التفكير العقلى أو البحث العلمى.

جـ- التنبؤ:

يهدف البحث العلمى إلى التوصل إلى تعميمات لها قدرة تنبؤية مستقبلية وليست تفسيرية لاحقة ، ولقد حقق البحث في العلوم الطبيعية نجاحا فى التوصل إلى التعميمات ذات القدرة التنبؤية الكبيرة، فالتنبؤات فى هذه العلوم تمتاز بدقتها المتناهية ، فقد أصبح العلماء فى الوقت الحاضر يستطيعون التنبؤ بشكل دقيق بما سيكون عليه العديد من الظواهر الطبيعية كالخوف والفيضانات - غيرها، أما فى العلوم الاجتماعية والانسانية فالتنبؤ فيها لا يتم بنفس الدرجة من الدقة، وذلك بسبب وجود عدة متغيرات وعوامل يصعب

تحديدها وضبطها ، ومن أمثلة ذلك التنبؤ بمعدلات تزايد السكان ومعدلات الزواج والطلاق والنمو الاقتصادى وغيرها.

وفى ضوء ذلك يحدد بعض المربين أهداف البحث التربوى على النحو التالى :-

أ- الكشف عن المعرفة الجديدة التربية بما تسهم فى تعميق الفهم للابعاد المختلفة للعملية التربوية وزيادة الرصيد المعرفى عن الطبيعة البشرية وكيفية التعامل معها.

ب- دراسة واقع الأنظمة التربوية والكشف عن خصائصها وعن نواحى القوة والضعف فيها بقصد التعرف على أحوالها والتعمق فى طبيعتها وتشخيص مشكلاتها البارزة والعمل على معالجتها.

جـ- تطوير وتجديد الأنظمة التربوية والعمل على زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية ، وتجديد فعالية الطرق والأساليب المستخدمة فى حجرة الدراسة، والتوصل إلى أفضلها.

خصائص البحث العلمى:

للبحث العلمى ومن بينه البحث التربوى خصائص تميزه، ومعالم تحدد أبعاده من أهمها ما يأتى:-

١- **البحث يبدأ بسؤال فى ذهن الباحث،** فمن أهم خصائص أى بحث علمى أنه يبدأ بسؤال فى عقل الباحث، هذا السؤال أو التساؤل يبحث عن اجابة له، فالانسان بطبيعته كائن فضولى والظواهر التى تثير فضوله كثيرة وفى كل مكان حوله ، فحيثما نظر الإنسان حول وجد من الظواهر ما يثير فضوله ويحمله على التفكير والتساؤل، فهو عندما ينظر من حوله سواء فى

حياته العامة أو المهنية سيجد كثيرا من المواقف التى تثور حولها علامات الاستفهام ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ هذه التساؤلات هى أول خطوة فى البحث العلمى ومثل هذه الأسئلة هى التى يبدأ بها أى بحث علمى.

٢- **البحث العلمى مشكلته محددة بطريقة واضحة لا غموض فيها**، البحث العلمى تتحدد مشكلته بدقة ووضوح قبل البدء فى بحثها، ولذلك فالبحث الجيد هو الذى يبدأ بصياغة بسيطة واضحة للمشكلة التى يتصدى لدراستها، وتحديد المشكلة أو الظاهرة تستلزم التعبير السليم الدقيق والوصف الموضوعى لها بأقل عدد من الكلمات، و أحيانا يستخدم السؤال لصياغة المشكلة ، حيث يتم التعبير عن المشكلة ويحدد الهدف من بحثها فى صورة سؤال وهذا يتطلب أن يكون الموضوع الذى يدور حوله البحث والاهداف التى ينشد تحقيقها فى ذهن الباحث ، وعلى الباحث أن يترجم ذلك فى صورة لفظية دقيقة وواضحة ومفهومة وهو ما يجعل البحث يبدأ على أساس سليم من خطواته الأولى.

٣- **البحث يتطلب خطة**، فالبحث العلمى يعرف بأنه خطة هادفة ونشاط موجه، فأي عمل يفسده الارتجال، ويصدق ذلك بصفة خاصة على البحث العلمى، فالتخطيط والتنظيم من أهم صفاته وأبرز خصائصه ، أى أننا خلال عملية البحث لا ينبغى أن نترك أفكارنا تسير حرة طليقة، إنما نرتبها بطريقة محددة، تنظمها عن وعى ، ونبذل جهدا مقصوداً من أجل تحقيق الأهداف المتبغاه من بحثنا. هو ما يتطلب من الباحث أن يعد خطة لبحثه يضمنها الخطوات والاجراءات التى سيتبعها فى بحثه من البداية إلى النهاية، وكلما كانت الخطة تفصيلية ساعد ذلك الباحث على السير قدما فى بحثه، فالخطة إذن هى تنظيم لعمل ووقت الباحث، فهى صفة تحتل

مكانها عند نقطة بداية البحث العلمى ، حيث تتمثل فى اتباع الباحث لمنهج منظم ، وكذلك عند نقطة نهاية هذا البحث ، عندما يكون الباحث من النتائج التى يتوصل إليها نسقا مترابطا يستبعد أى نوع من التنافر فى داخله.

٤- **البحث العلمى يتناول مشكلة رئيسية:** فمن الخصائص الأساسية للبحث العلمى أن لكل بحث مشكلة رئيسية تكون هدفا لدراسته، وقد تكون لهذه المشكلة مشكلات فرعية أو جوانب أخرى متصلة بها، إلا أن هذه المشكلات الفرعية ينبغى الا تصرف نظر الباحث عن رؤية المشكلة الكبرى فى جوهرها مما يساعده على حسن تحديد مشكلته وموضوع بحثه، وعليه فإنه ينبغى أن يكون واضحاً في ذهن الباحث ما أمكن منذ البداية المشكلة الرئيسية التى يتصدى لدراستها والمشكلات الفرعية التى ترتبط بها حتى تأتى معالجته للمشكلة فى ضوء الفهم الواضح لابعادها الحقيقية.

٥- **البحث العلمى له منهج يسير وفقا له:** فالمنهج هو الوسيلة التى يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق فى أى موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها فى مواقف أخرى وتعميمها ، فالحقيقة لا يمكن الوصول إليها بدون منهج بحث، وهذا المنهج يتضمن طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته من أجل الوصول إلى الحقيقة، فالمنهجية صفة أساسية فى العلم، حتى أن فى وسعنا أن نعرف العلم عن طريقها، فنقول إن العلم فى صحيحه معرفة منهجية ، وبذلك نميزه بوضوح عن أنواع المعرفة الأخرى التى تفتقر إلى التخطيط والتنظيم، ونستطيع أن نقول أن المنهج هو العنصر الثابت فى كل معرفة علمية، أما مضمون هذه المعرفة والنتائج التى تصل إليها ، ففى تغير مستمر ، فإن عرفنا العلم من خلال نتائجه وانجازاته، كنا فى هذه الحالة نقف

على أرض غير ثابتة ، أما إذا عرفنا العلم من خلال منهجه ، فأنا نرتكز حينئذ على أرض صلبة، لأن المنهج هو الذى يظل باقيا مهما تغيرت النتائج. وهذا المنهج يتسم بالمرونة والقابلية للتعدد والتنوع ليتلاءم وتنوع العلوم والمشكلات، وأن كان هذا التنوع يقف وراءه مبادىء عامة وسمات مشتركة تميزه من أهمها وحدة العقل الإنسانى واستخدامه للأسلوب العلمى فى البحث والدراسة ، فجميع الطرق الخاصة بالبحث العلمى تعد خطوات مختلفة فى منهج واحد عام، بل أن الباحث يمكن أن يستخدم أكثر من طريقة فى دراسة واحدة.

هذا التعدد والتنوع فى طرق البحث العلمى يتطلب من الباحث ضرورة اختيار المنهج الذى يتناسب مع طبيعة دراسته، ذلك المنهج الذى يختلف باختلاف طبيعة الدراسة والهدف منها، الاضافة إلى اهتمامات الباحث وميوله، وما يطرأ عليه من ظروف أثناء قيامه ببحثه. فكل موضوع يناسب دراسته طريقة بحث معينة تتفق وطبيعة هذا الموضوع والهدف منه دراسته ومدى توافر الامكانات المادية والبشرية اللازمة لإتباعها.

وهناك تصنيفات عديدة لمناهج البحث العلمى، ومن أكثر هذه التصنيفات شيوعا فى مجال التربية، تصنيفها إلى أربعة مناهج هى الوصفى والتاريخى والتجريبى والاكلينكى ومما تجدر الاشارة إليه أن القول بأن المنهج هو العنصر الثابت فى العلم ينبغى ألا يفهم منه أن للعلم مناهج ثابتة لا تتغير، لأن هذا الفهم لا يعبر عن حقيقة العلم، إذا أن مناهج العلم متغيرة بالفعل ، فهى أولا تتغير حسب العصور لأن كثيرا من العلوم غيرت مناهجها بتقدم العلم، فالكيمياء مثلا تزايد اعتمادها على الأساليب الرياضية بعد أن كانت فى بدايتها علما تجريبيا خالصا لا شأن له بالرياضيات ، كذلك فإن المناهج تتغير تبعا لنوع

العلم ذاته إذ أن المنهج المتبع فى علم يدرس الإنسان لابد أن يكون مختلفا عن ذلك الذى يتبع فى علم طبيعى، وهكذا لا يمكن القول بوجود منهج واحد ثابت للمعرفة العلمية على اطلاقها ، ومع ذلك يظل من الصحيح أن منهج العلم ، لا النظريات أو النتائج التى يصل إليها هو العنصر الملازم للعلم على الدوام ، بمعنى أن وجود منهج معين - أياً كان هذا المنهج - سمة أساسية من سمات كل بحث علمى ، فالبحث العلمى هو بحث يخضع لقواعد معينة، وليس بحثا عشوائيا متخبطا، ومع اعترافنا بأن هذه القواعد قابلة لتغير بإستمرار، فإن مبدأ الخضوع لقواعد منهجية هو صفة أساسية تميز المعرفة العلمية.

٦- **البحث يستمد توجهاته من الفروض التى يقوم عليها:-** فأى بحث علمي لابد له من فروض توجه اجراءاته وتساعد على تحقيق أهدافه . فالفرض تفسير أو حل للمشكلة التى يدرسها الباحث ، ولكن صحته تحتاج إلي تحقيق وإثبات ، فالباحث بعد أن يفكر فى المشكلة تفكيراً جيداً ، ويستعرض المشكلات الفرعية ، يدرس بعض المقترحات التى من الممكن أن تؤدى إلى حل هذه المشكلة ويضع هذه المقترحات فى صورة فروض ، هذه الفروض والمقترحات توجه العمل أو الاجراء الذى ينبغى أن نقوم به ، فهى توجه الباحث فى جمع المعلومات وتساعده فى حل المشكلة الرئيسية موضوع بحثه.

٧- **البحث يتعامل مع الحقائق أو البيانات ودلالتها:** بعد تحديد المشكلة وأبعادها الفرعية وصياغة الفروض التى تتناسب مع هذه الابعاد الفرعية يقوم الباحث فى ضوء هذه الفروض بجمع الحقائق والمعلومات المتصلة بالمشكلة وترتيبها وعرضها وتنظيمها بطريقة مناسبة تساعد على تفسيرها، فكثير من الحقائق والمعلومات تستمد قيمتها من الطريقة التى

تعرض بها أو تنظم على أساسها ، ولذلك قد تختلف قراءة الباحثين لهذه الحقائق وقد يصل كل منهم إلى خلاصة مختلفة عما وصل إليه زميله من نفس البيانات، وهذا مجال لإجتهاد كل باحث، ولا ضرر فى إختلافهم فى قراءة المعلومات أو الوصول إلى النتائج ، فقد يكون كل واحد منهم صحيحا فى قراءته أو تفسيره أو فيما توصل إليه من نتائج طالما أن له سندا علميا.

ومما يجدر الاشارة إليه أن الاختلاف فى قراءة المعلومات يمكن أن يؤدى إلى ظهور مشكلات جديدة فى حاجة إلى البحث والدراسة ، ففى البحث التاريخى مثلا يختلف المؤرخون فى تفسير الأحداث وهذا الاختلاف يمكن أن يؤدي إلى بحوث أو موضوعات فى حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

أن تفسير الحقائق أو النتائج عملية علي جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبحث العلمى، وبدونها يصبح البحث مجرد جمع معلومات أو البحث عن حقائق أو الوصول إلى نتائج ، ولكن البحث يستمد قيمته العلمية الحقيقية عندما تفسر هذه الحقائق والنتائج ويصبح لها معنى ومعزى ودلالة وهو ما يمثل لب العمل فى أى بحث.

٨- **البحث عملية مستمرة:** البحث العلمى عملية دينامية مستمرة، فالبحث يولد بحوثا أخرى ولا يمكن أن تتوقف حركة البحث العلمى فى أى ميدان من الميادين، طالما أن الهدف هو الكشف عن المعرفة الجديدة، حتى فى الموضوعات التاريخية القديمة التى قد يعتقد بعض الناس أن صفحات البحث فيها قد طويت ، فقد تظهر وثائق جديدة أو معلومات أخرى تضفى تفسيرات جديدة، أو قد تتفق بصيرة باحث حديث عند قراءة فريدة للوثائق القديمة، ذلك أن الحقائق أو الوثائق لا تتحدث بنفسها ، وإنما الباحث هو

الذى ينطقهـا بما يضيفـه عليها من مـعان ودلالات. وقد يأتى باحث ليـقوم يبحث سبقه إليه باحث آخر ويتوصل إلى نتائج مختلفة وتفسيرات مختلفة، ان بحر العلم واسع زاخر وكل باحث يغترف منه بمقدار.

مناهج البحث العلمى:-

يعرف منهج البحـث بأنه طائفة من القـواعد العامة من أجل الوصول إلى الحقـيقة النسبـية فى العلم ، فالوصـول إلى الحقيـقة العلميـة لايتأتى دون منهج علمى أو منهج بحث، ولذلك فـما تقدم عـلما إلا بتقـدم ودقة المناهج العلمـية المرتبطة به، وما إنتكس العلم إلا بسبب النقص فى تطبيق المناهج العلمية أو فى تحديدها ، ولذلك يقـول ديكارت" خير للإنسان أن يعـدل عن التماس الحقـيقة من أن يحاول ذلـك من غير منهـج" مؤكداً فى ذلك علـى أهمية منهـج البحث وضرورته للوصول إلى الحقيقة.

ويقسم العلماء والباحثين مناهج البـحث العلمى إلى خمسة أنواع كبرى من المناهج يمكن التفريق بينها على النحو التالى:-

١- **المنهج الاستـدلالى أو الرياضى:-** وهو المنهج الذى يبـدأ من قضـايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخـرى تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير إما بواسطة القول، أو بواسطة الحساب.

٢- **المنهج التجريبى أو منهج الاستقراء:-** وهو المنهج الذى نبدأ فـيه من جزئيات أو مـبادى غير يقينية تمامـا، ونسير معها حـتى نصل إلى قضايا عامة، معتمدين فى كل خطوة على التـجربة كى تضمن لنا صحة الاستنتاج وهو المنهج الشائع فى العلوم الطبيعية، ولذلك فمنهج الاستقراء أو المنهج التجـريبى يتمثل فى عـدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر واجراء التـجارب

ثم وضع الفروض التى تحدد نوع الحقائق التى ينبغى أن يبحث عنها، وتنتهى بمحاولة التحقق من صدق الفروض أو بطلانها، توصلا إلى قوانين عامة تربط الظواهر وتوحد العلاقات بينها.

٣- ***المنهج الاستردادى أو التاريخى:*** وهو الذى نقوم فيه بمحاولة استرداد الماضى - نظريا -كما حدث فى نوع من التخيل الذى يستند إلى دراسة الآثار التي خلفتها هذه الأحداث الماضية أو وثائق تتعلق بها، هذا المنهج هو الذى يمكن استخدامه فى كل الدراسات المتعلقة بظواهر المجتمعات الإنسانية فى الماضى.

٤- ***المنهج الجدلى:*** وهو المنهج المتعلق بالتناظر أو التحاور فى الجماعات العلمية، أو فى المناقشات العلمية على اختلافها، وهذا المنهج لا يمكن أن يؤتى بثمار حقيقية، دون الاستعانة بالمناهج الثلاثة السابقة.

٥- ***المنهج الوصفى:*** وهو المنهج الذى يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية كما هى، ولذلك فهو مكمل للمنهج التاريخى أو الاستردادى الذى يصف الظواهر فى تطورها الماضى حتى يصل بها إلى الحاضر وهنا يأتى دور المنهج الوصفى. وقد يظن أن هذا المنهج أسهل مناهج البحث العلمى ، ولكنه فى الحقيقة لا يقل عن بقية المناهج صعوبة، إذ أن الباحث فيه لا يقوم بوصف الواقع كما هو، وإنما هو يقوم بوصفه بطريقة إنتقائية أو اختيارية، بمعنى أنه يختار من الواقع الماثل أمامه، أو ينتقى من هذا الواقع ما يخدم غرضه من الدراسة . وعملية الانتقاء هذه هى المحور الذى يدور حوله المنهج ويعتبر إتقانها وحسن القيام بها دليلا على مدى تمكن الباحث من مادته، وإحاطته بالموضوع الذى يبحثه.

ومما تجدر الاشارة إليه أن منهج البحث الوصفى لا يقتصر فقط على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل لابد من تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، والتعبير عنها كميا وكيفيا ، بحيث يؤدى ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة ببعضها وبغيرها من الظواهر الأخرى ، فى محاولة للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد على تطوير الواقع الذى يدرسه ، فالباحث يستخلص من دراسته لواقع الظاهرة تنبؤات لما يحتمل أن يؤول إليه أمرها، أو يتخذ بشأنها فى مراحل تالية.

والواقع أن عدد مناهج لا يقتصر فقط على هذه الأنواع الخمسة فقط، بل أنه يوجد فى داخل كل منهج منها عدة مناهج فرعية، كما أن الفصل بين هذه المناهج يكاد يكون مستحيلا ، فوراء هذه المناهج كلها وحدة العقل الإنسانى ، واستخدام كل منها للطريقة العلمية فى البحث بهدف البحث عن الحقيقية النسبية.

والواقع أن المفاضلة بين منهج بحث وآخر تتم على أساس طبيعة المشكلة التى تبحث، والهدف من الدراسة ، وحجم المشكلات المعروضة، ونوع كل منها بالاضافة إلى اهتمامات الباحث وميوله ، وما يطرأ عليه من ظروف أثناء قيامه ببحثه.

فالمنهج العلمى فى البحث يتطلب ضرورة أن يكون المنهج المتبع فى الدراسة، متفقا مع طبيعه العلم الذى يدرس ، ولذلك كان المنهج الاستردادى منهج البحث فى التاريخ، والمنهج التجريبى منهج البحث فى العلوم الطبيعية، والمنهج الاستدلالى منهج البحث فى الرياضيات ... وهكذا ، حتى يكون المنهج المتبع وظيفيا، يساعد الباحث فى الوصول إلى الحقيقية المنشودة ، والا قاده إلى غيرها، فغيرمعقول مثلا أن تستخدم المنهج التجريبى فى بحث تاريخى ، أو

المنهج الاستدلالى فى بحث من بحوث التـاريخ الطبيعى أو المنهج الوصفى فى بحث رياضى ..... وهكذا . وإن كان ذلك لا يمنع – بطبيـعة الحال – أن يكون هناك منهج أساسى يتبع ، وفى داخله تستخدم مناهج فرعية أخرى ، فى مواضع مخـتلفة من الدراسـة ، حسب طبـيعـة المشكلة المطروحة فـيها، فـفى بحث من بحوث التاريخ الطبيعى – مثلا – سيكون المنهج الأساسى هو المنهج التجريبى، ولكن الباحث قـد يجد نفسـه – فى داخل دراسته – فى مـجال يحتاج فـيه إلى الوصف وهنا لا بد أن يستخـدم المنهج الوصفى ، كما قد يجد نفـسه فى مجال آخر، مـضطرا إلى استرداد جـزء يتصل بالماضى ، وهنا لابد أن يستـخدم المنهج الاستردادى (التاريخى) ، كما قد يجد نفسه فى مجال ثالث يرتب نتيجة جديدة على حقائق قديمة، وهنا لا بد أن يسـتخدم المنهج الاستدلالى ... وهكذا، رغم أن منهجه الأساسى الذى يستخدمه هو المنهج التجريبى.

فالمسألة – إذن – لا يمكن أن توضع فيها حدود فاصلة ، لأن الأمر يتوقف – إضافـة إلى اتفاق المنهج مع طبـيعة العلم الذى يبـحث فيـه – على شخصـية الباحث ذاته، وغرضه من بحثـه وثقافته العلمية، وميوله واهتمامـاته الشخصية، وما يطرأ عليـه من ظروف أثناء قيامـه ببحثـه، فكثيراً مـا يخطط الباحث لبحثـه بطريقة معينة ، ثم إذا به – من تلقاء نفـسه – يحس بأنه أخطأ، وبأنه محتاج إلى تعديل خططه، إذ تـفرض عليه الدراسـة نفسهـا الطريق الذى يجب أن يسلكه، والطريقة التى يجب أن يتبعها، فمناهج البحث لم ولن تكون قيداً يقيد الباحث، بقدر ما هى عون له، فى سـعيه للوصول إلى الحقيقة ، وتحـقيق الهدف المنشود، وبمقدور أى باحث أن يبتـدع منهجا جديدا يلائمـه ويصل به إلى هدفه ، بشرط أن يكون هذا المنهج متفـقا مع طبيعة العلم الذى يبحث فـيه، وبشرط أن يكون الباحث قد أعد إعداداً علمياً سليماً، وعرف المناهج الممكن استخدامها.

مناهج البحث العلمى التربوى:

أوضحنا فيما سبق أن المنهج العلمى فى البحث ، يتطلب ضرورة أن يكون المنهج المتبع فى الدراسة متفقا مع طبيعة العلم الذى يدرس ، وهذا يعنى أن منهج البحث فى التربية لابد أن يكون متفقا مع طبيعة التربية. والتربية علم من العلوم الاجتماعية تتصل بالإنسان وبالمجتمع الإنسانى، وهى علم متداخل التخصصات ، ولذلك فإمكانية التجريب فيها قائمة ، وامكانية استرداد الماضى فيها قائمة، وإمكانية بناء نتائج على مقدمات قائمة فيها ... وهكذا، أى أن كل مناهج ابحث العلمى - الخمسة - يمكن استخدامها فيها دون ما مفاضلة بين منهج ومنهج آخر، وإنما تتم المفاضلة بين منهج منها ومنهج آخر على أساس طبيعة المشكلة التى تبحث والهدف من الدراسة وحجم المشكلات المعروضة ونوع كل منها، وتوافر البيانات والمعلومات عنها، إضافة إلى شخصية الباحث ذاته وغرضه من بحثه وثقافته العلمية وميوله واهتماماته الشخصية ، وما يطرأ عليه من ظروف أثناء قيامه ببحثه.

ومما تجدر الاشارة إليه أن بعض الفلاسفة والعلماء يعارضون تطبيق المنهج العلمى فى الدراسات الاجتماعية ومن بينها التربية ، ويرون عدم امكانية دراسة الظواهر الاجتماعية باتباع قواعد المنهج العلمى ويستندون فى ذلك إلى ما يلى:-

١- تعقد الظواهر الاجتماعية والانسانية:

فهذه الظواهر تخضع لعدد كبير من المؤثرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية ، فالإنسان باعتباره محور اهتمام العلوم والدراسات الإجتماعية والإنسانية هو أكثر الكائنات الحية تعقيداً كفرد أو كعضو فى جماعة، وسلوكه

وتصـرفـاته تتـأثر بعـوامل عـديدة مـزاجـيـة ونفـسـيـة لدرجـة تربك البـاحـث الاجتمـاعى، وتجعل من الصعب عليه تحـديد نظام أو قانون يحكم هذا السلوك المعـقد المضطرب ، ذلك بخـلاف الظواهر الطبـيعـية التى يمكن دراسـتهـا على المستوى الفيزيقى فقط المتضمن لعدد من المتغيرات محدود نسبيا، ويمكن قياسها بدقة.

والواقع أن مسألة التعقيد هذه مسألة نسبية ، فالظاهرة تبدو للناس معقدة إذا صعب عليهم فـهمها أو ادراك حقيـقتها، ولكن إذا أمكن تبسيطها وتحليلها وتحديد العوامل المؤثرة فيـها أمكن فهمها وزال تعـقيدها ، فالتعقيـد يعتمد على درجة مـعرفتنا بالظاهرة أو المـوضوع قيد البـحث. ولذلك فإن مـزيد من الفهم لتلك الظواهر ومـا يرتبط بها من متـغيرات سـوف يسهم فى التـقليل من درجة تعقيدها.

٢- صعوبة إجراء التجارب فى العلوم الاجتماعية والانسانية:

فالتجريب يقـوم على مبادىء أساسية أهمها التـحديد والضبط والتحكم من جانـب الباحث فى المتـغيـرات المرتبطة بالظاهرة موضع الدراسـة والظواهر الإنسانية يصعب وضـعها تحت ظروف قابلة للضبط والتحـكم والرقابة كما فى العلوم الطبيعية فتنظيم الموقف التجـريبى فى العلوم الاجتماعية ليس من الامور السهلة والممكنة حيث يتم تثبيت المتغيرات الدخيلة أو الوسيطة أو عزل آثارها ، بالصورة التى تمكننا من السيطرة على المتغير المسـتقل (السبب) فنغيـر منه متى اردنا ذلك ، وبالطريقة التي تسـمح لنا بملاحظة التغيرات التى تطرأ على المتـغير التابع (النتيجة) من خلال استخدام أكـثر من مجموعة واحدة من الأفراد تسمى واحدة منها بالمجموعة التجريبية والأخرى بالمجموعة الضابطة أو المقارنة وتكون

بمثابة الأساس الذى تتم المقارنة بالنسبة إليه. ولعل ذلك كان من الأسباب التى أدت إلى انتشار استخدام الحيوانات فى تجاربهم خاصة فى مجال علم النفس.

٣- تعذر الوصول إلى قوانين تفسر معظم المواقف الاجتماعية والانسانية:-

ويرجع ذلك إلى أن الكائنات البشرية متباينة فى شخصيتها وعواطفها ومدى استجابتها للمؤثرات المختلفة ، مما يصعب معه الحصول على نتائج صادقة قابلة للتعميم ، كما قد يرجع ذلك إلى أن المجتمعات المختلفة تخضع لعمليات التغير الاجتماعى السريعة والدائمة ، إضافة إلى عدم خضوع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية الذى تخضع له الظواهر الطبيعية . فالظواهر الاجتماعية لها شخصيتها المنفردة وغير المتكررة.

والواقع أن سرعة التغير الإجتماعى لا تتعارض مع كون الظواهر الاجتماعية تسير وفقا لقوانين ثابتة ، من الممكن اكتشافها والوصول إليها، ثم أن التغير الاجتماعى لا ينبغى أن يصرفنا عن البحث العلمى، بل ينبغى أن يحفزنا إلى ابتداع مناهج وأساليب متنوعة، أما عن مبدأ الحتمية فنحن نرى أن الأفراد فى المجتمعات لا يتصرفون بطريقة عشوائية وإنما يخضعون لمؤثرات البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية ، وهذه المؤثرات تجعلهم يسلكون سلوكا معينا لا يمكنهم أن يحيدوا عنه، وقد دلت البحوث فى ميدان علم النفس الاجتماعى على أن الأفراد فى المجتمعات المختلفة لا يمكنهم أن يتحرروا من قوة العادات والتقاليد بالصورة التى تجعل كلا منهم يواجه التأثيرات والقوى الاجتماعية الخارجية بمفرده، وإنما يتصرف باعتباره عضوا فى جماعة لها معاييرها وقيمتها وقوانينها التى لا يمكن أن يحيد عنها.

٤- بعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية:-

فالظواهر الاجتماعية ترتبط بالجانب الذاتى الإنسانى ، والباحث فى العلوم الاجتماعية والإنسانية فرد يعيش فى مجتمع يتفاعل مع أوضاع الحياة القائمة يتأثر ويؤثر فيها، فهو يتأثر بمعتقدات جماعته وعادات أفرادها ولا يمكن أن يجرد نفسه من تأثيرها، كذلك فإن المركز الذى يشغله والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها، يؤثر ذلك كله فميا يصل إليه من نتائج أو فيما يصدره من أحكام أو يقدمه من تفسير لها.

وعلى الرغم من أن الموضوعية المطلقة أمر عسير التحقيق فى البحوث الاجتماعية، فإن هناك بعض المبالغة فى تقدير أثر العوامل الذاتية فى الدراسات الاجتماعية، فقد أمكن الوصول فعلا إلى عدد من القوانين والنظريات العلمية فى الميدان الاجتماعى، ولا يمكن القول بأنها كانت قائمة على تمييزات شخصية ، أو ان أصحابها كان يغلبون الجانب الذاتى على الجانب الموضوعى فى دراستهم إضافة إلى أن الموضوعية في البحث الاجتماعى تتوقف علي ضمير الباحث ورغبته فى إظهار الحقائق كما هي دو ن تميز لرأى أو تعصب لمذهب معين، ثم أن التقدم المضطرد فى وسائل القياس الاجتماعى سيجعل من اليسير الاتجاه بالدراسات الاجتماعية وجهة موضوعية ، ويرى بعض العلماء أن حرية الرأى هى الضمان الاكيد للموضوعية، فعن طريقها يستطيع الناقد ان يضع جميع الآراء والنظريات موضع النقد والتمحيص دون تمسك بوجهة نظر معينة، ودون تأثر بالعوامل الانفعالية.

والواقع أنه إذا كانت للعلوم الاجتماعية والإنسانية طبيعة خاصة تضع صعوبات ومعوقات أمام الباحث فى هذه العلوم، وتجعل الطريق أمامه شاقا وعسير، فليس معنى هذا أن يكف الباحث عن المحاولة ، وإنما عليه أن يثابر فى

البحث يتمكن من تذليل هذه الصعوبات ، ويتمكن من الوصول بالقوانين والنظريات الاجتماعية إلى درجة كبيرة من الدقة والموضوعية أن كثيرا من الموضوعات التى لم يكن فى الاستطاعة دراستها فى الماضى - كما أثبت ذلك تاريخ العلم - باستخدام الأساليب العلمية ، قد أمكن أخضاعها فى الوقت الحاضر للبحث العلمى الدقيق، بفضل الجهود المتواصلة التى قام بها العلماء والباحثون ، والتى امكنهم عن طريقها التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس ، وإبتكار أنواع جديدة من المناهج والأدوات التى تتفق مع طبيعة الظاهرة موضع الدراسة.

وإذا كان النزاع فى مجال العلوم الإنسانية لم يبت فيه بين انصار التعبير الكيفى والتعبير الكمى عن الظواهر البشرية، إذ لا تزال توجد حتى يومنا هذا مدارس تؤكد أن الظاهرة الإنسانية مختلفة ، من حيث المبدأ ، عن الظاهرة الطبيعية ، ومن ثم فإن أساليب التعبير عن الثانية لا تصلح للأولى، وإنما يجب أن نحتفظ للإنسان بمكانته الخاصة ونعترف بطبيعته شديدة التعقيد، فضلا عن ذلك فإن الإنسان كائن فريد، وأهم ما فى أى فرد هو العناصر التى يختلف فيها عن الآخرين ، لا تلك التى يشترك فيها معهم - بمعنى أن استخدام التكميم يعنى إزالة أهم مميزات الإنسان واستبقاء أقل الأشياء أهمية أى تلك العناصر المشتركة التى تقبل التعبير عنها بلغة عددية - وفى مقابل المدارس السابقة يؤكد غيرهم أن مسار البحث العلمى ينبغى أن يكون واحداً فى جميع المجالات ، وإن الدراسة العلمية تتطلب ضرورة أن نتبع نفس الأساليب التى أتبعت بنجاح فى بقية العلوم، مع عمل حساب الفوارق المميزة بين موضوع الدراسة الإنسانية وموضوع الدراسة فى العلوم الطبيعية. ولعل هذا الرأى هو الذى ترجح كفته حاليا فى ميدان العلوم الإنسانية، وإن كانت هناك مدارس لا يمكن تجاهلها ما زالت متمسكة بالرأي الأول ، إلا أنها قليلة

خطوات البحث العلمى التربوى:

اتضح مما سبق أنه رغم، طبيعة وخصوصية الظاهرة التربوية والإنسانية إلا أن ذلك لا يعنى استحالة استخدام الطريقة أو الأسلوب العلمى فى مجال التربية، فمن الضرورى أن نؤكد أن صعوبة الدراسة لا يعنى استحالة اجراءها وعليه فإن الخطوات العامة للبحث التربوى لا تختلف كثيرا عن خطوات الطريقة العلمية ، ولذلك فإن هناك مجموعة من الخطوات التى لابد من اتباعها عند القيام بدراسة مشكلة من المشكلات ، وأن كانت هذه الخطوات قد تختلف من مشكلة إلى أخرى، فالباحث قد لا يتقيد بهذه الخطوات كما هى بالضبط ، كما أنه قد يركز على خطوة أكثر من خطوط أخرى وهذه الخطوات أو الاجراءات تتضمن ما يلى:-

١- **الاحساس بالمشكلة**: يبدأ البحث العلمى بسؤال فى عقل الباحث - والإنسان بطبيعته فضولى محب للإستطلاع - وهذا السؤال يتطلب البحث عن إجابة شافية له، والظواهر التى تثير فضول الإنسان كثيرة وفى كل مكان حوله، وغالبا ما تدفع هذه الظواهر الإنسان إلى محاولة التأمل والتعرف والتفسير.

فأولى خطوات البحث العلمى تبدأ بمحاولة الاجابة على عدة أسئلة عن بعض الظواهر، ما الظاهرة؟ وكيف تحدث؟ ومتى تحدث؟ وهل يتكرر حدوثها؟ هل تتزايد أم تتناقص ؟ هل سيستفاد من نتائجها أم لا؟ ، وهذه الأسئلة تعبر عن وجود مشكلة أو عائق أو فكرة أو شك أو عدم يتقن تجاه الظاهرة.

٢- تحديد المشكلة واختيارها: أن اختيار مشكلة البحث وتحديدها بوضوح خطوة هامة وضرورى للبحث، وتاتى هذه الأهمية وتلك الضرورة فى أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على جميع إجراءات البحث وخطواته ، ففى ضوءها يحدد الباحث نوع الدراسة التى يمكنه القيام بها، وطبيعة المناهج وأنواع الأدوات التى ينبغى له أن يستخدمها ، وكذا نوع البيانات التى يجب أن يسعى للحصول عليها، والأساليب الإحصائية التى يجب أن يعالج بها تلك البيانات، والتفسيرات أو النتائج التى تتعلق بها.

ولذلك فمن الضرورى أن يقوم الباحث بتحديد مشكلته بوضوح قبل القيام بإجراءات بحثها، وتحديد المشكلة أو الظاهرة يستلزم التعبير السليم والدقيق لها وبأقل عدد من الكلمات ، فالبحث الناجح يبدأ بجملة بسيطة واضحة تحدد المشكلة التى تواجه الباحث والهدف منها والمتغيرات المرتبطة بها، فالصياغة الجيدة لمشكلة البحث تتسم بالدقة والوضوح وتبين جميع المتغيرات الأساسية التى لها علاقة بها.

والشائع أن هناك طريقتان لصياغة المشكلة ، الأولى أن تصاغ المشكلة بعبارات لفظية تقديرية، والنهائية أن تصاغ المشكلة فى صورة سؤال أو أكثر ، وتكون الاجابة على هذا السؤال هى الغرض من البحث العلمى، ولذلك تساعد الصياغة بهذه الكيفية فى تحديد الهدف الرئيسى من البحث.

وهناك مجموعة من المعايير ينبغى مراعاتها عن اختيار وتحديد المشكلة يتعلق بعضها بالموضوع نفسه، ويتعلق البعض الاخر بالباحث من حيث قدرته ورغبته فى القيام بهذا العمل ، ويتعلق الثالث بعوامل خارجية واجتماعية ، وفيما يلى عرض لأهم هذه المعايير.

أ- المعايير الذاتية: وتتعلق هذه المعايير بشخصية الباحث، وتشمل:

- اهتمام الباحث، فأهتمام الباحث بالمشكلة يجعله يبذل أقصى ما يستطيع من جهد لدراستها، والفكس صحيح، إذا لم يكن لديه اهتمام بالمشكلة فإنه ينفر منها ولا يستطيع تحمل المتاعب والاعباء التى يتطلبها حل هذه المشكلة.
- القدرة على دراسة المشكلة بمعنى توافر القدرة والمهارات اللازمة للقيام بهذه الدراسة ، إضافة إلى توافر الوقت اللازم للدراسة والتفرغ للقيام بمتطلبات إجرائها ، ويرتبط بتلك القدرة مدي توافر الامكانات المادية اللازمة للبحث ، فبعض الابحاث تكون مكلفة من الناحية المادية وعلى الباحث أن يراعى قدرته على تحمل النفقات والأعباء المالية التى تتطلبها دراسته. إضافة إلى توفر البيانات والمعلومات عن المشكلة وأبعادها المختلفة الأمر الذى يسهل مهمة الباحث ويجعله أكثر قدرة على معالجة جوانب البحث، ولذلك يفترض أن يتأكد الباحث عند اختياره لمشكلة ما من توافر المراجع والمعلومات المتعلقة بها، وأخيرا فإن القدرة على دراسة المشكلة يرتبط بها مدى تعاون الجهات الادارية المتعلقة بموضوع البحث معه ، فالباحث لا يستطيع الخوض فى بحثه إلا إذا حصل على المساعدة والتعاون مع المسئولين فى الجهات المرتبطة بموضوع بحثه، ويتوقف حصوله على هذه المساعدة على عوامل تتعلق بالأنظمة والقوانين وتعاون المسئولين، وعليه ينبغى أن يتأكد الباحث عند اختياره لموضوع بحثه من أنه يستطيع الحصول على مساعدة المسئولين الاداريين وتعاونهم معه.

ب- معايير خاصة بالموضوع نفسه: وهذه المعايير تتعلق بطبيعة مشكلة الدراسة من حيث :-

- قابلية الموضوع أو المشكلة للبحث ، فهناك العديد من المشكلات الفلسفية أو الدينية تكون هامة بالنسبة للبعض ولكن يصعب أو يستحيل دراستها لصعوبة الحصول على بيانات عنها أو اخضاعها للدراسة والبحث.
- أهمية المشكلة وقيمتها العلمية بالاضافة إلى اصالتها ، أى أن لا تدور حول موضوعات تافة لا تستحق الدراسة، والا تكون تكراراً لموضوع تكرار بحثا وتحليلا فى دراسات سابقة.
- أن تكون فى حدود إمكانات الباحث من حيث الوقت والتكاليف والكفاءة والتخصص، والا تكون كبيرة ومتشعبة تتجاور خبرة الباحث ودرايته بمجالها.

جـ- **معايير إجتماعية وعلمية:** وتتعلق هذه المعايير بمدى أهمية المشكلة التى يختار الباحث بالنسبة للمجتمع وتقدمه أو بالنسبة لتقدم العلم والمعرفة ، ومدى ارتباطها وغير تعارضها مع القيم الخاصة بالمجتمع وتتمثل هذه المعايير فى

- الفائدة العملية للبحث، فالباحث عليه فى اختيار المشكلة أن يسأل نفسه ما الفائدة العملية والعلمية لهذا البحث ، وما الجهات التى يمكنها الافادة منها ، ... وغيرها.
- اسهام البحث فى تقدم المعرفة : من خلال مجموعة من التساؤلات تتعلق بمدى اسهام البحث فى تقدم المعرفة الإنسانية ، ومدى توصله إلى حقائق لم تكن معروفة من قبل ، فالمعرفة الإنسانية بناء متصل ، وعلى كل باحث أن يشارك فى هذا البناء بإضافة جديدة، وستكون هذه الإضافة هى المبرر الكبير للجهود التى يبذلها كل باحث فى مجاله.

- إمكانية تعميم نتائج الدراسة، فمن الأفضل أن تكون مشكلة الدراسة مشكلة عامة لها طابع الشمول ، وألا يختار الباحث مشكلة خاصة محدودة النتائج، فإحد معايير اختيار مشكلة هو نطاق البحث فيها ، وعدد الأشخاص الذين يرتبط بهم هذا البحث، وعدد المواقف التى ستطبق عليه نتائجه، فكلما تناولت مشكلة الدراسة قطاعا كبيراً من الأشخاص والمواقف فإن ذلك يعطيها أهمية وقيمة علمية وإجتماعية كبيرة.
- إسهام البحث فى تنمية بحوث أخرى، فأهمية المشكلة أو الموضوع يمكن أن تنبع من قدرتها على إثارة اهتمام الباحثين الآخرين ، للبحث فى مجالات جديدة تحتاج إلى بحث.

وهناك بعض الأخطاء التى يقع فيها بعض الباحثين عند تحديدهم لمشكلة البحث منها:-

- تحديد واختيار مشكلة البحث بدون الإطلاع على الدراسات السابقة فى مجال البحث.
- اختبار موضوعات وقضايا لا تقدم اسهامات واضحة أو إضافات للمعرفة فى مجال البحث.
- صياغة المشكلة بشكل عام ودون تحديد للمصطلحات أو المفاهيم المرتبطة بها، ولعل ذلك هو يدعو بعض الباحثين إلى الاعتماد على التعريفات الاجرائية ، والتعريف الاجرائى يقصد به تعريف الشىء باستخدام ما يتبع فى ملاحظته وقياسه أو تسجيله ، مثل هذه التعريفات تقلل من وجود اختلاف على المقصود من كل مفهوم.

- جمع كـمية محـدودة من البيانات الموجـودة ، ومحاولة وضع أسـئلة للبحث مناسبة لها، أو جمع البيانات بدون تحديد كامل لغرض الدراسة، املا لإيجاد بعض التحديد للمشكلة بعد جمع البيانات .

- الفشل فى وضع فروض للبحث يمكن اختبارها فى ضوء مشكلة الدراسة.

- عدم القدرة على إسناد البـحث إلى اطار نظرى قائم لتحديد مـا يتم بحثه، مما يضع قيودا على اختيار المشكلة وتحديدها، وتحـديد اجراءتها، وتفسير النتائج التى يمكن التوصل إليها.

٣- وضع خطة بحث للمشكلة (تخطـيط البحث) : فالبحث الجيـد هو البحث الذى اجيد تخطيطه، ويرجع فشل كثير من البحوث إلى أن الباحث تسرع فى القيام بإجراءات بحثه، من جمع للمعلومات ، وتطبيق لادوات البحث، أو معالجة البيانات بدون تصور واضح كامل لتفاصيل بحثه.

أن تخطيط البحـث اشبه ما يـكون بالتخطيط الهندسى لمبنى مـا، فكما أن التخطيط الهندسى يتطلب تصوراً واضحاً للتنظيم الكلى للبناء ، ويترجم ذلك خريطة بكل التفضيلات الدقيقـة، فكذلك البحث يحتاج قبل القيام به لمثل هذه الخريطة التـفصيليـة الدقيقـة. فخطة البـحث فى حقيـقة أمرها وصف تفـصيلى للدراسة المقـترحة التى صمـمت لبحث مشكلة مـعينة، وتتضمن الخطة عـرضا متصلا للخطوات التى سـيتبعها الباحث لجمع البـيانات وتحليلها، وهى تتم قبل البدء فى الدراسة ، وبعد أن تتم مراجعة الدراسات السابقة.

والواقع أن خطة البحث تساعد الباحث عـلى تنظيم أفكاره، كما تساعده

على معرفة مـا يتطلبه بحثه من اجراءات وتدفعه إلى الـتفكير فى كل جانب من جوانب الدراسـة، بل وفى نواحى يحتمل أن الـباحث اغفلهـا، والخطة المكتوبة (وهو ما يحدث عند ما يتقدم طالب الدراسات العـليا للتسجيل للحصول على درجة علمـية) يكون من السهل تـقويمها من قـبل الآخرين ، وتتيح لهم فـرصة التعرف علـى نواحى القصور فى الخطة، بل وأن يقدمـوا مقترحاتهـم لتحسين الدراسة وسهولة اجراءها، كما أنها تزود الباحث بدليل للقيام بالبحث وتنفيذه ولذلك فالخطة الجيدة توفر الوقت ، وتقل من احتمال التعرض لاخطاء مكلفة، وتسفر بصفـة عامة عن دراسة ذات مستوى أفـضل، ولذلك فمعظم المشكلات التي تحـدث أثناء القـيـام بالبـحـوث، كان يمـكن تجنبـهامـع التخـطيط السليم والتنسيق الجيد.

٤ - **فرض الفروض** : بعـد أن يفكر الباحث فى المشكلـة جيداً ، ويـستـعرض الدراسات السابقة ويستعرض المشكلات الفرعية التى يمكن أن تكون هذه المشكلة ، يدرس بعض المـقتـرحـات أو الاحتـمـالات التى من الممكن أن تؤدى إلى حل هذه المشكلة ، ويضع هـذه المقتـرحات فى صـورة فروض، فـالفرض عـرض للطريق أو الـطرق التى يمكن أن تؤدى إلى حل مـشكلة البحث، والغرض تفـسير منطقى وعقلى للمتـغيرات التى ترتبط بالمشكلة موضع الدراسة، وعليه فهو تفسـير أو حل منطقى ومحتمل للمشكلة التى يدرسـها البـاحث، ولكن صحـة هذا التفـسيـر أو الحل تحتـاج إلى تحقـيق وإثبات، ولذلك يستخدم الباحث الوسائل المناسبة لجمع الحقائق والبيانات التى تثبت صحة الغرض أو تدحضه .

والشائع أن تصاغ الفروض فى إحدى صورتين : الأولى أن تصاغ فى عبارات تقريرية مباشرة كأن نقول« توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى التحصيل الدراسى فى صالح التلاميذ الذى يلتحقون بالمجموعات الدراسية فى مادة الرياضيات » ، والثانية صياغة الفروض فى صورة صفرية أى وضع العلاقة بين المتغيرين فى صورة صفرية كأن نقول مثلا « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى التحصيل الدراسى بين التلاميذ الذين يلتحقون بالمجموعات الدراسية فى مادة الرياضيات والذين لا يلتحقون بهذه المجموعات » .

وللفرض الجيد خصائص معينة من بينها ما يلى :

١ - أن يكون الفرض منطقيا ، أى يكون متسقا مع الحقائق المعروفة وما أسفرت عنه الدراسات المرتبطة بالبحث من نتائج ، وأن يكون على صلة بالمشكلة أو يمثل اقتراحاً لحل المشكلة .

٢ - أن يصاغ الفرض بطريقة تمكن من اختباره وإثبات صحته أو دحضه .

٣ - أن يصاغ الفرض فى ألفاظ سهلة ومحددة إذ ينبغى أن نتجنب فى صياغة الفرض استخدام العبارات الغامضة وغير المحددة والأسلوب المعقد فى صياغة الفروض .

٤ - أن يحدد علاقة بين متغيرات معينة ، وما لم يتوافر فى الفرض هذه الخاصية فهو لا يصلح للبحث .

والواقع أن للفروض أهمية كبيرة فى مجال البحث ويرجع ذلك إلى أنها :

أ - تحدد مدى علاقة الحقائق بموضوع الدراسة .

ب - توجه الباحث نحو الحقائق المطلوبة .

جـ- تتحدد مشكلة البحث عن طريقها وتتبلور .

د - تحدد إجراءات تصميم البحث (الطرق - الأساليب) .

هـ- تعطى التفسيرات المناسبة فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها.

و - تساعد على تنظيم وتبويب النتائج .

ز - يمكن تساعد فى استثارة (اقتراح) بحوث أخرى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك فرق بين الفرض والمسلمة أو الأفتراض ، فالفرض اقتراح أو حل محتمل للمشكلة ، يظل معلقا حتى تثبت الحقائق والبيانات المتاحة صحته ، أما المسلمة فهى شرط يجب اعتباره صراحة أو ضمنا لتأمين سير البحث ، فبدون المسلمات يكون السير فى البحث مستحيلا ، فالفرض لا يُقبل كأداة لتفسير ظاهرة معينة أو كحل للمشكلة إلا بعد إثباته والتحقق من صحته ، أما المسلمة فهى شرط يحمل صدقه فى نفسه ، دون حاجة إلى إقامة الدليل على صحته ، وبدون المسلمات يصبح البحث كله غير قابل للدراسة ، ويعرف عن المسلمات ذلك حتى أنه فى كثير من الأحيان لا تذكر المسلمات .

٥ - **جمع المعلومات والبيانات المناسبة والمتصلة بالمشكلة** : بعد أن يقوم الباحث بتحديد المشكلة وفرض الفروض المرتبطة بها ، عليه أن يجمع ويبحث عن الحقائق والبيانات المرتبطة بها ، ويتم ذلك من خلال أدوات ووسائل عديدة منها الملاحظة المقابلة بأنواعها المختلفة وكذلك الاستفتاءات والاختبارات ... غيرها . ويتوقف اختيار الباحث لنوع الأداة على عوامل

متعددة منها : هدف البحث ، ونوعية المشكلة موضوع البحث ، وطبيعة البيانات ، ونوعية المفحوصين . وعلى الباحث أن يختار من الأدوات ما يمكنه من الحصول على البيانات التى يريدها ويمكن للباحث أن يعتمد على أكثر من أداة ، كما يمكنه أن يقوم بتعديل بعضها ليناسب أغراضه أو يشيد أدوات جديدة .

٦ - **تنظيم البيانات وتحليلها** : بعد جمع البيانات المطلوبة والمرتبطة بالمشكلة وفروضها تنظم تلك البيانات وتحلل ويعاد تنظيمها إذا لزم الأمر ، فى أسلوب إجرائى له معنى بحيث يمكن أن يعطى تفسير يؤكد أو يضحد الفرض المقترح .

٧ - **تفسير البيانات والتوصل إلى حلول المشكلة** : بعد تنظيم البيانات وعرضها وتحليلها بطريقة صحيحة ، يتم تفسير تلك البيانات بشكل يؤدى إلى الإجابة عن تساؤلات البحث ، وتعطى التفسير المناسب للفروض المقترحة، وهذا التفسير يدعم الفرض أو يرفضه ويعطى فى النهاية جواباً لسؤال أو تساؤلات البحث .

شخصية الباحث العلمى :

فى إطار الاهتمام بالبحث العلمى ومناهجه وأساليب النهوض به اهتم الباحثون بمحاولة التعرف على مواصفات من يعمل فى مجال البحث ، وقد أشارت معظم هذه الدراسات إلى أن العلماء فئة شديدة التباين ، فالاختلافات بينهم واسعة إلى حد يبعث على الدهشة ، ومع ذلك فإن استقراء حياة العلماء، وتحليل طبيعة البحث العلمى تشير إلى وجود مجموعة من الصفات التى يشترك العلماء فى الكثير منها ، والتى تكون فى مجموعها كياناً متميزا يستحق أن يطلق عليه اسم » شخصية الباحث أو العالم « وأن لم يكن من الضرورى أن تتجمع كل هذه الصفات فى كل عالم على حده ، فالباحث العلمى وإن كان إنسانا عاديا لا فرق بينه وبين غيره من الناس ، إلا أن الله سبحانه وتعالى قد وهبه – ورغم ذلك – بعض الصفات الخاصة التى استمد بعضها من تكوينه الخاص ، واستمد بعضها الآخر من اشتغاله بالعمل العلمى.

هذه الصفات ترتبط ارتباطا مباشراً بالصفات الأخلاقية فى شخصيته . وليس المقصود من الأخلاق هو تلك الأخلاق الشخصية التى تتعلق بطريقة الباحث من حيث هو إنسان ، وإنما المقصود هو الأخلاق المتصلة بعمله العلمى، سواء بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر ، فنحن لا يعنينا من البحث فى الطريقة التى يدير بها العالم شئون حياته اليومية الخاصة ، إلا ما ينعكس منها على عمله العلمى ، حتى ولو كان ذلك على نحو غير مباشر ، فالتفرقة بين المسلك الشخصى والمسلك الذى يمس العلم يعرفه العامة ، فالعالم انسان له كل ما للبشر من جوانب الضعف والانفعالات ، وربما النزوات ، وقد يكون فى حياته الخاصة بعيداً كل البعد عن الصورة التى يكونها عنه الناس باعتباره عالما ، إذ

يتصـور الناس عادة أنه لابد أن يسلك فى أمـوره اليوميـة (الأكل الشرب النوم والحب) بوصفـه عالما، ويتخـيلون أن مهنته لابد أن تنعكس على أدق تفـاصيل حياته وهذا تصـور واهم، ربما أذكته فى نفوس الناس بعض الأفلام السـينمائية أو الأعمال الأدبية التى تميل إلى أن تجعل للناس شخصية عظيمة واحد ، تسرى على جمـيع جوانب حيـاتهم ، فالواقع يشـير إلى أننا نادراً ما نجـد العالم الذى يسيـر فى جميع جـوانب حياته باعتـباره عالما، وغـالبا ما نجـده يسلك فى أمور حيـاته اليومـية كمـا يسلك سائر الناس ، ويتـعرض لسائر مـظاهر الصواب أو الخطأ التى يتعرض لـها غيره من البشـر ، غير أن هناك جوانب معـينة من حياته تؤثر على نحو قليل أو كثير فى عمله العلمى وتتأثر به ، وهذه الجوانب هى التى تعنـينا ها هـنا يمكن استـعراض أهم صـفات - وبصـفة خاصـة الأخلاقـية - الباحث العلمى أو ما يطلق عليها أخلاقـيات البحث العلمى . والتى نقصد بها مـجمـوعة الشـروط والأحكام القيـمـية أو المبـادىء والآداب التى تحكم سلوك الباحث فى إجراء البحـوث العلمية فى كافة مراحل البـحث من اختيار المشكلة ووضع الفروض إلـى جمع المعلومـات وإعداد الأدوات والتوصل إلى الـنتائج وكتـابة تقرير البـحث ، وقد تم تصنيف هذه الآداب والجـوانب الخلقيـة حسب مراحل إجراء البحوث كالآتى :

أولاً : فيمـا يتعلق بتحديد مـشكلة البحث : يستلزم الأمر عند اخـتيارها وصياغتها ما يلى :

أ - الميل الشخصى للمـشكلة التى تختار للدراسة ، حـتى يتحمل حياًا بهـا ما قد يواجهه من صعاب أو عوائق .

ب - الاستعداد لبذل الوقت والجهد والمال الذى تستلزمه دراسة المشكلة .

جـ- تقديم أو توضيح المبررات التى توضح القيمة العلمية النظرية والعملية للمشكلة .

د - الصياغة البسيطة أو الواضحة للمشكلة دون عموض يلبسها بما يقترب منها من مشكلات .

هـ- أن تقوم المشكلة على حقائق منطقية مقبولة اجتماعيا .

و - إمكانية ملاحظة جوانب المشكلة واقتراح الحلول المناسبة لها دون خطر على الأفراد والبيئة مجتمع البحث .

ثانياً : فيما يتعلق بفرض الفروض : هذه الخطوة تستلزم :

أ - ملاءمة الفرض للقيم الإنسانية وعادات وتقاليد المجتمع .

ب - الدقة العلمية فى صياغة الفروض .

جـ- إمكانية تجريب الفرض دون اخطار على البيئة أو مجتمع البحث.

د - أن يستمد الفرض من نظرية أو إطار نظرى يفسره منطقيا .

هـ- ألا تتعارض النظرية المرجعية للفرض البحثى مع القيم والمبادىء الدينية والأخلاقية .

ثالثاً : فيما يتعلق بالدراسات السابقة ، فهناك مجموعة من المبادىء والآداب الخلقية التى يجب أن يلتزم بها الباحثون منها :

أ - مراجعة جميع الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث سواء المؤيدة أو المعارضة .

ب- تحري الدقة فى اختيار الدراسات السابقة .

جـ- تحرى الدقة فى عرض الدراسات السابقة .

هـ- الموضوعية فى نقد الدراسات السابقة من حيث مصداقيتها ومنهجها ونتائجها .

رابعاً : بالنسبة لمجتمع الدراسة والعينة : على البحث فى اختياره لعينة دراسته المناسبة الممثلة لمجتمع الدراسة أن يلتزم بما يلى :

أ - ألا تمثل العينة فئة معينة تهم الباحث من المجتمع الأصلى دون الفئات الأخرى .

ب- أن يكون المجتمع الأصلى عريضا يتناسب مع ما يبذله الباحث من جهد .

جـ- أخذ موافقة الأفراد أو أولياء أمورهم على المشاركة فى البحث قبل الشروع فى تطبيق أدواته .

د - البعد عن خصوصيات الأفراد عينة البحث .

هـ- ألا يؤدى تطبيق أدوات البحث إلى تضييع وقت كبير من على وقت عينة البحث أو الضرر بأفرادها .

و - ألا تستخدم المعلومات المستمدة من العينة فى غير أغراض البحث.

ز - التزام الأخلاق الحميدة عند التعامل مع أفراد العينة .

خامسا : وفيما يتعلق بجمع المعلومات وتصميم أدوات البحث : يتطلب الأمر الالتزام بالمبادىء التالية :

أ - المثابرة فى جميع المعلومات .   ب- الدقة فى نقل المعلومات من مصادرها .

جـ- الدقة فى بناء الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات .

د - عدم نقل أو اقتباس معلومات من مصدر إلا بعد التأكد من مصداقيته وموضوعيته .

هـ- الموضوعية فى نقد المعلومات المستمدة للبحث وتقويمها ، وعدم تحوير البيانات لجعلها ملائمة لموضوع البحث أو فرضياته .

و - الحرص على استخراج التصاريح اللازمة للحصول على المعلومات ، مع الحرص على أن يستمد الباحث معلوماته بنفسه مباشرة وليس عن طريق مساعدين ، وإطلاع أفراد العينة بالهدف من البحث قبل المشاركة .

ز - المحافظة على سرية المعلومات المستمدة من العينة وعدم إعطائها لباحثين أو مؤسسات بحثية أخرى ، مع العمل على التخلص من الأشرطة المسجلة بصوّرا أو أصوات أفراد العينة بمجرد انتهاء كتابة تقرير البحث .

سادساً : الاقتباس وآلياته : إن الاستشهاد بكتابات الآخرين التى لها علاقة بموضوع البحث بهدف عرض مختلف الآراء والأفكار حول موضوع البحث ، وبما يوفر فرصة لتقديم أفضل الحلول لـلمشكلة المدروسة ، هذا الاستشهاد أو الاقتباس يتطلب توافر مجموعة من المبادىء منها :

أ - عدم التغاضى عن بيان المصدر المقتبس منه .

ب - اقتباس النص دون تحريف بالحذف أو الإضافة حتى لا يشوه المعنى ، وأن يورد الباحث الاقتباس كما أورده المؤلف وليس كما يفهمه هو .

جـ- عدم التحيز فى نقل الأفكار أو إدخال أفكار الباحث وسطها ، مع الحرص على الفصل بين المادة المقتبسة وبين الآراء الشخصية للباحث .

د - أن يختار الباحث آليات الاقتباس التى تضمن ثقة القارىء فى البحث .

سابعاً : تصميم البحث وإجراءاته : هنا يجب على الباحث أن يراعى الآتى :

أ - تجنب الخطأ فى إجراءات البحث حتى لا يقلل ذلك من صدق النتائج .

ب - الوضوح فى شرح إجراءات البحث بما يسمح لباحثين آخرين أن يستخدموا بعض هذه الإجراءات فى بحوث أخرى .

جـ- الموضوعية فى إجراءات البحث تصميم عيناته ، مع تسوية المعاملات البحثية مع كافة أفراد العينة فى المجموعة الواحدة .

ثامناً : التحليل الإحصائى وعرض النتائج : وهذا يستلزم من الباحث:

أ - الدقة فى تسجيل البيانات والعمليات الإحصائية .

ب- مراعاة أن يشمل التحليل الإحصائى جميع البيانات الواردة للباحث .

جـ- أن تبنى النتائج على التحليل الإحصائى المعد لهذا الفرض .

د - ألا يستعين الباحث بمساعدين فى إجراء التحليل الإحصائى إلا من ذوى الخبرة والموضوعية .

هـ- عدم التردد فى رفض أى فرض يثبت التحليل خطأه مهما كان توقع الباحث ، مع الحرص على تفسير جميع نتائج البحث المرضية وغير المرضية .

تاسعاً : كتابة تقرير البحث : على الباحث أن يلتزم عند كتاب تقرير البحث بالآداب التالية :

أ - الابتعاد عن لغة العظمة فى كتابة التقرير .

ب- الاستعانة بالجداول والرسوم لتسهيل فهم المحتوى كلما أمكن .

جـ- تسجيل المراجع التى استخدمها فقط فى متن البحث فى قائمة خاص مرتبة فى نهاية البحث .

د - إبراز الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعد فى إنجاز البحث .

هـ- حسن تنظيم البحث وتنسيقه .

أجهزة أو مؤسسات البحث التربوى ومراكزه فى مصر :

على الرغم من تعدد أجهزة البحث التربوى فى مصر ، إلا أن هذه الأجهزة كلها حكومية ، ولا يتوافر حتى الآن مراكز بحثية غير حكومية، وهو ما يمكن أن ينعكس على نتائج بعض البحوث التربوية ، أو مجالاتها المختلفة.

١- كليات التربية.

تعتبر كليات التربية (بأنواعها المختلفة) من أهم المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا وبحثيا فى المجال التربوى، ذلك من خلال الدراسات والبحوث التى يضطلع بها طلاب الدراسات العليا (الدبلومات - الماجستير - الدكتوراه). وبحكم تخصص هذه الكليات فى المجال التربوى فإن هذه البحوث تعنى فى المقام الأول بشئون التربية والتعليم ومعالجة المشكلات الملحة التى تواجهها العملية التعليمية ، وذلك من خلال المعايشة الفعلية للطلاب بالمدارس فى جميع المراحل التعليمية ، هذا بالإضافة إلى البحوث والدراسات التى يجريها أعضاء هيئة التدريس فى جميع المراحل التعليمية .

وتعد كلية التربية بجامعة عين شمس من أقدم هذه الكليات، والتى توالى

فى السنوات الأخيرة انشاءها حتى بلغ عـددها حتى الآن ما يقرب من ٦٠ كلية تربية بأنواعها وتخصصاتهـا المختلفة، والتى أكدت معظم لوائحها على أن أهم أهدافها ما يلى :

- إجراء البـحوث العلميـة فى مجال التـربية بما يسهم فى نمو المعـرفة، وتطوير المجتمع المصرى على أساس من التربية السليمة .
- تقـديم المشورة الفنـية فـيمـا يتعلق بمـشكلات التربيـة التـعليم، ونشر نتـائج البحوث والدراسات التربوية .
- الإسـهـام فى تطويـر الفكر التـربوى ونشـر الاتجـاهات التـربوية الحـديثـة وتطبيقاتها فى حل مشكلات المجتمع .
- تبادل الخـبرات والمعلومات مع الـهيئـات والمؤسسات التـعليميـة والثقافـية المصريـة والعربيـة والدولية والتـعاون معـهـا فى مـعالجة القـضايا التـربوية المشتركة .
- رفع المستوى المهنى والعلمى للـعاملين فى ميدان التربية والتـعليم وتعريفهم بالاتجاهات التربوية الحديثة .
- حل المشكلات التربوية والتعليمية فى البيـئة المحلية وفى المجتمع بوجه عام، كذلك فى تطوير العمل التربوى فيها .

وبجـانـب كليات الـتربيـة توجد أجـهـزة ومراكـز عديدة تـهتم بالبـحث التربوى من بينها :

٢- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية :

- صـدر فى يوليـو ١٩٧٢ قرار رئيس الجـمـهـورية رقـم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشـاء المركز القومى للبحـوث التربوية كهـيئة عامـة لها شخصـية اعتبارية تتبع وزير التربية التعليم .

- ثم صـدر القـرار الجـمهـورى رقم ٩٦ لسنـة ١٩٨٠ باعتـبـار المركـز من المؤسسـات العلميـة ثم صدرت اللائحـة التنفيـذية للمركز بـقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ ، وأطلق عليـه « المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية » .

- ويهدف المركز إلى : تزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية خطط التعليم بالمعلومات العلمـية التربوية السليمة التى تحقـق مساعدة الطلاب عبر مـراحل الدراسة العامـة الفنية على النمو والنضج عقـلياً اجتمـاعياً، وتهيئـتهم لاستيعاب ما يـستجد فى ميادين العلم وتنمـية قدراتهم وعلى التفكير الإبداع ، الإسهام فى تطوير العلم ووضعه فى خدمة المجتمع .

ولتحقيق الأغراض السابقة يقوم المركز بما يلى :

١ - إجراء البـحوث والدراسـات اللازمة بشـأن مقـومات العـملية التـعليمـية التربوية فى جمـيع جوانبها سـواء النظرية منها أو التطبيقـية، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب للتـأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها .

٢ - دراسة وسـائل التنسيق بين سـياسة التـربية والتـعليم وبين السيـاسات التى تتعـاون المجالس القـومية المتـخصـصة فى رسمـها من أجل إعـداد القوى

البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبادل الخبرات مع المراكز التربوية الدولية .

٣ - الاتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوى الدولى بغرض تبادل الخبرات فى مجال تقديم الخدمات التعليمية على أسس حديثة متطورة تتلاءم مع متطلبات الدولة العصرية .

٤ - تهيئة وإعداد الكادرات الفنية لتتولى فى المستقبل مسئولية القيام بأعمال مراكز البحوث التربوية على مستوى المحليات .

٥ - تزويد أجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجتها من الوثائق والبيانات التربوية المستقاة من المصادر المحلية والخارجية .

٦ - وأضيفت الفقرة التالية فى المادة ٢ فقرة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ والتى تنص على « العمل على تطوير المناهج التعليمية ومضمون الكتب الدراسية وإعداد الوسائل التعليمية وطرق التدريس المتوائمة معها ، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها بما يؤدى إلى إعداد الشخصية العصرية القادر على مواجهة المستقبل وتحقيق الإنتاج والتنمية الشاملة وإعداد جيل من العلماء » .

٧ - توفير البيانات المدعمة لاتخاذ القرار بإنشاء نظام قومى للمعلومات التربوية بما يتفق مع سياسات واهتمامات مؤسسات الدولة، وهذا النظام يركز اهتمامه على المعلومات الكيفية والنوعية التى تزود المسئولين بنتائج البحوث والدراسات الوطنية والإقليمية والعالمية . كما تتضمن اهتمامات

هذا النظام تزويد المسئولين بالبيانات المختلفة عن النظم التعليمية فى دول العالم ومناهجها وكتبها وأساليب التقويم المستخدمة فيها وغيرها من العناصر التعليمية فى تلك الدول .

٣- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا :

هو أحد المجالس القومية المتخصصة ، وقد أنشىء بموجب القرار الجمهورى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ . ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن تحديد اختصاصات المجالس القومية المتخصصة وإعادة تنظيمها .

والمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا هو أحد الأجهزة التى تسهم فى رسم السياسة التعليمية وفى النهوض بالعملية التعليمية وذلك عن طريق البحث العميق والدراسات الدقيقة ، كما يضع الخطط والبرامج العلمية بما يحقق التنمية القومية فى كافة المجالات .

ويدخل ضمن اختصاصات المجلس كما نصت الماد الثانية عشر الآتى:

١ - دراسة واقتراح السياسة العامة لتنمية الإمكانات القومية فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .

٢ - دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، والتبادل والتعاون الدولى فى هذه المجالات وبصفة خاصة مع الدول العربية الإسلامية والإفريقية الصديقة ، واستخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية لمواجهة التقدم التكنولوجى ، وربط

البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية للإستفادة بها فى تطوير الإنتاج والاحتياجات الأخرى ذات الطابع القومى .

٣ - التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية .

٤ - دراسة المسائل تدخل فى اختصاصات المجلس والتى يحيلها إليه رئيس الجمهورية .

ويتكون المجلس القومى للتعليم والبحث العلم والتكنولوجيا من الشُعب الآتية :

أ - شعبة محو الأمية وتعليم الكبار . ب- شعبة التعليم العام والتدريب .

جـ- شعبة التعليم العالى والجامعى . د - شعب البحث العلمى والتكنولوجيا .

هـ- شعبة التعليم وتخطيط القوى العاملة . و - شعبة التعليم الأزهرى .

- وقد روعى فى تشكيل المجلس أن يضم فى عضويته الكفاءات من ذوى الخبرة العالمية فى مجال نشاط المجلس .

- وضمانا للتنسيق التام والتفاعل البناء بين المجالس المتخصصة وبين كل من الجهاز التنفيذى والتشريعى فقد روعى أن يمثل فيها الوزراء الذين لوزاراتهم صلة بأعمال المجالس وكذلك رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب الذين لهم اتصال بأعمال المجالس ورؤساء النقابات المهنية التى يتصل نشاط أعضائها بنشاط المجالس .

- ولتوضيح علاقة المجلس القومى للتعليم بهيئات ومراكز البحث التربوى نجد أن مهمة المجلس التخطيط للمستقبل واقتراح الحلول العلمية والعملية لتكون أمام المسئولين عن صنع القرار ، وبحيث تكون موضع الاعتبار عند وضع خطط التنمية بما يضمن ارتكازها على أسس سليمة وضع لها الاستثمارات والموارد اللازمة للتنفيذ .

وهذا لا يتعارض مع جود هيئات أو مراكز بحثية أخرى يرتبط نشاطها بمجال التخطيط والبحث التربوى ، بل يتكامل معها مما يجعل دورها وثيق الصلة بمجالات عمل المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا لما يتوافر له من بيانات ومعلومات وبحوث تفيد فيما تجريه من دراسات، كما يتبادل المجلس مطبوعاته مع هذه الهيئات ومراكز البحوث التربوية .

٤ - مركز تطوير تدريس العلوم - جامعة عين شمس :

أنشىء المركز فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٣ باعتباره من الأنشطة العلمية للجامعة ومن الوحدات ذات الطابع الخاص بهدف تطوير التربية العلمية وتطوير تدريس العلوم الطبيعية والبيولوجية والرياضيات والتكنولوجيا . ومن بين أهدافه :

- متابعة التطورات العالمية الحديثة فى مجال التربية العلمية وتدريس العلوم فى مراحل التعليم المختلفة بما يشمل إعداد معلم العلوم والرياضيات ومتضمناً الاهتمام بنشر الثقافة العلمية .
- إجراء البحوث التطبيقية ومراجعة المناهج القائمة فى ضوء أهدافنا القومية من التربية العلمية ومتطلبات العصر . والعمل على تطوير هذه المناهج بما يشمل الكتب المدرسية والمختبرات والأدوات والأجهزة وغيرها من الوسائل التعليمية ووسائل التقويم والامتحانات وطرق التدريس وكل ما يتصل بتحقيق أهداف التربية العلمية .
- دراسة بعض مشروعات المناهج العالمية والعربية والمناهج المطورة حديثاً فى مصر فى مجال التربية العلمية وذلك بهدف الوصول إلى الأسس والمبادىء التى ينبغى أن تبنى عليها مناهج العلوم والرياضيات والتكنولوجيا وخاصة فيما يتعلق بربط هذه المناهج بالبيئات المصرية ومشكلات المجتمع وأهدافه .
- التعاون مع الهيئات والمراكز المماثلة العربية والدولية عن طريق تبادل الخبرات والمطبوعات وإجراء البحوث والمشروعات المشتركة فى مجال عمل المركز .

- نشر نتائج البحوث الدراسات التي يقوم بها المركز على جميع المعنيين بمجالات عمل المركز .
- تدريب مجموعات المدرسين والموجهين على مراجعة الوحدات التعليمية وإجراء البحوث وتقنيمها .

٤ - مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية :

- فى إطار التوجهات القومية لتطوير التعليم ، أنشىء بموجب القرار الوزارى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠ مركز متخصص فى تطوير المناهج والمواد التعليمية ليكون مسئولا عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة عمليات تطوير مناهج جميع المواد الدراسية فى مراحل التعليم قبل الجامعى . وذلك باتفاقية مع هيئة التنمية الأمريكية AID .
- ويختص المركز بتخطيط وتصميم وتجريب وإخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانيا ، وإعادة تطويرها بالإضافة إلى تدريب مدربى المعلمين على المناهج المطورة لاستخدامها والتعامل معها ويتم ذلك من خلال:
- تبنى تقنيات عصرية لتطوير المناهج بمفهومها الشامل .
- تحقيق التنسيق والتكامل والتفاعل بين عناصر النظام التربوى المنوطة بمجالات تطوير المناهج بحيث يؤدى هذا إلى تحقيق تأثير إيجابى فى مخرجات النظام التعليمى .
- ترجمة التوجهات الجديدة للمجتمع إلى برامج تعليمية تكون وسيلة لإحداث التغييرات السلوكية المنشودة فى التلاميذ معرفياً ونفسياً

وحركياً، وتؤدى إلى تحقيق الربط الحقيقى بين التعليم والتنمية وربط مخرجات التعليم باحتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة .

- الإشراف على جميع مراحل إعداد المناهج ومتابعة تنفيذها وتقويمها بنائياً للتأكد من فعاليتها وكفايتها .
- تقديم بدائل تعليمية جديدة تتناسب والأعداد الكبيرة من التلاميذ.

٥ - المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى :

- أنشىء المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ كهيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، ويعتبر من المؤسسات العلمية ويتبع وزير التربية والتعليم .
- ويهدف المركز إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية بناء الشخصية المتكاملة للطالب بما يملكه من قدرات ومهارات وتهيئته للنمو والنضج والابتكار والإبداع فى مختلف مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا . وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية وقطاعات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وغيرها من الجهات المعنية . ولتحقيق هذه الأهداف يباشر المركز الاختصاصات الآتية :
- وضع المعايير الخاص لقياس وتقويم مختلف مستويات المعرفة والمهارات والجوانب الوجدانية للطلاب وإعداد أنظمة الامتحانات بما فى ذلك أسلوب تقدير الدرجات .

- إعداد نظم الامتحانات للشهادات العامة فى جميع المراحل التعليمية للتعليم قبل الجامعى بما يتلاءم مع أهداف المناهج الدراسية وطرق التدريس والوسائل التعليمية المتبعة ، وأيضاً للمستوى الرفيع للكشف عن قدرة الطلاب على التعليم الجامعى أو العالى ونظم اختبارات قدراتهم الخاصة .
- متابعة المستوى الكيفى للامتحانات على اختلاف أنواعها ومستوياتها والتحقيق من سلامتها وكفاءتها على تقييم الطلاب .
- إجراء البحوث لتطوير وتحسين ورفع مستوى التقييم وأدواته للطلاب فى جميع مستويات التعليم .
- تدريب الموجهين والمعلمين والباحثين وغيرهم على ضع الامتحانات وتصميمها وإدارتها ، إعداد اختبارات مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لهم لتحقيق هذا الغرض .
- إبداء الرأى والمشورة وتقديم خبرة المركز فى نطاق أهدافه للجامعات والمعاهد العالية والفنية مديريات التربية والتعليم ولجميع الهيئات المهتمة بشئون التعليم بالداخل والخارج .

الجدير بالذكر أن من بين أعضاء مجلس إدارة المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى مدير المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

٦ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية :

- أنشىء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بموجب القرار رقم (٦٣٢) لسنة ١٩٥٥ باسم المركز القومى للبحوث الجنائية فقط ولكن

المسئولون رأوا أن يتسع نشاطه ليشمل دراسة الظواهر الاجتماعية . ولذلك صدر تنظيم المعهد وتغيير اسمه إلى (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) وهو يهدف إلى :

- إجراء البحوث العلمية التى تتناول الجوانب الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع والمشاكل التى يعانيها ومنها المشكلات التعليمية التربوية .
- إجراء البحوث والدراسات وتنظيم برامج تدريبية وتعليمية وعقد المؤتمرات الاجتماعية العلمية ومنها ما يتعرض للجوانب التربوية .
- إبداء الرأى فى مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية .
- تنظيم برامج تدريبية .
- نشر البحوث والبيانات العلمية وتبادلها مع الجهات العلمية الأخرى.
- ومن بين شُعب المركز شعبة بحوث مؤسسات وقوى التنمية الاجتماعية التى تضم من بين أقسامها قسماً للتعليم والقوى العاملة .

٧ – معهد التخطيط القومى :

- أنشىء معهد التخطيط القومى كأحد أجهزة البحث العلمى بموجب القانون رقم (٢٣١) لسنة ١٩٦٠ . ويهدف إلى معالجة والتغلب على مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بينها المجال التربوى ، لتحقيق ذلك يقوم المعهد بالآتى :

- إجراء البحوث والدراسات التى تتعلق بالأساليب التخطيطية والقضايا العامة للتخطيط ، ودراسات قطاعات الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية الدولية ومشكلات التخطيط الإقليمى .

- دراسة القضايا الاجتماعية والثقافية والصحية ، وتركز هذه الدراسات على المشاكل الاجتماعية التى تواجه عملية التخطيط والتنمية وهى السكان ، التعليم ، الصحة ، الثقافة ، الرياضة ، السياحة ، الترفيه ، الأمن، والبيئة .

- يقوم المعهد بنشاط تعليمى يتمثل فى تنظيم دبلوم فى التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويهدف إلى إعداد الكوادر الفنية فى مجال التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على الإسهام فى إعداد وتنفيذ وتقويم ومتابعة الخطة على كافة المستويات .

- كما يقوم المعهد بإعداد وتنظيم وتنفيذ ومتابعة مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية قصيرة الأجل التى تتراوح فتراتها بين أسبوع واحد وثمانية أسابيع سواء ضمن برامج التدريب الإدارى أو البرامج التعاقدية ومعظمها يدور حول برامج لنشر الوعى التنموى والتخطيطى ، والإدارة والتخطيط ، وتقييم المشروعات فى الأنشطة المختلفة ، وفى مجال الحاسب وأساليب التخطيط والكمية على المستويات المختلفة .

٨ - معهد الدراسات العليا للطفولة (جامعة عين شمس) :

- أنشىء معهد الدراسات العليا للطفولة بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٧٨) لسنة ١٩٨١ ، وبدأت الدراسة به فى فبراير ١٩٨٢ . ويهدف المعهد إلى :

- إعداد متخصصين على مستوى أكاديمى رفيع فى دراسات الطفولة النفسية أو الاجتماعية أو الإعلام أو ثقافة الطفل أو النواحى الطبية .
- إعداد الدراسات والأبحاث التى تهم الطفل المصرى والتى يحتاج إليها المجتمع لتحقيق متطلباته وتتمشي مع حاجات الأطفال .
- حصر وتحديد ورصد أوضاع الطفل المصرى وتناولها بالبحث والدراسة بما يعود بالفائدة على المجتمع .
- تنظيم لقاءات ثقافية وندوات ومحاضرات علمية واجتماعية للتعرف على أهمية فترة ما قبل المدرسة .
- تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى للهيئات العاملة فى ميادين الطفولة والتنمية .
- إعداد جيل من الباحثين فى مجالات دراسات الطفولة على مستوى الماجستير والدكتوراه .
- نشر الثقافة الخاصة بالطفولة ومساعدة المؤسسات المختلفة بالدولة فى التخطيط على أسس علمية مدروسة عن طريق تصميم البحوث والدراسات اللازمة لذلك .
- عقد الدورات التدريبية للعاملين فى مجالات الأسرة والطفولة فى المؤسسات المختلفة للإرتفاع بمستوى آدائهم وتدريبهم على أحدث الاتجاهات المتعلقة بالطفولة .

٩ - مركز تطوير تدريس اللغة العربية الإنجليزية بجامعة عين شمس:

- أنشىء فى ٢٦ يناير ١٩٧٦ كوحدة مستقلة فى نطاق الجامعة بالتعاون مع

الولايات المتحدة الأمريكية . بعد ذلك شارك الجانب البريطانى فى نشاط المركز ، ويهدف إلى :

- تطوير المناهج وطرق التدريس والكتب والوسائل التعليمية فى مجال اللغ الإنجليزية .
- يقوم المركز بإجراء بعض البحوث التربوية قدر ما يتاح له من إمكانيات لتطوير اللغة .من ذلك ما يقوم به فى المجالات الأكاديمية الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس أو يشرفون عليها من رسائل الماجستير والدكتوراه.
- تقديم المساعدة لأقسام اللغة الإنجليزية والأقسام التربوية بالكليات المختلفة لتعليم اللغة الإنجليزية وتطوير المواد التى تدرس باللغة الإنجليزية.
- تقديم المساعدة لوزارة التربية والتعليم لتطوير وإعداد استراتيجيات ومواد تعليمية لتحسين عملية تدريس اللغة الإنجليزية فى المدارس بجميع المراحل التعليمية - هذا إلى جانب مراجعة وتقويم مناهج اللغة الإنجليزية بمراحل التعليم العام .
- إعداد وتخريج كوادر ذات كفاءة عالية تتولى إعداد معلمى اللغة الإنجليزية على مستوى الجمهورية .
- مساعد طلاب الدراسات العليا ومعاونة الباحثين وهيئات التدريس على إجراء البحوث والتجارب فى جميع مجالات تطوير المناهج وتصميم المقررات والبرامج وإنتاج المواد التعليمية .
- إعداد دراسات مكثفة للخريجين للحصول على درجة الدبلوم المهنية والماجستير فى تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية .

١٠ - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا :

- صدر قرار إنشائها طبقاً للقرار الجمهورى رقم (٢٤٠٥) لسنة ١٩٧١ لتكون الهيئة الرسمية المسئولة عن دعم البحث العلمى وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع المجالات التى تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- من بين مهام الأكاديمية « المساهمة فى تطوير نظم برامج التعليم للوفاء باحتياجات مجتمع الدول الحديثة » .
- كما أنها تضع السياسة التى تكفل ربط أجهزة البحث العلمى والتكنولوجى على المستوى القومى بالاتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية التى توضع لمواجهة احتياجات الخطط العامة للتنمية .
- وقد تشكلت الأكاديمية من عدة مجالس نوعية من بينها مجلس بحوث العلوم الاجتماعية السكان الذى يضم شعبة للتربية ، التى تضم فى أحد لجانها لجنة لرؤساء الجامعات ومراكز البحوث الكبرى والتى تختص باقتراح ومتابعة أساليب دعم العلاقات والتنسيق بين نشاط الأكاديمية والجامعات ومراكز ومعاهد البحوث ، دعماً لدور العلم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- كما تقوم بإجراء بعض البحوث والدراسات حول الممارسات التربوية وإعداد المعلم وغير ذلك .

مراجع الفصل الأول

١ - **أحمد عزت راجح** : أصول علم النفس - ط٩ - المكتب المصرى الحديث - الإسكندرية - ١٩٧٣ .

٢ - **أحلام حسن محمود عبد الله** ، مها اسماعيل محمد هاشم : معوقات البحث العلمى النفسية وغير النفسية من وجهة نظر عضوات هيئة التدريس بكلية التربية بالمدينة المنورة - دراسات تربوية - المجلد العاشر - الجزء (٧٣) - رابطة التربية الحديثة بالقاهرة - ١٩٩٤ .

٣ - **بكر بن عبد الله بن بكر** : البحث العلمى فى الجامعات - مجلة رسالة الخليج العربى - السنة الثامنة العدد (٢٣) - مكتب التربية العربى لدول الخليج العربى - الرياض - ١٩٨٧ .

٤ - **جابر عبد الحميد جابر** ، **أحمد خيرى كاظم** : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس - ط٢ - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٨ .

٥ - **حسن إبراهيم عبد العال** : فى مناهج البحث التربوى (البحث التاريخى والبحث الوصفى) - كلية التربية - جامعة طنطا - ١٩٩٧ .

٦ - **خلف محمد البحيرى** : أخلاقيات البحث العلمى فى المجالات الاجتماعية رؤية مستقبلية من منظور إسلامى - دراسات تربوية - المجلد العاشر - الجزء (٧٢) - رابطة التربية الحديثة بالقاهرة - ١٩٩٤ .

٧ - **ديوبولد فان دالين** : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس - ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٦٩ .

٨ – **فؤاد زكريا** : التفكير العلمى – ط٣ – عالم المعرفة – المجلس الوطنى للثقافة والفنون الآداب – الكويت – ١٩٨٨ .

٩ – **عبد الرحمن بدوى** : مناهج البحث العلمى – ط٣ – وكالة المطبوعات – الكويت – ١٩٧٧ .

١٠ – **عبد الغنى عبود** : البحث فى التربية – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٧٩ .

١١ – **ل . ر . جاى** : مهارات البحث العلمى – ترجمة جابر عبد الحميد جابر – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٣ .

١٢ – **عبد الله بيومى** : رؤية لأساليب دعم التعاون بين المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية هيئات البحث التربوى محليا وإقليميا وعالميا – مجلة التربية والتعليم – العدد السادس عشر – وزارة التربية التعليم – القاهرة – يوليو ١٩٩٩ .

١٣ – **محمد منير مرسى** : البحث التربوى وكيف تفهمه – عالم الكتب – القاهرة – ١٩٨٧ .

- الفصل الثانى -

التاريخ وتاريخ التربية والتعليم

- مقدمة
- المقصود بالتاريخ .
- التاريخ علم وفن وأدب .
- طبيعة علم التاريخ .
- ميدان علم التاريخ .
- أهمية دراسة التاريخ ووظائفه .
- تاريخ التربية .
- أساليب دراسة تاريخ التربية .
- مصادر تاريخ التربية والتعليم.
- أهمية دراسة تاريخ التربية والتعليم.
- مراجع الفصل الثانى .

مقدمة :

إن من الحقائق المسلم بها ، أن حاضر كل بلد إنما هو ثمرة نمو هذا البلد عبر عصوره التاريخية القريبة أو البعيدة ، والشكل الذى تبدو عليه مشكلة من المشكلات فى وضعها الراهن ، إنما هو النتيجة المنطقية لتطور هذه المشكلة منذ عهد قريب أو منذ عهود بعيدة ، ولذلك فإن سعى الإنسان لتحقيق التقدم الحضارى ورغبته فى العمل الجاد البناء لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً يتطلب منه أن يعود إلى الماضى وما فيه من قيم وعبر ، وأن يرجع إلى مبادئ الأولين ومعتقداتهم وجهودهم بما فيها من نجاح وفشل وإلى ما بذلته البشرية من محاولات حتى وصلت إلى ما هى عليه من علم ومعرفة وخبرة ومهارة ثم يقارن هذا بذاك ويقوم حال اليوم بما كان عليه بالأمس وما يتطلع إليه فى الغد ، وعن طريق هذا الجهد وبواسطة هذه المعرفة والمقارنة يستطيع أن يخط لنفسه طريقاً ويستطيع أن يقف على واجبه وحقه فيؤدى هذا ويتمسك بذلك .

فالإنسان بلا علم بالماضى ولا معرفة بالتاريخ وأحداثه يسير فى تيه واسع ليس به معالم تهديه ويسلك مسالك لا يعرف لها بداية أو نهاية، ويتصرف تصرفاً أشعث ليس له روابط أو ضوابط فتضيع جهوده هباء منثوراً . فلذلك حرص الإنسان منذ بداية ظهوره على وجه الأرض على الإهتمام بالماضى ومعرفة التاريخ .

والواقع أن بدايات الإهتمام بالماضى والتاريخ ترجع إلى بداية حياة الإنسان على الأرض فحينما أخذ الإنسان البدائى منذ بداية فجر المدنية

يقص على أبنائه قصص أسلافه ممتزجة بأساطيره ومعتقداته بدأ التاريخ يظهر إلى خبر الوجود فى صورة بدائية أولية ، وبدأ الإحساس به يتكون فى ذهن البشرية منذ أقدم العصور ، وتدرج التعبير عن التاريخ مختلطاً أولاً بعناصر من الفن كالرسم والنقش على الحجر ، وعندما سارت البشرية قدما فى مضمار الحضارة فى شتى أساليبها وصورها رويدً رويداً ، أخذ التاريخ يشكل أساساً جوهرياً فى تسجيل موكب البشرية الحافل الدؤوب باعتباره المرآه أو السجل أو الكتاب الشامل الذى يقدم لنا ألواناً من الأحداث وفنوناً من الأفكار وصنوفاً من الأعمال والآثار .

فالمعلومات التاريخية تجمعت بصورة تدريجية حين أراد الإنسان أن يركن إليها ويفيد منها فى حياته وأعماله ، حيث بدأ يستعيد من بين ذكرياته المتناثرة ما يصلح لأن يكون نموذجاً لأعماله التى ينوى القيام بها ، فالأصل فى التاريخ هو إدراك الإنسان لحقيقة وجوده الإجتماعى حين أخذ يكون أسرة يحرص عليها ويورث أبناءه تجاربيه من القصص التى يقصها عليهم مما غير من احداث حياته .

ولقد سبق التدوين التاريخى اهتداء الإنسان إلى الكتابة ، إذ عمل الإنسان الأول على أن يصور حياته ويسجلها فى تلك الصور التى حفرها على جدران كهفه البدائى ، ويسبق التاريخ مرحلة التدوين التاريخى بمراحل ، إذ أنه قديم قدم الحياة الإنسانية على الأرض فعلمنا بالتاريخ لا يصل إلا إلى عدة آلاف من السنين وهى غمر قصير إذا قيس بالحياة الإنسانية المديدة .

ما المقصود بالتاريخ ؟

يدل لفظ تاريخ على معان متفاوتة حيث يعتبر البعض أن التاريخ يشتمل على المعلومات التى يمكن معرفتها عن نشأة الكون كله بما يحويه من أجرام وكواكب ومن بينها الأرض وما جرى على سطحها من حوادث الإنسان ، ولذلك بدأ المؤرخون الأقدمون كتاباتهم بالكلام عن نشأة الأرض وما ظهر على سطحها من مظاهر الحياة المختلفة .

فى الغالب عندما نقول تاريخ ينصرف الذهن إلى التاريخ السياسى أو تاريخ القادة والحكام وبشىء من الاستحياء والتسامح نتحدث عن التاريخ الإجتماعى والإقتصادى والتربوى ولكن الحقيقة أن التاريخ لا يقتصر على التاريخ السياسى فقط ولكنه يعنى بكل أمور الحياة فى الماضى .

التاريخ لغوياً يعنى به وضع أو ترتيب الأشياء فى زمانها ومكانها الحقيقيين فالتاريخ والتأريخ والتوريخ فى اللغة العربية يعنى الإعلام بالوقت وقد يدل تاريخ الشىء على غايته ووقته الذى ينتهى إليه ومنه . ولذلك يقال أرخت الكتاب وورخته : أى بينت وقت كتابته ، فالتاريخ عن السخاوى هو التعريف بالوقت الذى تضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمة ووفاة ، وصحة وحج وتوثيق ... وما أشبه هذا مما مرجعه الفحص عن أحوالهم فى ابتدائهم وحالهم وما يلحق به حوادث ووقائع جليلة . وربما يتوسع فيه لبدء الخلق وقصص الأنبياء وغير ذلك

من أمور الأمم السابقة . أى أنه من يبحث فيه عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت ، بل عما كان فى العالم.

وفى اللغة الإنجليزية History مأخوذ من الكلمة اللاتينية Historai . بمعنى البحث أو التعلم عن طريق البحث فهى مأخوذة عن الأغريق ومعناها أمرانا البحث العلمى والمعنى الثانى هو المعرفة بمعناها الواسع والشامل ، ولذلك فإن التاريخ عند الاغريق أصحابه كان علم العلوم أو علم المعرفة بمعناها الشامل والواسع ومع تخصص العلوم وسيادة مبدأ التخصص فى العلوم والاشتغال بالعلم انكمش معناه وأصبح معناه دراسة المسائل الإجتماعية (الفن - الأدب - الثقافة وغيرها) بل أنه ضاق مفهومه عند أصحابه وأصبح مقتصراً على النواحى السياسية .

ويقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على بحث واستقصاء حوادث الماضى التى وقعت منذ أقدم العصور واستمرت وتطورت فى الزمان والمكان حتى الوقت الحاضر .

فى ضوء ما سبق يمكن تعريف التاريخ بأنه قصة الماضى أو وصف أحداثه طالما أن هذه القصة تقوم على النقد والبحث فى الوثائق وما تركه الإنسان من آثار ومخلفات .. وغيرها من الوسائل التى تقبل درجة مقبولة من اليقين ، فموضوعه ماضى الجماعات الإنسانية نسجله على شكل حقائق بحيث تكون الصورة التى يضعها المؤرخ للجماعة والعصر صورة حقيقية على قدر الإمكان . والتاريخ يشكل جميع

جوانب الحياة فهو يشمل الناحية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وميدان الثقافة والفكر وميدان النظم والقانون وميدان الفن والمواصلات وميدان الصناعة والطب والفلسفة وميدان التربية والتعليم .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان الهدف من دراسة التاريخ هو التوصل إلى الحقيقة التاريخية (حقيقة ما حدث فى الماضى) فإن المقصود ليس الوصول إلى الحقيقة المطلقة ، إذ أن هذا الأمر غير مستطاع لعوامل مختلفة مثل ضياع وانطماس الآثار ومثل الأغراض والمصالح ... وغيرها ، فالحقيقة التى يصل إليها المؤرخ هى حقيقة صحيحة نسبياً ، وكلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يصبح تاريخاً بالمعنى الصحيح فى حدود أمكانه .

وإذا كان التاريخ يعرف بأنه قصة حياة أمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات إلا أن هذا لا يعنى أن كل قصة تاريخ ، فكثيراً من الناس لايفرقون بين التاريخ والقصة وخاصة أن كثيراً من القصص والروايات ذات طابع تاريخى وابطالها من الذين شكلوا التاريخ ، فالتاريخ يختلف فى جوانب متعددة عن غيره من فنون الكتابة فهو يختلف عن الرواية والقصة والتقارير الصحفية والسير الذاتية والمناقشات البرلمانية والمذكرات الدبلوماسية وتقارير الأحزاب والجمعيات المختلفة ... وغيرها فهذه العناصر ليست تاريخا ولكنها يمكن أن تكون مادة من مواده ودليل من أدلته .

والواقع أننا نرى أنه من خلال تعريفا للتاريخ يمكن أن نفـرق بينـه وبين غيره من فنون الكتابة التاريخية ويتمثل ذلك كالآتى:

(الراويـة أو القصـة – التـاريخ) ظـاهر الاثنيـن التشـابه (أحـداث – أسباب – نتائج قصة تبدأ بشكل ,تنتهى بشكل آخر مع وجود ترتيب منطقى). أما الحقيقة فهناك اختلاف فالقصة أو الرواية حتى التاريخية منها قد تستخدم اشخاص شهورة أو تدور حول مواقع مشهورة ، ولكنها لا تتوخى الحقيقة كما حدثت فى الماضى ، وذلك لان غرضها مختلف عن الغرض من كتابة التاريخ ، فهى وضعت وكتبت للتسلية ولإمتـاع القارىء وإثارته ، ومن ثم فهى لا تتسم بالموضوعية ، أما التاريخ فإنـه يقول الحقيقة ولو كانت مؤلمة فليس عليه أن يستمتع أحد بها . فالتـاريخ يعنى بتصوير الحقيقة والاحداث كما وقعت ، أو حدثت فـى المـاضى بصرف النظر عن مزاج القارىء وتسليته.

ويجب أن تفرق بين (التاريخ – والتقارير الشخصية عن الأحداث الجارية) ذلك أن وثـائق الاحداث الجاريـة لا يمكن الاطـلاع عليها ، فالوثائق الحقيقية فى الغالب تكـون غير موجـودة . وكـل هذه التقـارير ليست الا انطبعـات أو تقـارير شـخصية يكـون الشـىء المراعـى فيهـا مصلحـة الدولـة وسـمعة الحكـام ، أو أى شـىء آخـر غـير الحقيقـة التاريخية. فمعظم الموضوعات التى تحدثت عنهـا التحقيقـات الصحفيـة ثبت بعد ذلك إنها ليس على درجة كبيرة من الدقة ، كمـا اتضـح بعدهـا عن الحقيقة التى يسـعى التـاريخ إلـى الوصـول إليهـا . (اتفاقيـة كـامب

ديفيد ، اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل وأمريكا) نجد أن التقارير الصحفية التى نشرت حول هذا الموضوع محدودة جداً ويراعى فيها الاغراض الشخصية والحزبية .

ولذلك يضع المؤرخون حدا للتاريخ ، فأى حدث تاريخى لا يعتبر صادقا الا بعد مرور ٥٠ عاما على حدوثه . نظرا لأن المؤرخ قبل ذلك قد يراعى مصلحة الأمة أو يخاف من الأبطال الحاليين للحادثة . ولذلك فإنه لكى ندعى أننا نكتب تاريخ حقيقى وصحيح لابد من مرور ٥٠عاما على حدوث الحدث . فمعظم الدول (انجلترا) لا تسمح بنشر أو اذاعة أى وثيقة رسمية الا بعد مضى ٣٠ عاما . فكثيراً من الوثائق تظل محجوبة على الباحثين حتى تنقضى فترة ٥٠ عاما .

كما أنه كلما تقدم الزمن تظهر أوراق ومذكرات أخرى غير رسمية تلقى أضواء على موضوع الدراسة . ولذلك فإنه لابد من مرور خمسين عاما على الأقل بين الزمن الذى يعيش فيه المؤرخ وبين زمن الموضوع الذى يتناوله .

ويختلف أيضاً (التاريخ عن المناقشات البرلمانية) فالمناقشات البرلمانية لا تعتبر هى التاريخ ذلك أنها تأخذ فى اعتبارها أمن الدولة وسلامتها ، والدعاية لاعمال الحكومة القائمة . فليس هدفها البحث عن الحقيقة كما يفعل المؤرخ بل هدفها الدعاية للحكومة وللحاكم ، فهى جدل يهدف علاج مشكلة من المشكلات بأقصر الطرق ، ويجوز أن

تكون مصدراً من مصادر التاريخ ، فالمؤرخ لابد أن يرجع إلى مناقشات البرلمان لكي يتعرف على آراء المعاصرين .

وعلى أيه حال فهي إذا كانت مصدر من مصادر التاريخ فهي ليست التاريخ . كما يختلف التاريخ عن المذكرات الدبلوماسية وتقارير الأحزاب والجمعيات المختلفة ، ذلك أن هذه المذكرات وتلك التقارير ليس الهدف منها الوصول إلى الحقيقة وتوضيحها ، ولكنها تراعى فى المقام الأول عواطف الناس وأمزجتهم ومصلحة الحاكم والحكومة ، فكثير من هذه المذكرات لا تمثل الحقيقة تمثيلا تاماً . أما التاريخ فإنه يصور حقيقة ما حدث فى الماضى وليست له أيه أهداف أخرى . والعناصر السابقة ليست هى التاريخ ، ولكنها يمكن أن تكون مادة من مواده ودليلا من أدلته .

التاريخ علم و فن و أدب :

حقيقة التاريخ أنه يتضمن كل هذه العناصر وغيرها فالتاريخ يمكن اعتباره علم وكذلك يمكن اعتباره فن كذلك يمكن اعتباره أدب فكتابة القصة التاريخية أدب وفن لأن من وسائلها الخيال وجمال الأسلوب ، فكتابة القصة التاريخية كتابة أدبية فنية ولكن موضوعها علمياً .

والواقع أن العلماء والباحثين والمؤرخين اختلفوا حول وصف التاريخ بصفة العلم أو نفيها عنه ، حيث أكد البعض أن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن اخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له

العلم من المعاينة والمشاهدة والاختبار والتجربة ، وبذلك لا يمكن فى دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة وعلم الكيمياء مثلاً ، ومما يبعد التاريخ عن صفة العلم فى نظرهم قيام عنصر المصادفة ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة مما يهدم الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء مثلاً . كذلك يرى البعض الآخر أنه على الرغم من أننا لا يمكن أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين عامة ثابتة على غرار ما هو كائن فى العلوم الطبيعية ، فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم إذ يكفى فى إسناد صفة العلم إلى موضع ما ، أن يمض الباحث فى دراسته ، مع سعيه إلى توخى الحقيقة وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد بعيد عن هوى النفس وعن كل افتراض سابق مع إمكان التصنيف والتبويب فيها .

والواقع أنه يمكن النظر إلى قضية هل التاريخ علم أم لا ؟ من خلال تناول النقاط التالية :

١- إن التاريخ نشاط فكرى والعلوم كلها تقوم على النشاط الفكرى وموضوعها رفاهية الإنسان ، فالعلوم كلها تقوم على أساس فائدتها للإنسان وقدرتها على خدمته ومساعدته على حل مشكلاته وهى مشكلات الصراع بينه وبين البيئة سواء أكانت هذه العلوم اجتماعية أم طبيعية ، والتاريخ (باعتباره أحد هذه العلوم) هدفه الأساس توضيح مشكلات الحاضر فى ضوء تطورها الماضى .

٢- أن التاريخ فى بناءه للقصة وفى دراسته للماضى لكشف الحاضر وتنويره ، يعتمد على التفكير المنطقى وهو العامل المشترك بين كل أنواع البحث العلمى ، فالتاريخ يكون علماً على قدر ما يتبع المؤرخ فى بحثه الطريقة المنطقية (تحدد المشكلة - فروض الفروض - جمع البيانات - التحقق من صحة الفروض - استخدام النتائج فى تفسير المشكلة وتوضيحها) ولكن لابد من التحوير والتعديل فيها (التركيز على بعض الخطوات أكثر من غيرها) بما يتناسب ومادة التاريخ . فالتاريخ ليس علم تجربة واختبار ولكنه علم نقد وتحقيق . والمؤرخون يتبعوا الطريقة العلمية المنطقية بطريقتين هما :

- أن المؤرخ يجمع أكبر قدر من الأدلة لكل حادثة أو مشكلة تاريخية وينظر فيها بموضوعية وعين مجردة مستنداً إلى كل الأدلة الممكنة حتى يتمكن من التوصل إلى الحقيقة الصحيحة نسبياً وفى حدود إمكانياته .

- أن المؤرخ مهما يصل إلى نتائج يعتبرها مؤقتة كرجل العلم ، فى انتظار أن يجد ما يؤكدها أو ينفيها ، فهو لا يدعى أنه وصل إلى حقيقة يقينية أو نتيجة نهائية ، فالتاريخ علم من ناحية الطريقة مع إضافة عبارة على قدر ما تحتمل طبيعته ومادته والتى لا تخضع للتجريب المتبع فى العلوم الطبيعية .

٣- أنه مع اعترافنا بأن التاريخ علم فإنه يختلف عن غيره من العلوم الأخرى (الطبيعية) نظراً لاختلاف طبيعة كل منها ، (فالعلوم الطبيعية تبحث فى مادة ملموسة أمام الباحث ، بينما المؤرخ يبحث فى قضية ماضية لن تعود) وأهم جوانب هذا الاختلاف تتمثل فى الآتى :

- أن التجريب غير ممكن فى التاريخ ، لأن التاريخ يقوم على الملاحظات والتقارير وأحداث لا يمكن إعادتها ، فالتجريب بالرغم من أنه أساس فى العلوم الطبيعية غير ممكن فى التاريخ وإن كان التاريخ يمكن أن يعد وبحق المعمل الذى تختزن فيه آلاف التجارب السابقة التى يمكن أن نهتدى بما وصلت إليه من نتائج فى تكييف الحاضر ورسم المستقبل كما نحب ونرغب .

- إن المؤرخ فى قيامه بالملاحظة لا يستخدم الملاحظة المباشرة والمستخدمة فى العلوم الطبيعية . إذ أن الفرق هنا يكون فى أن المؤرخ لا يقوم بالملاحظة بنفسه ، وإنما يعتمد على ملاحظات الأخرين ، من كتاب الوثائق والمعاصرين ومعروف أن المؤرخ ليس فى يده ما يضمن له دقة الذين كتبوا فى الماضى وقت حدوث الأحداث وإنما يعوض الفرق فى الملاحظة بأن يكمل ملاحظته بعملية تحقيق دقيقة يعتمد فيها على مزيد من الوثائق ومزيد من العناية بالتحقيق والمقارنة بين ملاحظات أناس آخرين من مصادر مختلفة .

- التصور الكمى أو العددى عادة غير موجود فى التاريخ فليس ثمة وحدة قياس كمى أو رقمى تقيس الظواهر والعلاقات التاريخية ، لا وزن ، ولا قياس ولا كيلا للحجم ، الابعاد والأرقام تنتمى إلى عالم آخر من المعرفة لا يمر بالتاريخ إلا لماماً ، فعلى الرغم من أن استخدام التصوير الكمى أو الرقمى قد يوجد فى بعض الموضوعات التاريخية (الميزانية - المساحات - عدد السكان - الضرائب - عدد التلاميذ) ولكن كيف نعبر رقميا أو ابعاداً عن معركة عين جالوت وغيرها أو مصرع السادات وهى وقائع ذات توتر نفسى وامتداد زمنى واتصال بما لا ينتهى من الأسباب والعوامل المكونة والنتائج ؟ أى أن التاريخ فى عمومه لا يقاس قياساً كمياً (نتائج الحملة الفرنسية ليس فيها قياس كمى) .

- التنبؤ غير موجود أو غير مستساغ فى التاريخ ، ففى العلوم الطبيعية نصل إلى قوانين عامة تفسر الظواهر المختلفة ، وتساعدنا فى التنبؤ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل ولكن فى التاريخ لا يمكننا التنبؤ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل (لأنه حدث بالفعل) ذلك أن التاريخ لا يعيد نفسه ، حتى إذا حدثت حادثة معينة فلا بد أن يكون فيها عناصر مختلفة كثيرة عما كان قبل ذلك .

طبيعة علم التاريخ:

اتضح لنا مما سبق أن التاريخ يمكن اعتباره علم على قدر ما تحتمل طبيعته ، والفرق بينه وبين غيره من العلوم الطبيعية فرق فى

طبيعة ذلك العلم ، فالعلوم الطبيعية ذات طبيعة مادية أما العلوم التاريخية فإنها ذات طبيعة غير مادية ، فالتاريخ ليس علم تجربة واختبار ولكنه علم نقد وتحقيق .

والتاريخ – كعلم – من طبيعته السعى من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية من خلال الفحص والمراجعة والنقد للوثائق المتوفرة تحت يد الباحث ، وليس المقصود بالحقيقة التاريخية الحقيقة المطلقة ، اذ أن هذا أمر غير مستطاع ، فالحقيقة أمر نسبى وليست أمراً مطلقاً .

والواقع أن هذه الفروق بين التاريخ وغيره من العلوم تجعل البعض يرى أن استخدام الطريقة العلمية البحتة أمر غير مجدى فى دراسة التاريخ ، هذا على الرغم إتباع الكثير من المؤرخين لتلك الطريقة العلمية فى دراستهم للتاريخ ، فإذا كان العلماء الطبيعيين يقومون باجراء تجاربهم وفرض الفروض والتحقق من صحة الفروض بما يؤدى إلى التوصل إلى النتائج ، فإن المؤرخين كذلك يجمعون الحقائق حول موضوع البحث ، وينقدونها ويتحققون من صدقها ، ويتابعون تطور الاحداث بما يؤدى إلى الوصول إلى نتائج تتعلق بما حدث بالفعل .

فالتاريخ . رغم وجود فروق بينه وبين غيره من العلوم الطبيعية – يقوم فى اساسه وأساس طريقة بحثه على الطريقة العلمية ويشارك العلوم الطبيعية فى كثير من الجوانب فهو أولا : يقوم على تركيز التفكير فى مشكلة انسانية ، وثانيا : يضع لها الفروض الممكنة ، وثالثاً:

يجمع الادلـة والحقـائق التـى تنفـى أوتثبـت الفـروض ، ورابعـاً : يلـتزم بالطرق العلمية فى تطبيق قواعد النقد التاريخى ، وخامساً : يصـل فـى ضوء ذلك إلى نتائج تتعلق بموضوع دراسـته ، وسادسـا وأخـيرا ينظـر دائما إلى نتائجه على أنها شىء قابل لمزيد من التحقيق وليست نهائية ، فهـو يتابعهـا بمزيـد مـن جمـع الحقـائق والنتـائج والرجـوع إلـى كافـة المصادر .

ولقد اختلف بعض رجال العلم والتاريخ والأدب في وصف التاريخ بصفة العلم أو نفيها عنه ، حيث يـرى حيفونـز أن التـاريخ لا يمكـن أن يكون علما لأنه يعجز عن إخضاع الوقـائع التاريخيـة لمـا يخضعهـا لـه العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبـار والتجربـة ، وبذلـك لا يمكن في دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة .

أما "هرنشو" فيرى أنه على الرغم من أننـا لا يمكننـا أن نسـتخلص من دراسة التاريخ قوانيـن ثابتـة علـى غـرار مـا هـو كـائن فـى العلـوم الطبيعية ، فإن هذا لا يجوز أن يجـرده مـن صفـة العلـم ، اذ يكفـى فـى إسناد صفة العلم إلى موضوع ما ، ان يمضى الباحث فـى دراسـته مـع سـعيه إلـى توخـى الحقيقـة ، وأن يؤسـس بحثـه علـى حكـم نـاقد يتسـم بالموضوعية ويبعد عن الذاتية .

كما أنه يؤكد أن التاريخ ليس علم تجربة واختبار ، ولكنه علم نقد وتحقيق فالتاريخ مزاجا بين العلم والأدب والفن فى وقت واحد .

ميدان علم التاريخ :

ميدان علم التاريخ هو الماضى بتمامه وكماله ، ولذلك فهو واسع سعة الحياة بشرط أن ينظر إليه من منظور تاريخى ، أى كوصف لعملية التطور الاجتماعى لامة من الأمم أو جماعة من الجماعات .

فالتاريخ الصحيح هو الذى يتناول جميع جوانب الحياة فى المجتمع من كافة جوانبها ، ولذلك فإن تاريخ الاحداث الجزئية من حياة أى أمه لا يمكن اعتباره تاريخا بمفردها وجزئيتها .

فالتاريخ كما سبق أن ذكرنا قصة التطور كاملة ، ولابد أن يصور تاريخ الامة أو الانسانية من جميع جوانبها تصويراً متصلاً وشاملاً لجميع أوجه الحياة ، فالتاريخ ليس حقائق منعزلة أو قصص منعزلة ، إنما هو تصور لعملية شاملة لكل جوانب الحياة ، فهو قصص تكون قصة متكاملة لحياة جماعة معينة . أو أنه عملية التطور الشاملة التى تحدث لجماعة معينة من الناس أو البشرية كلها .

وهذا ما يجعلنا لأ نستطيع أن نقول أن سيرة فرد مهما بلغت أهميته فى الجماعة ، أو بطل من الابطال ، تعتبر تاريخا للأمة . فهى تاريخ الفرد فقط ولكنها لا تعتبر تاريخا لأنها تتصف بأنها جزئية وليس شاملة لكل جوانب الحياة ، ولكن أحيانا نجد بعض المؤرخين أو كتاب السير لديهم من المهارة والبصيرة ما يجعلهم يتخذون من سيرة هذا

الشخص وأعماله محوار لتطور الجماعة فى فترة زمنية معينة ولذلك فإن السيرة فى هذه الحالة تعتبر تاريخاً .

فالتاريخ كل متكامل لابد أن يسجل الأحداث التاريخية من جميع جوانبها وليس من جانب واحد .

ومن ثم فالتاريخ يشتمل على ميادين كثيرة فهو يشمل الناحية الإجتماعية والسياسة والاقتصادية ، وميدان الثقافة والفكر وميدان النظم والقانون وميدان الفن والمواصلات وميدان الصناعة وميدان الطب والفلسفة وميدان التربية والتعليم .

أهمية دراسة التاريخ ووظائفه :

تتضح أهمية دراسة التاريخ من خلال عدة أمور من أهمها :

١- أن التاريخ يساعدنا على فهم وتوضيح الحاضر ومشكلاته وكيفية معالجتها ، فالإنسان لا يستطيع أن يفهم نفسه وحاضره بدون أن يفهم الماضى ويدرسه . فمعظم مشكلات الحاضر تكون فى الغالب تراكمات تكاثرت عبر وخلال تجارب وأحداث الماضى ، ولذلك فإن معالجتها يتطلب الوقوف على جذورها التاريخية حتى يمكن التصدى لها ومعالجتها المعالجة الصحيحة القائمة على الأسلوب العلمى ، ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كنا نؤكد على أهمية التاريخ لمواجهة مشكلاتنا الحاضرة ، فإننا نؤكد فى ذات الوقت أنه لا يـ دنا بحلول جاهزة يمكن بها أن نواجه هذه المشكلات

فدراسة التاريخ وإن كانت توقفنا على جذور المشكلات الحاضرة وتزيد فهمنا لها ، لكن هذه الدراسة لا تستطيع أن تزودنا بحلول لها ، أن التاريخ يعلمنا أن لكل زمان ومكان ظروفه وأفكاره .

٢- إن دراسة الماضى والتأمل فيه تبعد الإنسان عن الغرور وحب الذات ، فيرى من خلاله ما لا يراه فى نفسه من مزايا الغير وأخطائه ، وتجعله أقدر على فهم نفسه وحسن التصرف فى الحاضر والمستقبل . فالتاريخ يمكن الفرد من أن يتخذ موقفاً إيجابياً كمواطن من الحاضر ، وذلك فى ضوء معرفة الحقائق عن الماضى ، فالمواطن لكى يكون إيجابياً فى حياته متفاعلا مع مجتمعه لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال فهمه للحاضر ومشكلاته، وفهمه للحاضر لابد أن يتم فى ضوء الماضى ، حتى يستطيع الفرد أن يأخذ موقف منه .

٣- إن الإنسان بدون الماضى فى الغالب سيعود لكى يبدأ حياته بأشياء لا تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين ، ولنفرض أننا استطعنا بطريقة ما أن نقطع نهائياً صلتنا بالماضى وأننا تمكننا من حرق دار الكتب ، ودمرنا آثار العمران الراهنة وغيرها فماذا ينتظر أن يكون عليه حال الإنسان ومصير الحضارة بعدئذ ؟.

فالميزة الأولى التى تميز الإنسان – باعتباره كان حى يعى تاريخه – عن غيره من المخلوقات هى أن كل جيل من البشر يعرف تجارب الجيل الذى سبقه ويستفيد منها ، وأنه بهذه الميزة يتطور ،

فالإنسان الذى يعى تاريخه هو الذى يعرف ما أصاب أسلافه بالأمس ، ومنذ مائة سنة ، ومنذ آلاف السنين فهو قادر على أن يجنب زلاتهم ، ويستفيد من تجاربهم ويضيف إلى اكتشافاتهم وكل جيل لا يبدأ من جديد ولكن يضيف إلى ما سبق وهذا هو التقدم .

٤- إن التاريخ يمدنا بآلاف التجارب السابقة التى يمكن أن نهتدى بها وبما وصلت إليه من نتائج فى فهم الحاضر وتفسيره وبذلك يمكن أن يوفر العديد من الوقت والجهد والمال للتأكد من بعض التجارب والخبرات ، فالدراسة التاريخية توسع إختيارات الإنسان وخبراته ، ونحن نرى فى حياتنا اليومية فرقاً محسوساً بين الذى يقدم للمرة الأولى على معالجة أمر من الأمور ، والذى يكون قد حاز مثل هذه المعالجة مرات عديدة ، فإن النظر إلى المشكلة والأسلوب الذى يتبع فى معالجتها يختلفان فى الحالة الثانية عما هما فى الأولى ، بقدرما يكون صاحبها قد اكتسب من تجربة ونضخ واهتمام واساليب فى التفكير والعمل وأن الجنس البشرى فى تطوره التاريخى ، قد أدخل تحسينات وتغيرات جوهرية على أساليبه ووسائله فى مواجهة المشكلات ، ومن هنا فإننا وإن كنا نواجه الكثير من المشكلات التى واجهها السلف من قبلنا ، إلا أن الحلول التى توصلوا إليها لا يمكن أن تساير كما هى ودون تعديلها بما يناسب روح العصر الذى نعيش فيه ، أو أن تصلح مادة للتطبيق على مشكلات هذا العصر ، أن دراسة التاريخ توقفنا دون

شك على جذور المشكلات الحاضرة وتزيد فهمنا لها ، ولكن هذه الدراسة لا تستطيع أن تزودنا بحلول هذه المشكلات فالتاريخ هو دراسة الماضى ولكن لاكفاية فى ذاته ، بل لتنوير الحاضر وتفسيره والوقوف على الظروف التى صنعته وانتجته وإذا كان المرء يكتسب خبراته من اختباره الخاص ، فهو يكتسب أيضاً من اختبار غيره ، والثقافة التاريخية تمده بهذا الاختبار ، لا باختبار فرد أو أفراد فحسب . بل باختبار أجيال وشعوب وثقافات وحضارات، فإذا بحياته قد طالت وامتدت وشملت حياة المئات والألوف بل الملايين من الناس وإذا بمعرفته قد اتسعت وحملت معرفتهم ، وإذا بخبرته قد غزرت واغتنت بما أفاد من خبرتهم المديدة المتنوعة .

٥- إن الإنسان لا غنى له دراسة ماضيه باعتباره كائناً اجتماعياً فهو بالنسبة له بمثابة المرآة التى يرى عليها كل شىء ، يرى مظاهر القوة والضعف لكل شعب من خلال دراسة نظم الحياة لديه والأفكار والنظريات التى يؤمن بها ، ويرى عليها ما تحملته الشعوب من آلام فى الماضى ومن تأخر وما بذلته من جهود لبناء نفسها ولاسعاد غيرها ، ويرى عليها مدى التقدم الذى أحرزه كل شعب فى الماضى ، وعوامل هذا التقدم ونقارن بينه وبين حالته الأن ، ويرى عليها أعمال الزعماء والقادة والفلاسفة والعلماء

والمربين ، ويقدر ما قدموه لنا فى الماضى وأثر ذلك على حياتنا الآن .

٦- إن الإنسان فى ضوء دراسته للماضى يستطيع أن يتبين طريق المستقبل ويسهم فى توجيه الحياة الإجتماعية فى المستقبل فالتاريخ يهتم بدراسة الماضى لإلقاء الضوء على الحياة الإجتماعية حاضراً ومستقبلاً .

تاريخ التربية :

يقصد بتاريخ التربية دراسة أوضاع التربية فى بلاد العالم منذ العصور الأولى للبشرية حتى الوقت الحاضر ، مع دراسة المراحل التى مرت بها التربية ، بما تضمنته من أساليب للتعليم والثقافة بصفة عامة فى ضوء الظروف المختلفة التى تؤثر فى التربية . فإذا كان التاريخ يتناول حركة المجتمع بصفة عامة فإن تاريخ التربية هو تاريخ حركة المجتمع ونشاطه فى مجال التربية أى فى مجال إنشاء القوانين والنظم والمؤسسات والفلسفات المتصلة بعملية التشكيل الأيديولوجى لأبناء المجتمع صغارهم وكبارهم ، فتاريخ التربية ببساطه هو ذلك الجانب التربوى من حركة المجتمع متمثلاً فى فكر تربوى ينتج أو نظام تربوى يقام ، أو تتغير ملامحه وتتعدل لتتفق مع وضع اجتماعى جديد .

والواقع أن الإقتصار على هذه الجوانب (المؤسسات التربوية – أساليب التربية – الفكر التربوى – وغيرها) فى تاريخ التربية لا يعدو – فى حد ذاته – تاريخاً للتربية من وجهة نظر المنهجية العلمية فى التأريخ للتربية ، ذلك أن التربية عملية اجتماعية تتم فى وسط اجتماعى وتخضع لمؤثرات عديدة ، ومن ثم فإن التأريخ للتربية ينبغى ألا يقتصر على دراسة مؤسسات التعليم والمناهج التربوية وأوضاع المعلمين والإدارة المدرسية والتعليمية وألوان النشاط المدرسى وما إليها ، بل ينبغى أن يتناول – إلى جانب ذلك – دراسة ما يتصل بها من فكر وما يوجهها من سياسات ، وما تقوم عليه من فلسفات وأفكار ومبادئ ، باعتبار أن هذه النظم والمؤسسات أشكال لابد لها من مضمون ، ومضمونها هو ما يتصل بها ، ويؤثر فى محتواها ثم مدى تأثر الإنسان به أو تأثيره فيه . ولذلك فإنه لدراسة تاريخ التربية فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية لابد من الوقوف على عدة عوامل باعتبارها مؤثرات تشكل أوضاع الثقافة والتربية فى المجتمع ، من هذه العوامل ، العوامل السياسية والتى تتعلق بالأوضاع السياسية للمجتمع ما تتضمنه من نظم الحكم وما يقوم به من دفاع وما يعانيه من هجوم ، وكذلك ما يكتنفه من ظروف سياسية عامة ، وكذلك العوامل الإجتماعية والتى تتناول حياة المجتمع من حيث هو مجتمع مفتوح أو انعزالى مغلق ، ثم ما يسوده من قيم ومبادئ ومثل واتجاهات عامة ، وما يتعرض له المجتمع من تغير اجتماعى ... وغيرها ، وكذلك العوامل الاقتصادية

والتى تتناول نظم التبادل الأقتصادى فى المجتمع ، وحجم الديون التى تكبل هذا المجتمع ... وغيرها ، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية والتى تتعلق بالبيئة والمناخ ، وكذلك العوامل الدينية والتى تتناول ما يدين به الأفراد من ديانات سماوية أو معتقدات يعتنقها المجتمع وموقف الدولة من الدين .... وغيرها .

فكل هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتربية ومن ثم فإن فهم أو التعرف على تاريخ التربية فى أى مجتمع من المجتمعات لا يمكن أن يتم بصورة صحيحة إلا من خلال تناول كافة هذه العوامل وبيان مدى تأثر التربية فى كل مرحلة تاريخية بهذه العوامل .

أساليب دراسة تاريخ التربية :

لدراسة تاريخ التربية أساليب وأشكال مختلفة ، لكل منها إيجابياته وسلبياته من هذه الأساليب أو الأشكال :

أ- دراسة حياة وآراء أعلام ومفكرى وفلاسفة التربية : وفى هذا الأسلوب يكون محور الدراسة التاريخية حياة وآراء أعلام التربية أو الفلاسفة الذين تركوا بصمات واضحة فى الميدان التربوى حيث يمكن أن نبدأ بدراسات عن افلاطون وأرسطو ثم السيد المسيح وفلاسفة التربية المسيحية وفلاسفة التربية الإسلامية ثم فلاسفة ومفكرى التربية الحديثه ... وهكذا .

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة أكثر تشويقاً وجاذبية للقارىء فإنها قد تؤدى إلى تأكيد دور المفكرين والفلاسفة وتقلل من شأن الظروف الموضوعية التى ساهمت فى تشكيل فكر هؤلاء ، كما أنها قد تؤدى إلى افتقار الشعور بالاتصال الزمنى والمكانى طوليا وأفقياً بين هؤلاء المفكرين والفلاسفة ، فيظهر كل واحد منهم وكأنه منقطع الصلة بمن هو قبله ومن هو بعده بعيداً عن المؤثرات الأخرى هذا إلى جانب أغرائها البعض باستغراق جزء غير بسيط فى الكتابة عن التاريخ الشخصى للمربى أو الفيلسوف كمحاولة لفهم فكره وآرائه ، كما أنها قد تفقد المؤرخ أو القارئ الوقوف على الأطر الرئيسية الكبيرة للفكر الإنسانى ، والتى يضم كل منها عدداً من المربين والفلاسفة .

ب- دراسة احدى قضايا التربية الأساسية من أقدم العصور حتى الأن : وفى هذا الأسلوب لا يكون محور الدراسة التاريخية حياة اعلام التربية والفلاسفة وإنما يكون الأساس احدى القضايا أو المشكلات التربوية ، حيث يختار الباحث قضية معينة من قضايا التربية الأساسية أو مشكلة من المشكلات التربوية ويتتبعها عبر العصور التاريخية وحتى الأن ، كأن يدرس مثلاً قضية تعليم المرأة عبر العصور التاريخية ، تطور العلاقة بين التربية والسياسة ، نظام التقويم ، قضيه السلم التعليمى ، تطور العلاقة بين الدولة والتعليم ، المركزية واللامركزية فى إدارة التعليم وهكذا .

كما يمكن أن يكون محـور الدراسـة مفهوم أو مشكلة مـن مفـاهيم التربية الأساسية مثل تكافؤ الفرص والطبيعة الإنسانية والحرية والثواب والعقاب فى التربية ، حفظ النظام داخل المؤسسة التعليمية وغيرها .

والواقع أن هذه الطريقة تتميز بتلـك الوحدة الفكريـة التـى تتخطـى حدود الزمان والمكان فتقدم فى اطار واحد ، وفـى مسـار رئيسـى كافـة الأراء والأفكار الخاصة بقضية أو مفهوم أو اتجاه معين ، وتتيح فرصة تتبع التطور الذى لحق تنـاول محـور الدراسـة ، كمـا أن هـذا الأسـلوب يجعل تـاريخ التربيـة وظيفياً وليـس مجـرد قصـة تحكـى فهـو يجعـل معالجتها وظيفية ، فنحن نختار بعض الأحـداث ونـترك البعـض الآخـر حسب وظيفة كل حادثة أو حقيقة فى توضيح المشكلة ، إضافـة إلـى أن هذه الطريقة تصلح للمبتدئيـن فـى دراسـة التربيـة وكذلـك فإنهـا أصلـح لطلاب الدراسات العليا ، حيث يتم الاقتصار على جانب معين والتفـرغ لدراسته والبحث فيه .

أما ما يؤخذ على هذه الطريقة فيتمثل فى الآتى :

١- إن هذه الطريقة قـد تـؤدى إلـى حـدوث بعـض التكـرار لأن معظـم المفكرين والفلاسفة قد تناولوا كثيراً من هذه المحاور فـى عصـور مختلفة .

٢- أنه فى ظل هذه الطريقة يصعب الإشارة إلى الظروف الموضوعيه من تركيب اقتصـادى وبنـاء إجتمـاعى ونظـام سياسـى وغيرهـا ..

وذلك عند الكتابة عن كل محور أو قضية أو مشكلة وبحث تطورها التاريخى .

٣- إن هذه الطريقة تحمل تسليماً ضمنيا بوجود العلاقة التى تدرس تطورها ، بينما واقع الحال قد يبين أن فى ذلك تجاوزاً كبيراً ، حيث تتضافر - كل أو معظم - العوامل فى التأثير على بعضها البعض .

جـ- الاعتماد على التقسيم الزمنى : حيث يتم ترتيب الأحداث حسب زمن حدوثها حيث يجزأ تاريخ التربية إلى فصول وفترات زمنية ، وكل فصل يتناول فترة زمنية معينة بما تشمله من أحداث وأفكار ومشكلات تربوية ، ووفق هذه الطريقة يقسم تاريخ التربية إلى عدة عصور مثلاً التربية فى العصور البدائية ، التربية فى العصور القديمة، والتربية فى العصور الوسطى .. وأخيراً التربية فى العصور الحديثة ، وداخل كل عصر من هذه العصور يتتبع الباحث أهم الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية التى يكون لها أثر فى تشكيل الفكر التربوى وقيام المؤسسات والنظم التربوية .

والواقع أن هذه الطريقة تعد من أكثر الطرق شيوعاً فى دراسة وتنظيم التاريخ العام وتاريخ التربية ، على الرغم من المآخذ العديدة عليها والتى تتمثل فى افتقاد الوحدة الفكرية بين آراء بعض الفلاسفه والمربيين ، وصعوبة التعرف على تطور البحث فى قضية أو مشكلة

من المشكلات التربوية عبر العصور المختلفة من خلال إتباع أسلوب التسلسل أو الترتيب الزمنى لتاريخ التربية .

وانطلاق مما سبق عرضه عن الطرق والأساليب الثلاثة ، مميزاتها وعيوبها ، فإن المؤرخ والدارس لتاريخ التربية لابد وأن يمزج بين هذه الطرق الثلاث وهو ما يحدث فى الغالب ، فالدارس لمشكلة معينة أو قضية من قضايا التربية عبر العصور المختلفة ، ويعالجها غالباً وفق الترتيب الزمنى كما أنه يتناول موقف وآراء المربين والفلاسفة فى هذه العصور من القضية موضع الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للدارس الذى يختار الطريقة الثالثة (الترتيب الزمنى) إذ يمكن أن يدير كلامه حول الفلاسفة والمربين كما قد يديره حول نظريات واتجاهات ومشكلات تميزت بها كل فترة زمنية يتناولها بالدراسة ... وهكذا .

مصادر تاريخ التربية والتعليم :

يعتمد الدارس أو الباحث فى مجال تاريخ التربية والتعليم فى دراسة هذه الجوانب التاريخية على عدة مصادر يمكن تصنيفها على النحو التالى :

أولاً – الوثائق أو المواد المسجلة للحقائق :

وتشمل عدة أمور منها :

أ- القوانيين واللوائح والتشريعات .

ب- أحكام المحاكم وحجج الأوقاف إذا كانت هذه الحقائق متعلقة بأحكام تعليمية أو مصادرة كتب أو معاقبة اساتذه أو طلاب ... وغيرها .

جـ- المنشورات والتعليمات ومحاضر الاجتماعات والتقارير التعليمية وتقارير لجان الامتحانات ، سجلات المدرسين والتلاميذ ، ودفاتر مرتبات المدرسين ، خطط الدراسة ، دليل المدارس ... وغيرها .

د- السير الذاتية لرجل من رجال التعليم ، المذكرات - التراجم - الشهادات - الوصايا - الدروس التى يمليها الاساتذة على الطلاب .

هـ- بعض الأعمال الأدبية التي تناولت واقع ما يحدث فى المدارس أو أوضاع المعلمين والتلاميذ وغيرها من الجوانب المتعلقة بالتربية والتعليم .

ثانياً - المخلفات التى لم يقصد منها تسجيل الوثائق :

وهى تشمل فى مجال التاريخ العام بقايا الإنسان وملابسه وطعامه ومسكنه وأدواته المنزلية ، سجلاته التجارية ، النقوش والآثار التى على القبور .. وغيرها ، وهى تشمل فى مجال تاريخ التربية والتعليم المبانى المدرسية ، الأثاث المدرسى ، أدوات التعليم ، أدوات العقاب ، الكتب المدرسية ، كراسات التلاميذ ... وغيرها من المخلفات التى لم يكن يقصد من ورائها التاريخ ولكننا نستدل منها على أشياء كثيرة .

وهناك من يصنف هذه المصادر إلى :

أ- مصادر أولية : وهى تشمل شهادات الذين عاصروا الموضوع وقت حدوثه ، أو الوقائع المادية الدالة على الحدث التاريخى ، أنها تلك الوثائق التى يكون فيها الشخص واصفا الأحداث معاصراً ومعايشاً لها أو مشاركاً فيها .

ب- مصادر ثانوية : وهى تشمل كتابات المؤرخين عن الموضوع أو الحدث التاريخى والواقع أن التفرقة بين المصادر الأولية والثانوية ليست عملية سهلة ، فربما احتوى مرجع أو وثيقة على معلومات يعتبر بعضها مصدراً أولياً ، وبعضها الآخر . مصدراً ثانوياً ، ومن الممكن أن تكون وثيقة أو كتاب مصدراً أولياً بالنسبة لموضوع معين ، ومصدراً ثانوياً لموضوع آخر . وإذا كانت المصادر الأولية هامة وضرورية للبحث التاريخى فإن ذلك لا يقلل من أهمية المصادر الثانوية فهى تفتح أمام الباحث بعض الاحتمالات أو تقترح بعض الفروض خاصة فى حالة قدرة المصادر . كما أنها تعرفه ببعض المصادر الأولية الهامة ، كذلك قد تزوده المصادر الثانوية بخلاصات للمعلومات الأساسية التى تيسر له العمل فى بحثه ، وقد يستخدمها لكى تعطيه نظرة عامة على مجال المشكلة التى يبحثها وتساعده فى تخطيط مبدئى لها ، ومن الطبيعى أن يغير الباحث أو يعدل هذا التخطيط عندما تشير المعلومات الأصلية إلى ضرورة التغيير .

أهمية دراسة تاريخ التربية بالنسبة للطالب المعلم :

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن وظائف التاريخ وأهميته بصفة عامة فإن أهمية دراسة تاريخ التربية بالنسبة للمعلم تتضح فى الجوانب التالية :-

١- إن دراسة المعلم لتاريخ التربية فى عصورها المختلفة تضيف إليه كثيراً من المعلومات وتوفر له من خبرات الماضى ما يساعده على فهم الحاضر ومشكلاته أو التنبؤ بما سيكون فى المجال التربوى فى المستقبل خاصة ، وإن معظم المشكلات المعاصرة نتاج تراكمات تكاثرت عبر وخلال تجارب وأحداث الماضى إضافة ما يذخر به تراثنا القديم من خبرات وتجارب يمكن أن تسهم فى حل الكثير من المشكلات الحاضرة .

٢- إن دراسة المعلم لتاريخ التربية والتعليم تجعله أكثر مرونة وتبصراً بالدوافع والأسباب التى شكلت الأوضاع الثقافية والتعليمية التى كانت قائمة فى العضور المختلفة بما قد يفيد فى تقييم الحاضر وإعادة التطرفية بما يتلائم والظروف المعاصرة .

٣- إن طبيعة عمل المعلم تحتم عليه معرفة شئون التربية والإهتمام بأمور التعليم فى بلده أو فى غيرها من بلاد العالم فى عصور مختلفة ومعرفة العوامل المؤثرة فيها .

٤- إن دراسة تاريخ التربية تدفع المعلم إلى مزيد من الاضطلاع والتعمق والتفسير والموازنة نتيجة لما يحسه من متعة عقلية تستمد من التأمل والبحث فى العوامل المختلفة التى أثرت فى النظم التعليمية خلال العصور التاريخية المختلفة .

٥- تكسب دراسة التاريخ بصفة عامة وتاريخ التربية الطالب المعلم مهارات عديدة وضرورية لاعداد المعلم الذى يبحث عن الجديد ويحاول تطوير نفسه منها :

أ- كيفية الحصول على المعلومات التاريخية من الكتب والمجلات والصحف وغيرها من مصادر المعرفة مثل الإذاعة والتليفزيون والسينما والمقابلات الشخصية وفهم هذه المعلومات وادراك معانيه.

ب- المهارة فى تفسير الخرائط والرسوم البيانية والصور والاحصاءات وقراءتها وترجمتها .

جـ- الحكم على قيمة المعلومات عن طريق التعرف على مصادرها والتمييز بين مستويات الحقيقة ، وبين الحقيقة وتفسيرها واكتشاف الدوافع وراء التفسيرات المختلفة .. وغير ذلك من مهارات التفكير الناقد .

د- كيفية انتقاء المعلومات وتنظيمها وعرضها ، ويصل من هذا إلى تكوين رأى حول القضايا الاجتماعية الماضية منها والحاضرة .

٦- إن دراسة تـاريخ التربيـة والتعليـم تمكـن المعلـم مـن ادراك الصلـة الوثيقة بين التعليم ونظامه وبيـن إلبنيـة الإجتماعيـة بكـل مكوناتهـا والعوامل المختلفة المؤثـرة فيهـا والمتـأثرة بهـا ، وإظهـار العيـوب والأخطاء . حتى يمكن أن تكون لنا بمثابة دروس نستفيد منها فـى تعليم أبنائنا.

٧- تنمية القدرة على اكتشاف العلاقة بين النظريات التربوية المختلفة ، وبين التطبيقات العملية لها داخل المدرسة وإرجاع النظريـات إلـى إطارها الإجتماعى والثقافى الذى ولدت فيه .

(المراجع)

١ – حسن إبراهيم عبد العال : **فى مناهج البحث التربوى (البحث التاريخى والبحث الوصفى)** –كلية التربيه جامعة طنطا – ١٩٩٧.

٢– حسن عثمان : **منهج البحث التاريخى** – الطبعة الرابعة دار المعارف – القاهرة ١٩٨٠ .

٣– د يوبولد ب . فإن دالين وآخرون : **تاريخ التربية البدنية** ترجمة محمد عبد الخالق علام ، محمد محمد فضالى – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٧٠ .

٤– ديوبولد ب . فإن دالين : **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس** – ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – ١٩٨٤ .

٥ – سعد مرسى أحمد وآخرون : **تاريخ التربية وتاريخ التعليم فى مصر** –كلية التربية جامعة عين شمس – ١٩٨٨ .

٦– سعيد اسماعيل على : **مقدمة فى التأريخ للتربية** ، عالم الكتب – القاهرة – ١٩٩٥ .

٧- سعيد اسماعيل على : **تاريخ التربية والتعليم فى مصر** ، عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٥ .

٨- سعيد اسماعيل على - مجالات العلوم التربوية فى **المدخل إلى العلوم التربوية** تحرير سعيد اسماعيل على - عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٢ .

٩ - شمس الدين السخاوى : **الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** - دراسة وتحقيق محمد عثمان الخشب - مكتبة ابن سينا - القاهرة - ١٩٨٩ .

١٠- عبد الغنى عبود : **دراسة مقارنة لتاريخ التربية** - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٧٨ .

١١- عرفات عبد العزيز سليمان : **المعلم والتربية " دراسة تحليلية مقارنة لطبيعة المهنة** - مكتبة الانجلو المصرية القاهرة - ١٩٧٧ .

١٢- هنرى جونسون : **تدريس التاريخ** - ترجمة أبو الفتوح رضوان - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥ .

– الفصل الثالث –

البحث التاريخى ومنهجه

- مقدمة
- خطوات منهج البحث التاريخى .
- نقد المادة التاريخية .
- كتابة التاريخ .
- عناصر الكتابة التاريخية .
- تنظيم التاريخ .

البحث التاريخى ومنهجه

مقدمة :

اتضح مما سبق أن التاريخ كعلم له جانبان هما : أولا: أنه علم كبقية العلوم الأخرى يشتمل على مجموعة من الحقائق المتعلقة بتطور مجتمع من المجتمعات ، وثانيا : أنه طريقة بحث ومنهج علمى .

فالتاريخ كعلم يختص بدراسة تطور أى نشاط انسانى أو جماعة انسانية ، فموضوعه دراسة الماضى للمجتمع البشرى، فكل مجتمع له ماضيه وله تاريخه ، وعلم التاريخ فى دراسته ينصب عليه ، بغرض تحقيق رفاهية الانسان وحل مشكلاته المعاصرة أو على الاقل القاء الضوء على أحد جوانب هذه المشكلات المعاصرة .

أما فيما يتعلق بأنه طريقة بحث فإن هذه الطريقة تقوم على أساس التفكير المنطقى (العلمى) وتسير وفق خطوات الطريقة العلمية ، والتى تبدأ بمشكلة ، فرض الفروض المتعلقة بها ، جمع المعلومات والبيانات المتاحة للتحقق من صحة هذه الفروض بعد التأكد من صدقها ثم الوصول إلى النتيجة النهائية وتفسيرها .

وهناك الكثير من المؤرخين الذين حاولوا كتابة التاريخ والبحث فيه مستخدمين الطريقة العلمية من هؤلاء فولتير عندما قام بدراسة تطور أو تاريخ الثقافة والفكر فى أوروبا ، فهو لم يترك شيئا له صلة بالموضوع الا وقرأه وبحث فيه وسأل المعاصرين ، واعتمد على كل

امكانياتـه حتـى استطاع أن يكتـب عـن ثقافـة الامـم وتطورهـا . كذلـك المؤرخ الامريكى " جون آدمز " عندما كتب قصة الشـعب الامريكـى ، وكتب مقالـة خاصـة بمنهجـه فـى الدراسـة سـنة١٩٣٤ بعنـوان طريقـك كمؤرخ ، حيث أوضـح أن الطريقـة التـى اتبعهـا فـى البحـث ليسـت الا تطبيقا للطريقة العلمية فى دراسة التاريخ ، ونفس الشىء قام بـه " ويـل ديورانت " وهو فى سعيه وتأليفه لكتابـه قصـة الحضـارة والـذى صـدر منه حتى الآن أكثر من عشرة أجزاء ، ففى سـبيل ذلـك طـاف المؤلـف وزوجته كثيرا فى أنحاء الارض مرات عديدة متتالية . بـاحثين منقبيـن مشاهدين متأملين ، يستمدان معـارفهم ومعلومـاتهم مـن شـتى الاصـول والمراجع والمصادر .

هـؤلاء والمؤرخـون كـانت طريقتهـم تتمثـل فـى معالجـة مشـكلات محددة كرجل العلم تماما ، ثم وضع الفروض لتفسير هذه المشـكلات ، وجمع المادة العلمية من مصادرها كلما أمكنهـم ذلـك ، محـاولين تلمـس الدقة والمنطقية فى كـل خطـوة مـن خطواتهـا ، بمـا يجعـل مـن طريقـة دراستهم للتاريخ والبحث فيه تتسم بالطريقة العلمية .

والتاريخ كطريقة بحث أو طريقة المؤرخ فى البحث طريقـة عامـة لا يمكن أن يستغنى عنها فى دراسـة أيـة قضيـة أو موضـوع ليـس فـى التاريخ فقط ، ولكن فى الميـادين الاخـرى ، فمثـلا . فـى مجـال العلـوم الطبيعية نجد أن الباحث قبل أن يقوم بدراسة مشكلة بحثـه ، يجـد نفسـه

مضطراً للبحث فى تاريخ هذه المشكلة وتطورها عبر العصور ، ثم يقوم بعد ذلك بالبحث عن الواقع الراهن لتلك المشكلة .

فالباحثون يبدأون – غالبا – بالبحث التاريخى قبل أي بحث آخر ، فالطريقة التاريخية فى البحث العلمى طريقة عامة لا يمكن الاستغناء عنها عن القيام بأى بحث من البحوث فهى ليست قاصرة على علم التاريخ فقط ، بل انها طريقة بحث عامة .

ونتناول فيما أهم خطوات البحث التاريخى ، مع تناول بعض هذه الخطوات بالدراسة والتفصيل باعتبارها من أهم تلك الخطوات وأكثر تعبيرا عن طبيعة البحث التاريخى، وأحد الخطوات التى تميزه عن الطرق الأخرى فى البحث العلمى ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تناول النقاط التالية :

- خطوات منهج البحث التاريخى
- نقد المادة التاريخية
- كتابة التاريخ ، وعناصرها
- تنظيم التاريخ

منهج البحث التاريخى :

إذا كانت كلمة منهج تعنى الطريق ، كلمة منهج البحث تشير إلى طائفة القواعد أو الطرق العامة التى نسعى من وراءها إلى الحصول

على المعرفة ، فإن منهج البحث التاريخى يمكن تعريفه بأنه المراحل أو الطرق التى يسير خلالها الباحث أو المؤرخ حتى يبلغ الحقيقة التاريخية ، تلك الحقيقة النسبية ، فالوصول إلى الحقيقة التاريخية المطلقة أمر غير مستطاع لعوامل مختلفة منها ضياع الأدلة وانطماس الآثار إضافة إلى عمليات تزييف الحقائق التاريخية .

فدراسة الوقائع التى حدثت فى الماضى يتم من خلال المنهج التاريخى ، هذه الوقائع التى لا تقبل الإعادة أو التكرار ، الأمر الذى يجعل مهمة الباحث هنا هى أن يحاول استعادة هذه الأحداث الماضية - نظريا وكأنه يحيا فى الماضى - ، كما حدثت فى نوع من التخيل الذى يستند إلى دراسة الآثار أو الوثائق التى خلفتها هذه الأحداث الماضية .

ويمر البحث التاريخى فى خطوات رئيسية هى :-

١- اختيار موضوع البحث وتحديده :

وهناك أمور عديدة من الضرورى مراعاتها عند عملية الاختيار من بينها:

أ- الجدة : فلا بد أن يكون موضوع البحث جديداً ، وإلا يكون تكراراً لا داعى له .

ب- الأهمية والقيمة : حيث يجب أن يكون موضوعاً البحث مهما لقطاع كبير من أفراد المجتمع ، أو متعلق بمشكلة قومية أو اجتماعية يراد حلها .

جـ- الحاجة إلى هذا البحث : معنى أن تكون هنـاك مطالبـة مـن قطـاع معين يوجب تناول هذا البحث .

د- توفـر المعرفـة لـدى البـاحث بميـادين المعرفـة المتصلـة بموضـوع البحث .

هـ- توفـر المـادة العلميـة (المصـادر) والأدوات والأمـوال اللازمـة لإجراء البحث .

٢- البحث عن المصادر أو الوثائق المتعلقة بموضع البحث :-

الخطوة التالية لإختيـار البحـث وتحديـده هـى البحـث عـن الوثـائق المتعلقة بموضع بحثه . فهـذه الوثـائق هـي الأثـر المـادى الوحيـد الـذى خلفـه المـاضى كنتيجـة لأفكـار السلف وأفعـالهم ، وهـى تشـمل الآثـار الماديـة (المخلفـات) والمخطوطـات المكتوبـة والروايـات التـى يكتبهـا المعاصرون للأحداث إضافة إلـى السـجلات الرسـمية ... وغيرهـا مـن المصادر الأولية والثانوية باعتبارها المصدر الأساسى للكتابة التاريخيـة إذ لا بديل عن الوثائق ، وحيث لا وثائق فلا تاريخ .

٣- نقد الوثائق أو نقد المادة التاريخية :

إذا كانت الوثائق فى المنهج التاريخى هى نقطة الإبتداء ، والوقـائع التاريخية التى حدثت فى الماضى هى نقطة الوصول ، فـإن بيـن نقطـة الإبتداء - كما يرى سعد مرسى أحمد - ونقطة الوصول طريق طويـل

شاق يحتاج من الباحث إلى نقد وتحليل فى كل خطوة يخطوها من البداية إلى النهاية ، ابتداء من معرفة الوثائق إلى معرفة الوقائع .

فالباحث بعد أن ينتهى من جمع الوثائق الخاصة به ، وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع ، ويدخل فى عملية نقد الأصول التاريخية للتثبت من صحتها ، وممارسة النقد تعنى فى أبسط الأمور عدم التقديس الأعمى للمعلومات المستمدة من النصوص وخاصة من الوثيقة الرسمية إلا بعد اخضاعها لعملية النقد المنهجى ، فمن غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية إذا لم يعمل النقد فى كل ما يقع تحت يده من أنواع الوثائق التاريخية .

وأساس النقد الحذر والشك فى معلومات الأصل التاريخى ، ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه ، فمن العبارات المألوفة عن الدراسات التاريخية أن الشك هو بداية الحكمة فى هذه الدراسات ، ويتطلب هذا من الباحث أن يفترض مقدما أن المعلومات التى يجمعها تحتاج إلى نقد وإثبات لصحتها ، وتزداد الحاجة إلى نقد المادة التاريخية كلما بعد الزمن بين واقعة معينة ووقت تسجيلها .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من أن تزييف الأصول والوثائق قد صار اليوم أصعب منه فى الماضى ، فإن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة كالاهواء والمطامع وحب الكسب والشهرة ، والتزييف والإنتحال يوجدان فى كل أنواع الأصول التاريخية .

وينقسم النقد فى منهج البحث التاريخى إلى قسمين أو مرحلتين هما:

أ- النقد الخارجي أو الظاهرى : وهو خطوة تمهيدية وضرورية لتحديد صحة الوثيقة وإنتسابها إلى العصر الذى تنسب إليه ، أو مؤلفها الأصلى . فهو مجموعة من الأبحاث الاولية التى يجب على الباحث أن يبدأ بها للتحقق من صحة الوثيقة ومصدرها وأصلها وشكلها ولغتها وخطها ومؤلفها وتاريخها وأحداثها ، واكتشاف ما بها من تزوير أو تغير أو أخطاء وبحث كل ما يماثلها من وثائق أخرى تطابقها ، ومقابلتها بأخرى تختلف عنها . فالنقد الخارجى ينقسم إلى قسمين هما التحقق من صحة الوثيقة (نقد الوثيقة) . والتحقق من شخصية صاحب الوثيقة (نقد المصدر) .

ب- النقد الداخلى : ويهدف إلى بيان ما قصده صاحب الوثيقة من هذه الوثيقة ، ثم معرفة صدقه فى الرواية سواء أكان شاهد عيان أو كان ناقلا عن غيره ، بمعنى أن النقد الداخلى يهتم بالتحقق من معنى وصدق المادة الموجودة فى الوثيقة مع تحديد الظروف التى كتبت فيها هذه الوثيقة فى محاولة للوصول إلى تفسير دقيق لما ورد بها من أحداث .

والباحث فى قيامه بعملية النقد هذه عليه أن يعتمد على قاعدتين هما :-

- ألا يثق الباحث فى رواية لمجرد أن صاحبها شاهد عيان ، فشهادة العيان ليست صحيحة دائماً ، لأن صاحبها قد يخطئ بقصد أم بدون قصد ، ولذلك يجب فحص الأحوال التى وضعت فيها الوثيقة ، والظروف التى أحاطت بمؤلفها سواء أكانت هذه الظروف خارجية عامة أم كانت ظروفاً شخصية خاصة بالمؤلف نفسه .

- ألا يأخذ الباحث الوثيقة ككل ، بل يجب تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال التى تتألف منها ، ويجب فحص كل قول للتأكد من أنه من النوع الذى ينطوى على سبب كاف لتصديقه ، وبحث كل قول من هذه الأقوال ، وصحة دلالته على الوقائع الواردة بها .

٤- تصنيف الحقائق وتحليلها :-

بعد استخراج كل المعلومات التاريخية التى تتضمنها الوثائق الخاصة بموضع البحث، على الباحث أن يقوم بضم المعلومات المتناثرة بعضها إلى بعض وتصنيفها طبقاً لمبدأ معين يتفق وأهداف البحث .

٥- كتابة تقرير البحث :

وفيها يتم عرض الأحداث التاريخية وكتابتها وفقاً للصيغ والقواعد العامة للعرض التاريخى ،بحيث يكون واضحاً ودقيقاً ومفهوماً للآخرين، وذلك لن يتأتى للباحث إلا بتمكنه من اللغة التى يكتب بها بحيث تكون سهلة وواضحة تلائم الموضوع الذى يتناوله .

نقد المادة التاريخية :

سبق أن أوضحنا أن التاريخ علم كغيره من العلوم الأخرى على اعتبارات هدف المؤرخ هو الوصول إلى الحقيقية ، ويستخدم لذلك من الوسائل ما يتناسب مع موضوع بحثه فإذا كان رجل العلوم الطبيعية يستطيع أن يستخدم الأدوات التجريبية فى الملاحظة والبحث ، فإن المؤرخ يستخدم المراجع والوثائق الاصلية على اعتبار أنها تعبر عن الحدث التاريخى ، ولكن هذا لا يكفى ، فإذا كان العالم الطبيعى يجب أن يدقق فى التجربة ويتتبع خطواتها ، ويكتشف فيها كل ما يمس الدقة، فكذلك المؤرخ يجب الا يقنع بالحصول على الوثائق الرسمية وينقل ما فيها نقلا ، وإنما يجب إن يخضعها لعملية نقد دقيقة جدا بحيث لا يستخدم منها الا ما يصح ، فلكى يعطى المؤرخ وصفا صادقا للاحداث الماضية يجب أن يؤمن بأن " الشك هو بداية الحكمة " ، وهذا النقد يقسمه علماء التاريخ أو علماء البحث التاريخى إلى نقد داخلى ، ونقد خارجى .

النقد الخارجى : يتعلق باختبار صحة الوثيقة نفسها ، هل هى حقيقية وأصلية أم أنها مزيفة ؟ وإذا كانت منسوخة أو مطبوعة فهل هى طبق الأصل أم محرفة ؟ فالنقد الخارجى يتعلق بظاهر الوثيقة درجة أصالتها .

أما النقد الداخلى : فيتعلق باختبار ونقد وتحقيق المعانى التى تحتوى عليها الوثيقة ، ومقدار الثقة فى عباراتها ، ودرجة التناقض أو

الانسجام فى معلوماتها ، ودرجة الثقة فى المعلومات التى تحتوى عليها بالقياس إلى وثائق ومراجع أخرى لا تقل عنها أصالة ، وبعبارة أخرى فالنقد الداخلى ينصب على محتوى الوثيقة أكثر من شكلها ، أما النقد الخارجى فإنه يهتم بشكل الوثيقة أكثر من المحتوى .

وهذا التقسيم للنقد هو تقسيم أو تصنيف علمى ، (بمعنى أنه لا يمكن الفصل بينهما تماما وإنما تم ذلك لتسهيل عملية المعالجة ولسهولة تناولها بالدراسة ، فهما متداخلان ، وكلا منهما يلقى أضواء على الآخر.

أولا : النقد الخارجى :

مشكلة النقد الخارجى هى أصالة الوثيقة وصدقها واحتمال تزييفها درجة هذا التزييف ، فهدف النقد هو التحقق من صحة الوثائق من حيث انتسابها إلى اصحابها وإلى العصر الذى تنسب إليه والزمن الذى كتبت فيه . ويتم ذلك من خلال البحث فى المؤلف ، هل كان المؤلف شاهد عيان (معاصر) أم أنه أتى بعد حدوث الواقعة ؟

وهل كان مركزه الرسمى يبيح له الكتابة بصدق وموضوعية أم لا؟ و مدار النقد بالنسبة للمؤلف لا يكون منصبا فقط على مجرد اسمه بل شخصيته وأخلاقه ومؤهلاته للكتابة وذكائه وخبراته وعقيدته، وهل اشتهر عنه الكذب والتزييف ؟ وما سبب اهتمامه بالحادثة والكتابة عنها، هل له مصلحة فى ذلك أم كان غرضه الكشف عن الحقيقة ؟ وأين كان موقعه وقت حدوث الجريمة ؟ وهل كان من السهل عليه

ملاحظة الاحداث ملاحظة مباشرة من خلال وجوده فـى هذا الموقـع ؟ وهل لديه المهارة التى تمكنه من الملاحظة ؟ والطريقة التى كتب بها الوثيقة من الذاكرة أم بالتعاون مع الآخرين بعد التحقق من الاحداث ؟ ،

- ظروف كتابة الوثيقة هل كتبت تحت ضغط طبيعى ، وما ظروف تأليفها وكتابتها ؟
- زمن الكتابة هل تمت الكتابة فى نفس الوقت الذى حدثت فيه الحادثة أم بعد ذلك .
- مكان الكتابة هل تم فى مكان الحادثة أم فى مكان آخر .
- طريقة الكتابة : الخط والورق هل ينتمى إلى عصر الحادثة أم لا ؟

إذا كانت الوثيقة منسوخة فهل هى صورة طبق الأصل من الوثيقة أم مزيفة ؟

ويجب أن نشير إلى أن الحكم لا ينسحب على كل الوثيقة أنما قد تكون الوثيقة صحيحة فى بعض أجزائها وغير صحيحة فى أجزاء أخرى ، فعمليه النقد الخارجى تنصب على كل جزء من أجزاء الوثيقة كما يجب أن نشير إلى أن قمة الثقة فى الوثيقة يأتى من مدى اتفاق أكثر من وثيقة فى وصف حادثة معينة (وصف عماد الدين الأصفهانى للحروب الصليبية ووصف ريتشارد قلب الأسد لها) .

والواقع أن التكنولوجيا الحديثة والعلم الحديث قد ساعدت على الدقة فى نقد الوثائق ، حيث نجد أنه قد وجدت فنون تكنولوجية حديثة مكنت من هذه الدقة كالتصوير والطباعة ذلك أن النسخ باليد والنظر لا

يؤمن معه الوقوع فى الاخطاء . فهناك كثيراً من العلوم التى يمكن أن تساعد فى تحقيق النقد الخارجى ومن هذه العلوم علم الانسان (الانتروبولوجيا) الحفائر – الفلك – الخطوط (فهو يحدد العصر الذى ينتمى إليه خط الوثيقة) – الجغرافيا – اللغة – الهجاء . فالنقد الخارجى عملية ممكنة ويمكن إجرائها بوسائل كثيرة ، وبمساعدة كثير من العلوم .

مما تجدد الإشارة إليه أن درجة الصحة (الدقة) أو التزييف تختلف بإختلاف موضوع الوثيقة ، فالتزييف يختلف بإختلاف موضوعات الوثيقة . فمثلا وثائق التربية والتعليم وعلم الاجتماع فرص التزييف فيها أقل بكثير منها . فى التاريخ السياسى والاقتصادى ، ويزيد فى الفن والآثار والأداب ، وأسباب ذلك أن استعمال اسم مشهور على قطعة من الفن أو الأدب أو الاثار يزيد من أهميتها ويزيد من توزيعها وفرص بيعها ، كما أن كثيرا من الشخصيات يلجأ إلى الاختفاء وراء اسم مستعار عند الكتابة (عبد الله بن المقفع – بيدبا الفيلسوف) فكثيراً من الحكم والأمثال منسوبة إلى شخصيات لم يكتبوها ولم يسجلوها .

والأمثلة كثيرة على التزييف الذى يتطلب وتحقيق النقد الخارجى للوثائق منها:

إن الفراعنة كتبوا اسمائهم على آثار غيرهم ، الكثير من الأحاديث الضعيفة والمردود عليها – كتاب نهج البلاغة المنسوب إلى على بن

أبى طالب (العصر الثانى من الدولة العباسية) أى بعد مدة طويلة (الشريف الرضى) – النقود المزيفة – اكتشفت كثيرا من الوثائق المنسوبة إلى شارل السادس ، ثم ظهر بعد ذلك أنها ليست بخطه ولا بأسلوبه ولا الورق المكتوب عليه كان موجوداً فى عصره – القول بأن عمر من الخطاب قام بحرق مكتبة الاسكندرية – هناك بعض الخطابات لابراهام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (بطل الحرب الأهلية ورئيس الولايات المتحدة سابقا) ثم اكتشف أنها لا يمكن أن تنسب إليه، لأنها تحتوى على كثيراً من الأخطاء التى لا يمكن أن يقع فيها أبراهام، فى دائرة المعارف الأمريكية اكتشفت تراجم لحوالى ٤٥ شخصية لم توجد اطلاقا .

ثانيا : النقد الداخلى :

أوضحنا أن عملية النقد عملية ضرورية للبحث التاريخى ، لان التاريخ كعلم يبحث عن الحقيقة ، والحقيقة فى حالة علم لا يخضع للتجريب العملى لابد أن تخضع لعمليات أخرى من التحقيق تتمثل فى نقد الوثائق التاريخية ، فلابد من التحقق من الوثائق ونقدها قبل أن نأخذها على أنها حقائق ،فالمؤرخ الذى لا يستطيع أن يقوم بعملية النقد كالعالم الذى لا يستطيع أن يستخدم أدوات التجريب والملاحظة . وذكرنا أن النقد أصبح الآن متاحا أو ممكنا بعد التقدم العلمى الهائل ، فالعلماء أصبح فى مقدرتهم الآن تحديد عمر أثر من الآثار أو صورة من الصور ، وهذا يمكن الفرد من تحديد مدى صدق الوثيقة أو تزييفها.

وأوضحنا أن هناك نمطان أو نوعان من النقد هما :

النقد الخارجي : وذكرنا أنه يتعلق بشكل الوثيقة ولغتها ، والفاظهما (فكل لفظ له عمر وله عصر وله اسلوب فى تطوره) طريقة كتابتها (نوع الورق - الخط - رسم الحروف).

أما النقد الداخلى فمشكلته هى الصدق وعدم التزييف . تزييف المعانى والأفكار التى تشتمل عليها الوثيقة ، فهو يبحث فى معنى وصدق الماده الموجودة فى الوثيقة. هل توجد روايات تتفق أو تعارض مع ما فى الوثيقة من معلومات:

(١) فهو يبحث فى ما الذى يعنيه المؤلف من كل كلمة وكل عبارة:

(٢) هل المؤلف من أهل الثقة فى ميدان التأليف ؟

(٣) هل يوجد ما أثر على المؤلف وقت الكتابة .

(٤) هل كان غرضه كسب عطف الاجيال التالية ، أو أرضاء الحاكم .

فبعد التحقق من مؤلف الوثيقة ومكانها وأصالتها وطريقة كتابتها وظروفها ، أى بعد أجراء النقد الخارجى يأتى النقد الداخلى للوثائق ويقصد منه نقد الحقائق التى اشتملت عليها الوثيقة والتقريرات التى اشتملت عليها، وبذلك ينتقل النقد التاريخى من الوثيقة نفسها إلى محتواها ، أى المعانى التى اشتملت عليها . فالنقد الداخلى ينصب على نص الوثيقة فى محاولة لكشف مدى صدق المعانى الداخلية للنص وهذا

يتطلب من الفرد معرفة واسعة بالتاريخ والقوانين ، ومن وسائله البحث في كفاءه وحسن نيته ومركزه وميوله .

والواقع أن تحقيق الوثيقة واثبات صحتها بالنقد الخارجي لا يعنى أن الوثيقة تقول الحقيقة ، أو أنها تشتمل على الحقائق ، فيجوز أنها كتبت فى عصرها ، وبلغتها ، ولكن كاتبها تعمد تزييفها ، فالإقتصار على نقد المؤلف نشاط سلبى ، وقد لا يؤدى الا إلى التشكيك وليس التحقيق .

وهناك قواعد كثيرة للنقد الداخلى منها : (المبادىء العامة للنقد التاريخى) .

(١) أنه يجب ألا تفسر الوثائق السابقة بمفاهيم العصور التالية ، فالمفاهيم تختلف من عصر إلى عصر آخر ، وحتى معانى المصطلحات والالفاظ . فكلمة ثقافة، الإجماع ، البيعة وغيرها تختلف فى مفهومها من عصر إلى عصر آخر ، فنحن عندما نقول مبايعة الشعب لجمال عبد الناصر فإن هذا يختلف من غير شك على مصطلح البيعة عندما نقول البيعة فى عهد عمر أو أبو بكر .

(٢) أن اهمال مؤلف ما ذكر الحقائق أو الأحداث فى الوثيقة أو جهله بها ليس معناه أنها لم تقع ، فكاتب الوثيقة انسان وقد سجل الحقائق والأحداث من ناحية تقديره الشخصى للمهم والأقل أهمية ، فإذا وجدنا وثيقة لا تحتوى على بعض الحقائق الموجودة فى وثائق أخرى معتمدة وموثوق فيها ، فينبغى الا يكون هذا دليلا ضد الحادثة موضوع

الوثيقة . فالوثائق عن حادثة معينة متكاملة بعضها مع البعض الآخر ، فكاتب الوثيقة قد يهتم بجزء من الحادثة ولا يهتم بجزء آخر منها ، ولذلك يجب على المؤرخ أن يسعى إلى الحصول على معلوماته من أكثر من وثيقة .

(٣) عدم التقليل من قيمة الوثيقة ، أو المبالغة فى أهميتها ، فلابد من النظرة العقلية والعلمية المرنة عند الاطلاع على الوثائق ، والتى تقبل دائما مجالا للشك ومجالا للتحقيق ، وعدم الادعاء بأن كل ما ورد فى الوثيقة حقيقيا ، أو يمثل كل الحقيقة أو أن ما فيها أهم بكثير مما هو فى حقيقتها ، وبعبارة أخرى النظرة الموضوعية وهذا من شروط أى بحث علمى .

(٤) عدم الاعتماد على وثيقة واحدة ، بل لابد من تعدد المصادر واستكمال الوثائق وهذه نتيجة طبيعية لكل القواعد السابقة ، حيث أنه لابد من الجمع بين مختلف الوثائق ، والقيام بعملية النقد والتحليل لها. وليس من حق المؤرخ أنه متى وضع يده على وثيقة لحادثة معينة ، أن يأخذ فى كتابة التاريخ مهملا وثائق أخرى قد تكون موجودة أو قد تحمل بعض الحقائق التى أهملتها الوثيقة الأولى .

(٥) أن اتفاق جملة وثائق على حادثة محرفة أو غير دقيقة أو غير معقولة ، أو ثبت تزييفها من وثيقة أخرى . ليس معناه أن الرواية صحيحة أو أن الخطأ ليس خطأ ، فقد يكون الجميع نقلوا من مصدر واحد .

(٦) إذا تعارض شاهدان أو روايتان ، فليس هناك الا احتمالين الاحتمال الأول أن يكون أحدهما صادقا والآخر خاطئا ، أو أن يكونا معا على خطأ ، وهذا يتوقف على النقد والمزيد من الأدلة .

(٧) نقط الاتفاق بين عديد من الرواة يرجع جانب التصديق ، فإتفاق الرواية فى أكثر من مصدر يؤيد الرواية .

(٨) إن الوثائق الرسمية (الأصلية) مهما كانت محل ثقة ، يجب مقارنتها بالوثائق غير الرسمية ، والأخذ بأحدهما غير الآخر غير كافيا، فوقوع المؤرخ على وثيقة رسمية لا يجعله يهمل وثائق أخرى ثانوية، بل لابد أن يقرن ما هو رسمى بما هو غير رسمى ويصل إلى الحكم النهائى .

(٩) إن وجود ما هو صادق من الأخبار والوقائع فى وثيقة ما ، ليس معناه أن تكون كل روايات نفس الوثيقة صادقة ، ومعنى ذلك أن النقد الداخلى يجب أن يتناول كل الحوادث والأخبار وكل الوقائع . فالمسألة ليست تعميم الحكم بالصواب أو تعميم الحكم بالخطأ وإنما يجب أن يكون كل خبر وكل حقيقة موضع تحقيق ونقد .

بعض مشكلات النقد الداخلى :

النقد الداخلى مهما حاولنا أن نتبع قواعده فإنه لابد أن تظهر مشكلات فيه ، والمؤرخ أو الباحث فى التاريخ يجب أن يكون على وعى تام بهذه المشكلات ومن هذه المشكلات ما يأتى :

(أ) المعنى الحرفى والمعنى الحقيقى للنص : فكل عبارة لها معنى حرفيا ، ومع ذلك يكون لها معنى حقيقاً يمكن أن نستشفه من بين السطور، وهذا المعنى قد يتفق أو قد يكون مخالف للمعنى الحرفى . والمهم فى كتابة التاريخ أن يصل المؤرخ إلى المعنى الحقيقى للنص بصرف النظر عن معناه الحرفى . فالجانب الإيجابى للنقد الداخلى يتضمن الكشف عن المعنى الحرفى والمعنى الحقيقى (الضمنى) للوثيقة.

فالوثائق الموجودة فى الوقت الحالى ربما يتفق فيها المعنيان،وغالبا يتفقان . ولكن إذا نظرنا للعصر القبطى والمملوكى أو عصر شكسبير، ذلك أن معانى الألفاظ عندنا تختلف عن معانيها عندهم ، فكاتب الوثيقة يقصد معناها فى عصرها وليس فى عصرنا فحتى فى لغة الجبرتى وهو قريب منا نجد عادات وتقاليد غير موجودة . كما أن الإختلاف يظهر أيضاً بإختلاف الأماكن والدول (فعادات المصريين تختلف عن عادات غيرهم من العرب) المحتسب " القاضى " الفاظ ومصطلحات لاشك أن استخدامها الآن يختلف عن استخدامها فى عصورها السابق ، بل والاكثر من ذلك نجد صعوبات كثيرة فى الوصول إلى المعنى الحقيقى فى العصر الحديث وذلك بسبب الاستعارات والرموز والكنايات وما الى ذلك ، بل أن الغموض قد يحدث أيضاً عن قصد لتضليل القارئ .

(ب) الصدق والأمانة فى تسجيل الحقائق : ذلك أنه من المسلم به أن الانسان لا يستطيع أن يتخلص من أهوائه ، وهذه الأهواء غالبا ما تتدخل كثير فى صدق الوثيقة (دينه ، مذهبه ، مستواه الاجتماعى ، هواه الشخصى .. وغيرها). فمثلا : لا يمكن أن تنتظر من مؤرخ شيعى أن يكتب بصدق عن تاريخ الخلفاء الراشدين ، عبد الرحمن الرافعي وهو أحد أقطاب الحزب الوطنى ، هل يعقل أن يؤرخ بصدق وموضوعية عن حزب الوفد أو ثورة ١٩١٩ ؟ . محمد حسنين هيكل فى " خريف الغضب "هل كان موضوعياً فى كتابته لقصة حياة السادات ؟ .

والمؤرخ لابد أن يتحقق من أغراض أهداف وأهواء كاتب الوثيقة جيداً من خلال بعض الأسئلة ، هل للمؤلف مصلحة فى أن يخدع القارئ أو أن يغير الحقيقة هل هناك ضغوط على المؤلف ليقول غير الصدق ويزيف الحقائق ؟ هل كان متعاطفاً مع جهة معينة ؟ هل يمكن أن يكون ما كتبه مبالغة للرأى العام أم لا ؟

(جـ) قدرة الكاتب على الكتابة : فهل كاتب الوثيقة تغلب عليه نزعة أدبية أو قصصية أم لا ؟ وهذه المشكلة مشكلة متعددة الجوانب ويجب أن ينتبه إليها المؤرخ فى كل وثيقة ، حتى يضمن صحة محتواها .

وهل العبارة المكتوبة دقيقة فى معانيها ومعبرة عما يريده كاتبها أن يقوله ؟ وهذا أمر يتوقف على قدرة الكاتب اللغوية ورجاحة عقله

وسلامة تفكيره ، كما أن ذلك يتوقف على قرب الكـاتب مكانيـا وزمانيـا من مسرح الأحداث وسمعة الكـاتب نفسـه ، كمـا أنـه (ربمـا يبـالغ فـى بعض الأمور ويتجاهل أموراً أخرى .

(ء) المشكلة الأخيرة هى هل كان كاتب الوثيقة شاهد عيان ، أم أن الحادثة كانت بعيدة عنه بحيث يصعب مشـاهدتها مشـاهدة مباشـرة ، إذا لم يكن شاهد عيان فإننا لابد أن نتحقق من روايته من خلال مـا جـاءت به مصادر أخرى . وحتى إذا كـان شـاهد عيـان هـل هـو مـدرب علـى الملاحظة الدقيقة أم لا ؟

كتابة التاريخ :

كتابة التاريخ عملية تركيبية بنائية ، فـالمؤرخ يركـب قصـة كاملـة من أحداث متفردة وهى تشتمل على العناصر التالية :

(١) التوثيق : وهى عملية آلية هدفها أن يضـع المـؤرخ يـده علـى الوثائق التى تصف الحادثة أو القصة .

(٢) يـأتى بعـد ذلـك الـترتيب حسـب الأهميـة النسـبية للأحـداث والموضوعات وهذه عملية منطقية .

(٣) كتابة القصة التاريخية وهى عمليـة إبتكاريـة وفنيـة ، وأفضـل الأساليب فى كتابة القصة التاريخية ، ألا يبدأ الموضوع من كلمة تاريخ أو من الرغبة فى أن نكتب التاريخ ، بـل يجـب أن نبـدأ مـن مشـكلة أو موقـف مشـكل ، وعلـى أسـاس هـذه المشـكلة أو الموقـف تختـار المـادة

التاريخية التى تلقى أضواء على المشكلة ، ويستبعد ما ليس له وظيفة فى القصة ، فاختيار الأحداث والوثائق فى ضوء ما يهم القارئ وما يوضح المشكلة من وجهة نظر المعاصرين والمنتقين من كتابة التاريخ (كتابة التاريخ من زاوية العصر) فلابد أن نبدأ كتابة التاريخ بمشكلة ثم تختار الأحداث التى تسهم فى توضيح وتفسير تلك المشكلة.

عناصر الكتابة التاريخية : إذا كنا قد أشرنا إلى أن التاريخ يسهم فى دراسة المشكلات التى تواجه المجتمع وذلك من خلال البحث فى جذورها التاريخية وتحليلها والتعرف على أسبابها والعمل على حلها ، وهو ما يعد أحد المهام الرئيسية للبحث التاريخى فإما يجب أن نشير إليه هو أن هذه المشكلات متغيرة وغير ثابتة ، حتى أن بعض المشكلات يمكن أن تكون خاصة بعصر دون عصر آخر . بل والأكثر من ذلك هو أنه قد توجد مشكلات معينة فى عصور مختلفة ، ولكن لكل عصر وجهه نظره فيما يهمه من مشكلات وقضايا.

ويترتب على كل ما سبق مبدأ هام وهو وجوب إعادة كتابة التاريخ، لا لتغيره أو لتحريفه ، ولكن لإلقاء أضواء على مايجد من مواقف ومشكلات . فالتاريخ علم يجب أن تعاد كتابته فى كل فترة وفى كل عصر ، نظرا لتغير المجتمع وتطور مشكلاته ولذلك فإنه لابد أن نعيد كتابة التاريخ بما يتناسب وهذه التغيرات ، وليس معنى ذلك تحريف التاريخ ولكن معناه أعادة تفسيره للمشكلات القائمة من وجهة نظرنا مع الالتزام بالصدق التاريخى .

فأى قصة تاريخية تشتمل على عنصرين أساسين هما :

(١) الحوادث (٢) تفسير الحوادث

بالنسبة للعنصر الأول نجد أنه عند كتابة أى قصة تاريخية يجب أن تحتوى مقدما على الوقائع والأحداث مذكورة بشكل موضوعى صادق تبعا للوثائق والحقائق الموضوعية على اصدق ما يستطيع المؤرخ أن يصل إليها ، ومن ثم فإن هذا العنصر يجب أن يبتعد تماما عن العنصر الذاتى (عن أهواء المؤرخ) ، فإنما هى الأحداث كما حدثت وكما استقرآها من الوثائق والمصادر الأصلية وهذا هو التاريخ الموضوعى العلمى ، أما بالنسبة للعنصر الثانى فهو التفسير ، أى التفسير الذى يعطيه المؤرخ للأحداث مستفيدا بما لديه من خبرة وعلم بهذه الأحداث وفى ضوء ما يعلم من الحوادث التاريخية . وهذا التفسير ذاتى ولكنه جزء من القصة التاريخية ، وواضح أن شخصية المؤرخ وقوميته وحزبيته لها دخل فى هذا التفسير .

فمثلا : موضوع الحملة الفرنسية توجد وثائق تؤكد أنها جاء إلى مصر لجعلها مستعمرة توصلها إلى الهند ، ووثائق أخرى تؤكد أنه أتى لتخليص مصر من حكم المماليك ، ولم يكن هدفهم احتلال مصر ، وبالرغم من بعود وثائق رسمية لدى كلا من الطرفين ، إلا أن تفسير المؤرخ لهذه الحوادث يتوقف على قدر اجتهاده ، واعتقاده ، وظروفه النفسية .

كذلك ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ توجد وثائق تشير إلى أنها جاءت:-

- تخليص مصر من الاستبداد .

- نتيجة حقد وكراهية الضباط للملك.

ويجب أن نشير إلى أنه لا يعيب التاريخ وجود التفسير الذاتى ، مقرونا أو الوثائق الموضوعية ، فلا خطر فى ذلك طالما أن المؤرخ اصطنع مقتضيات الصدق والصراحة فأى تفسير موضوعى أو اجتهاد علمى لا خطر فيه .

كذلك يجب أن نشير إلى أن عملية التفسير هذه موجودة فى كل العلوم ، وليست فى التاريخ فقط ، فالحقائق العلمية ثابتة دائما ، ولكن التفسيرات هى التى تختلف .

تنظيم التاريخ :

هناك طرق وأساليب مختلفة لتنظيم التاريخ ، ولكن ما يمكن أن نؤكد عليه هو أن لكل طريقة مساوئها وعيوبها ، ومن الأفضل أن

نلجأ إلى استخدام هذه الطرق جميعها إذا أنه يجب الا نقتصر على إسلوبا دون الآخر ولكن يجب أن نوجد تنظيما - للكتابة التاريخية يجمع بين محاسن تلك الطرق ، ومن هذه الأساليب :

(١) الترتيب أو التنظيم الزمنى والذى يقوم على أساس ترتيب الأحداث والحقائق مجزأة إلى فصول وفترات زمنية ، وكل فصل يتناول فترة زمنية معينة .

(٢) ترتيب تاريخى حسب الرؤساء والحكام ، وفين يتم ترتيب القصة التاريخية حسب الرؤساء أو الحكام .

(٣) ترتيب حسب الموضوعات والمشكلات التاريخية القائمة (تاريخ المشكلة الفلسطينية ، تطور العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، تقدم وسائل الموصلات ، تاريخ قضية تحرير المرأة) فهذه الطريقة فى الترتيب ليست ذكر الاحداث وتواريخ حدوثها متسلسلة حسب زمن حدوثها . ولكننا نتابع تطور المشكلة التى فهمتم بدراستها وبحثها . واستخدام هذه الطريقة لا يعنى أننا الغينا الترتيب الزمنى ، إذا أننا نرتب الأحداث زمنيا بالقياس الى تطور الموضوع ، ويلجأ علماء التاريخ بصفة عامة تاريخ التربية بصفة خاصة إلى الاسلوبين :

- الترتيب الزمنى : حسب زمن حدوثها

- الترتيب المحورى : احسب الموضوعات والمشكلات التاريخية

والباحث فى التاريخ عامة وتاريخ التربية خاصة لا يمكن أن يستغنى عن هذين الترتيبين ، فنحن فى دراستنا لتاريخ التربية نستخدم الأسلوبين ، فنحن نقسم تاريخ التربية إلى فترات تاريخية زمنية ، وترتب حسب زمن حدوثها ، حيث يتناول تاريخ التربية فى المجتمعات القديمة ثم العصور الوسطى ثم عصر النهضة ... حتى تنتقل إلى التربية فى القرن العشرين وحركة التربية الحديثة وهذا الأسلوب نتبعه أيضاً فى تنظيم مادة تاريخ التربية فى مصر . فتدرس التربية فى مصر

القديمة . ثم فى العصر القبطى - ثم التربية فى عصر صدر الإسلام وفى عصر المماليك وفى العصور الحديثة :

كما أننا نتبع الأسلوب الثانى والتى يقوم على أساس دراسة الموضوعات والمشكلات التاريخية كأن نتناول بالدراسة (قضية تطور السلم التعليمى ، تطور إدارة التعليم بين الدولة والهيئات الخاصة ، قضية المركزية واللامركزيه فى إدارة التعليم المصرى ، تطور المناهج ، نظام الامتحانات) كل هذه محاور وقضايا ، نقوم بمعالجة كل قضية من هذه القضايا معالجة تاريخية عبر العصور المختلفة .

فالمؤرخ لابد وأن يلجأ إلى استخدام الأسلوبين أثناء كتابة وتنظيم المادة التاريخية . نظر لأن المزج بينهما أكثر فائدة ، وادعى إلى توضيح المعنى ، وتتضح أهمية المزج بينها فى الآتى :

(١) فنحن عندما تعالج مشكلة أو موضوعا من الموضوعات حسب تطوره التاريخى ، فإننا لا يمكن أن نستغنى عن التسلسل الزمنى أو الأسلوب الأول.

ذلك أننا عند ما نعالج مشكلة معينة فإننا نعالجها حسب الترتيب الزمنى للحقائق والموضوعات التى يشتمل عليها كل موضوع أو مشكلة .

(٢) أن الاسلوب الثانى أو الموضوعى يجعل تاريخ التربية وظيفيا وليس مجرد قصة تحكى ، فهو يجعل من معالجتها وظيفية وهدف ، فنحن نختار بعض الأحداث ونترك البعض الآخر حسب وظيفة كل حادثة أو حقيقة فى توضيح المشكلة .

(٣) أن الترتيب التاريخى الزمنى لا يحل مشكلات كثيرة مثل :

(أ) هل التاريخ المكتوب اتبعت فيه شروط القصة الجيدة ؟ .

(ب) هل تعرض القصة التاريخية هدفا ومعنى ؟

(جـ) هل تعرض القصة التاريخية تجربة أنسانية ذات هدف ؟

(ء) هل تساعد القصة التاريخية فى فهم المشكلات التربوية القائمة أم ؟

وكل هذه المشكلات الموجودة فى دراسة التربية لا يمكن للطريقه الزمنية أن تحلها ، وإنما يمكن أن تحل من خلال معالجة القضايا الأساسية فى التربية الحالية وتتبع جذورها ، فهناك موضوع مستقل عن أغراض التربية ، وآخر عن تطوير المناهج ، ثالث عن الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية . ففى هذه الطريقة يكون لكل قصة أو محور من هذه المحاور وظيفة تؤدى إلى توضيح فكرة أو فهم مشكلة تربوية قائمة .

معنى ذلك أنه لا يوجد تاريخ واحد ولكن يوجد عدة تواريخ كل واحد منها له هدفه وله وظيفته ، فأمامنا مشكلات متعددة نعالج كل منها بقصة تتخذ أساسا ومحوراً لتجميع المادة وتركيبها ، فالاتجاه السائد الآن هو أن كثرة الأحداث والحقائق وازدحامها تطمس الصور وتعوق تحقيق أي هدف أو توضيح أى مشكلة ، وهناك تسليم بأن بعض الحقائق يجب أن تحذف وتهمل ولكن هذا الحزف لا يتم جزافيا ولكنه يكون على أساس الهدف من الدراسة فالمعيار الأساسى كما يقول الكاتب الإنجليزى ماكولى هو أهمية الحقيقة ووظيفتها فى توضيح المعنى .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الأول	٥
- مقدمة	٧
- معنى البحث العلمى	٩
- أنواع البحوث العلمية	١١
- الأهداف العامة للبحث العلمى	١٨
- الخصائص العامة للبحث العلمى	٢٠
- مناهج البحث العلمى	٢٦
- مناهج البحث العلمى التربوى	٣٠
- خطوات البحث العلمى التربوى	٣٥
- شخصية الباحث العلمى وأخلاقياته	٤٥
- مراجع الفصل الأول	٦٧
الفصل الثانى	٦٩
- مقدمة	٧٠
- المقصود بالتاريخ	٧٢
- التاريخ علم وفن وأدب	٧٧
- طبيعة علم التاريخ	٨١
- ميدان علم التاريخ	٨٤
- أهمية دراسة التاريخ ووظائفه	٨٥

تابع فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
- تاريخ التربية	٨٩
- أساليب دراسة تاريخ التربية	٩١
- مصادر تاريخ التربية والتعليم	٩٥
- أهمية دراسة تاريخ التربية والتعليم	٩٨
- مراجع الفصل الثانى	١٠١
الفصل الثالث	١٠٣
- مقدمة	١٠٤
- خطوات منهج البحث التاريخى	١٠٦
- نقد المادة التاريخية	١١٢
- كتابة التاريخ	١٢٣
- عناصر الكتابة التاريخية	١٢٤
- تنظيم التاريخ	١٢٦
فهرس الموضوعات	١٣١